الهاء المفردة فى العربية

دراسة نحوية

بقلم

د/ هناء إبراهيم محمد ميلاد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغويات

بجامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله منزل الكتاب عربيا مبينا هدى للعالمين والصلاة والسلام على نبيه المعلم الأمين وعلى آله وصحابته الغر الميامين والآخذين بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد .....

فهذا بحث فى الهاء المفردة فى العربية دراسة نحوية والهاء حرف مهموس وقع أصلا وبدلا وزائدا ، وقع اسما – أعنى مضمرا – فحقق الاختصار ورفع الالتباس كما قام بوظيفة الربط بين الجمل بل بين المفردات ووقع حرفا فحقق معانى كالتأنيث والمبالغة وتمييز الواحد من الجنس وغيرها ، كما كان له أثر على الإعراب فقد مُنِع الاسم من الصرف إذا وُجِد به منضما إليه سبب آخر .

وفى الجانب الآخر قام بوظيفة إظهار الحركة أو المد ولذلك أهمية قصوى حيث تقوم الحركة أحيانا مقام الحرف عند حذفه فإذا وقف عليه بالسكون كان ذلك ضياع للمدلول عليه والدليل وقد اتضح من خلال هذا البحث جلال هذه اللغة الشامخة التى كان للحرف الواحد ولحركته بل ولصفاته الصوتية أثر على الجمل وعلى المفردات كيف لا ؟ وهى أشرف اللغات بها نزل القرآن الكريم فالانتفاع بها ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية .

لغة لا يتقدم فيها ما يقتضى التأخير ، ولا يتأخر ما يقتضى التقديم إلا لغرض.

وهذا البحث يعد شاهدا لجلال هذه اللغة السمحة التى اختير فيها الحرف ليقوم بوظائف معينة تبعا لصفات صوتية فكان للوقف عليه شأن ولوصله شأن آخر بقدر يحقق الانتفاع به .

وعندما استخرت الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا البحث، كان لزاما على – بعد أن أستعين بالله – أن أحدد حدوده وأترسم ملامحه حتى يتسنى لى البحث فيه ملتزمة فى ذلك التأنى متوخية إصابة الغرض ؛ فإن القلم

يترجم عن مكنون العقول ومحصولها فلا ينبغى أن ينطلق إلا بعد روية ومراجعة فكر ، فكان خير من اقتفى أثره فى ذلك ابن هشام .

وقد وجدته قد حصر الهاء المفردة فى خمسة أوجه :-

أحدها : أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل فى موضعى النصب والجر [(١)] .

والثانى : أن تكون حرفاً للغيبة وهى الهاء فى إياه .

والثالث : هاء السكت .

والرابع : الهاء المبدلة من همزة الاستفهام .

الخامس : هاء التأنيث نحو رحمهْ فى الوقف . [(٢)]

وبناء على ذلك اقتضت طبيعة هذا البحث – بتوفيق الله – أن يكون بعد هذه المقدمة تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما التمهيد ففى ومضات من صفات الهاء .

الفصل الأول : الهاء الاسمية .

الفصل الثانى : الهاء بين الاسمية والحرفية .

الفصل الثالث : الهاء الحرفية (هاء التأنيث).

الخاتمة وبها أهم نتائج البحث .

الفهارس العامة .

والله المسؤل أن يحقق الآمال ويجنب الزلل .

فإنه سبحانه أكرم من سئل .

(١) وفي موضع الرفع عند الكوفيين.

(٢) زعم الكوفيون أن الهاء هي الأصل والتاء فى الوصل بدل منها والبصريون عكس ذلك مغنى اللبيب ٤٠٢/٢.

تمهيد

فى ومضات من صفات الهاء

اتسم حرف الهاء من بين الحروف الصحاح بصفات صوتية جعلته واسطة بينها وبين حروف اللين .

هذه الصفات قد فرضت عليه فروضا معينة وأضفت عليه استعمالا خاصا .

أما الفروض المعينة فقد تمثلت فى اختلاس حركتها أو إشباعها حال كونها ضميرا للنصب أو الجر ونصوص النحاة تنطق بذلك من لدن سيبويه بل من لدن الخليل .

قال الخليل عنها :

« ألين الحروف الصحاح » . (١)

والهاء إن تحركت فإن حركتها خفية يقول سيبويه :

« لأن الهاء من مخرج الألف فهى وإن تحركت فى الخفاء نحو من الألف والياء الساكنة ، ألا تراها جعلت فى القوافى متحركة بمنزلة الياء والواو الساكنين ، فصارت كالألف ، وذلك قولك خليلها ، فاللام حرف الروى ، وهى بمنزلة خليلو ، وإنما ذكرت هذا لئلا تقول : قد حركت الهاء فلم جعلتها بمنزلة الألف . فهى متحركة كالألف » . (٢)

وقد نتج عن خفائها أنها وصلت بواو قال المبرد :

« وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة ؛ لأن الهاء خفية فيوصل بها الواو إذا وصلت فإن وقفت لم تلحق الواو » . (٣)

---

(١) كتاب العين .

(٢) الكتاب ١٩٧/٤ ، ١٩٨ .

(٣) المقتضب ٧٦/١ .

وقال الزجاج :

« والقول فى هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل إنها إنما زيدت لخفاء الهاء وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق ، والواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة فلهذا زيدت وتسقط فى الوقف كما تسقط الضمة والكسرة فى قولك أتانى زيد ومررت بزيد » . (١)

وقد وصفه ابن جنى بأنه مهتوت قال :

« ومن الحروف المهتوت ، وهو الهاء ، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء » . (٢)

هذا الخفاء الذى اتسمت به الهاء وإن كانت متحركة جعلها تتأثر بما جاورها من الحروف فإن كان ما قبلها ساكنا اختلست حركتها لكون الإشباع لحركتها كالجمع بين الساكنين لكونها حاجزا غير حصين قال المبرد :

« وإنما حذفت الياء والواو لأن الهاء خفية ، والحرف الذى يلحقها ساكن، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفى لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفى » . (٣)

وقال الرضى :

«فالمختار اختلاس الحركة لأن الهاء حرف خفى فكأنه التقى ساكنان». (٤)

إلى غير ذلك من نصوص النحاة التى توضح مدى ارتباطها بصفاتها الصوتية على ما سأوضحه من خلال البحث .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه ٥٠/١ .
(٢) سر صناعة الإعراب ٧٨/١ .
(٣) المقتضب ٧٧/١ .
(٤) شرح الكافية ١١/٢ .

وأما ما أضفته عليها من استعمالات خاصة فهو اختيارها من بين الحروف الصحاح لبيان الحركة أو لبيان المد وذلك لما بينها وبين حروف اللين من التناسب فقد توسطت بين حروف اللين والحروف الصحاح كما مر فكانت أنسب الحروف للوقف عليها ، ولنفس السبب وقف على تاء التأنيث بالهاء .[1]

هذه ومضات ومقتطفات من نصوص النحاة التى توضح أن اختيار هذا الحرف لأداء وظائف معينة كان اختيارا بقدر وسوف أوضح كل ذلك من خلال البحث إن شاء الله .

❁❁❁

(١) هذا على مذهب البصريين أما الكوفيون فيذهبون إلى أن أصلها هاء .

الفصل الأول

الهاء الاسمية

الهاء أحد الضمائر البارزة يكنى بها عن الغائب والغائبة[١]، وقد اشترك بين محلى النصب والجر[٢]، وهو على أقل صورة يمكن أن تكون عليها الكلمة، إذ هو على حرف واحد، وما كان كذلك لا يستقل بنفسه، لأنه لايمكن الابتداء إلا بمتحرك، ولايمكن الوقوف إلا على ساكن فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم به وحده.

قال سيبويه :

"واعلم أنه لايكون اسم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ماليس باسم ولا فعل وإنما يجيء لمعنى...

وإنما فعلوا ذلك بعلامة الإضمار حيث كانت لا تصَّرف ولا تُذْكر إلا فيما قبلها، فأشبهت الواو ونحوها، ولم يكونوا لِيُخلُّوا بالمظهر، وهو الأول القوى؛ إذ كان قليلا فى سوى الاسم المظهر"[٣].

وقال المبرد :

" فلو قال لك قائل الفظ بحرف، لقد كان سألك أن تحيل، لأنك إذا ابتدأت به فقد ابتدأت به متحركا، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنا فقد قال لك: اجعل الحرف ساكنا متحركا فى حال"[٤].

وعلل ابن يعيش اشتراك الهاء بين محلى النصب والجر بتآخيهما فى الفضلة قال:

---

(١) الأصل فى (ها) المؤنث الهاء فهى على حرف واحد أما الألف فليست أصلا وقد ناظر سيبويه بين الألف فيها وبين حرفى الإشباع الواو والياء فى نحو لهو وعليهى ثم ذكر أنها لا تحذف حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر الكتاب ١٩٠/٤.

(٢) والرفع أيضاً عند الكوفيين على ماسيأتى.

(٣) الكتاب ٢١٨/٤.

(٤) المقتضب ٧٦/١.

" أما الضمير المنصوب المتصل فهو يوافق ضمير المجرور فى اللفظ ويشاركه فى الصورة، وإنما استوت علامة ضمير المنصوب والمجرور لتواخيهما فى الإتيان على معنى المفعول – أعني أنهما يأتيان فضله فى الكلام– " (١).

وعلله ابن مالك بتحقيق الاختصار الذى يناسب وضع الضمائر قال:

" ولما كان سبب وضع الضمائر طلب الاختصار ناسب ذلك أن يشرك بين الجر والنصب فى الضمائر التى منها ياء المتكلم وكاف الخطاب والمخاطبة وها الغائب وهاء الغائبة وما يتفرع من ذلك"(٢).

حركة الهاء:

الأصل فى حركة الهاء الضم، وتكسر إذا وليت كسرا أوياء عند غير الحجازيين **قال سيبويه** :

"هذا باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة الإضمار"

قال:

" اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو(٣)، لأنها فى الكلام كله هكذا، إلا أن تدركها هذه العلة التى أذكرها لك وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها عن الأصل، فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة، لأنها خفية كما أن الياء خفية، وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة، وهى من موضع الألف، وهى أشبه الحروف بالياء فكما أمالوا الألف فى مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياء، لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة، فالكسرة ههنا كالإمالة فى الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو كلاب وعابد. وذلك قولك : مررت بهِى قبل، ولديهِى مال، ومررتً بدارهِى قبل.

(١) شرح المفصل ٨٩/٣.
(٢) شرح التسهيل ١٣١/١.
(٣) يعنى واو الإشباع على ما سنوضحه

وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديهو مال، ويقرءون: ﴿هُوَ بهو وبدارهُو إِبْرَاهِيمَ﴾[1]،[2]

وهذه الواو التى بعد الهاء إنما هى واو زائدة للإشباع وليست من أصل الكلمة **قال المبرد:**

" وذلك[3] أن أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة، لأن الهاء خفيفة فتوصل بها الواو إذا وصلت، فإن وقفت لم تلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصلى"[4].

ونسب السيوطى للزجاج أن الضمير مجموعهما فقال:

"الرابعة – يعنى المسألة الرابعة– الجمهور على أن الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقوية للحركة، وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما"[5].

وبالرجوع إلى معانى القرآن للزجاج لم أجد فيه أى دلالة على مخالفته لهذا الأمر إلا أن يكون استنتج ذلك من تعبير الزجاج بزعم سيبويه مع كون النص بأكمله لا يتعارض مع ماذكره النحاة من كون الواو والياء للإشباع،

قال الزجاج:

---

(١) القصص : من الآية ٨١.

(٢) الكتاب ١٩٥/٤، المسائل المنثورة صـ١١٦، ١١٧، وقد أفرد لها أبو البقاء العكبرى فصلا، قال : و" إنما أفردناه لتكرره فى القرآن. الأصل فى هذه الهاء الضم..."، فى إملاء ما من به الرحمن ٩/١.

(٣) إشارة إلى أحكام الهاء.

(٤) المقتضب ٧٦/١.

(٥) همع الهوامع ٥٩/١.

" وزعم سيبويه أن الواو زيدت على الهاء فى المذكر كما زيدت الألف فى المؤنث من قولك : ضربْتُها ومررت بها، ليستوى المذكر والمؤنث فى باب الزيادة. والقول فى هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زيدت لخفاء الهاء وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت، وتسقط فى الوقف، كما تسقط الضمة والكسرة من قولك: أتانى زيد، ومررت بزيد، إلا أنها واو وصل فلا تثبت لئلا يلتبس الوصل بالأصل.

فإذا قلت : مررت بهو – يافتى – فإن شئت قلت: مررت بهى فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، أعنى الياء المنكسرة فإن قال قائل: بين الكسرة والواو الهاء، قيل الهاء ليست بحاجز حصين، فكأن الكسرة تلى الواو، ولو كانت الهاء حاجزا حصينا ما زيدت الواو عليها..." (١).

حكم إشباع حركة الهاء :

يتضح مما سبق أن حركة الهاء فى الأصل الضم وتكسر إذا وليت كسرا أو ياء عند غير الحجازيين حيث يلزمونها الضم على الأصل، وعند إشباع حركتها ضما كان أو كسرا فإنها يتولد عنها واو فى حالة الضم، وياء فى حالة الكسر وكلاهما فى الوصل، فإن لم يكن إشباع فإما الاختلاس أى ظهور الحركة خفية أو التسكين وهو لغة وسوف أوضح فيما يلى هذه الأحكام مدعومة بنصوص النحاة فيها.

أولاً فى حال الوقف:

تحذف واو الإشباع وكذا ياؤه فى الوقف يقول سيبويه :

" واعلم أنك لا تستبين الواو التى بعد الهاء ولا الياء فى الوقف ولكنهما محذوفتان، لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا فى الوقف مالا يذهب فى الوصل على حال، نحو ياء غلامى وضربنى، إلا أن يحذف شيء ليس من

(١) معانى القرآن وإعرابه ١/٥٠.

أصل كلامهم كالتقاء الساكنين ألزموا الحذف هذا الحرف الذى قد يحذف فى الوصل، ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم، فلم يكن فيه فى الوقف إلا الحذف حيث كان فى الوصل أضعف"(١).

وقال الأخفش:

" وكل هذا إذا سَكَتَّ عليه لمن تزد على (الهاء) شيئا"(٢).

وقال المبرد:

" فإن وقفت لم تلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصلى"(٣).

وقال أبو على الفارسي:

" والعرب يجمعون على أن يقفوا على هاء المذكر ولا يصلونها"(٤).

أما قول امرئ القيس:

*** أَعِنِّى على بريقٍ أريك وميضهو ***

فقد أجاب عنه ابن جنى عند حديثه عن استثقال ضم الأول فى الثنائي بقوله:

" أما هُوْ من نحو قولك : رأيتهو وكلمتهو فليس شيئا؛ لأن هذه ضمة مشبعة فى الوصل ألا تراها يستهلكها الوقف... فإن قلت فقد قال:

*** أَعِنِّى على برقٍ أريك وميضهو ***

فوقف بالواو، وليست اللفظة قافية، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة فى حال الوقف.

---

(١) الكتاب ١٩١/٤.

(٢) معانى القرآن ٢٧/١.

(٣) المقتضب ٧٦/١، معانى القرآن للزجاج ٥٠/١.

(٤) المسائل المنثورة صـ١١٥.

قيل: هذه اللفظة وإن لم تكن قافية، فيكون البيت بها مقفى، أو مصرعا، فإن العرب تقف على العروض نحوا من وقوفها على الضرب، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور غير الموزون"(١).

ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأنه لما جاز للشاعر إذا احتاج فى الوزن أن يحذف الياء والواو اللتين بعد الهاء وكان قبل الهاء حرفا متحركا حال الوصل كما سيأتى فإنه على العكس إذا احتاج إلى الإشباع فى الوقف فعل كالشاهد المذكور.

ثانياً : فى حال الوصل:

الهاء إما أن تلى حرفا متحركا أو حرفا ساكنا، والساكن إما أن يكون حرف لين أو ليس كذلك.

فإن وليت متحركا: فليس عند سيبويه إلا الإشباع، إلا أن يضطر الشاعر فيحذف، **قال سيبويه:**

" فإن كان الحرف الذى قبل الهاء متحركا فالإثبات ليس إلا،... إلا أن يضطر الشاعر فيحذف"(٢).

ومثل له سيبويه فى باب ما يتحمل الشعر(٣) بقول مالك بن خُرَيْم الهمدانى:

فإنْ تِكُ غَثًّا أو سمينا فإننى سأَجْعَلُ عينَيْهِ لنفسه مَقْنَعا(٤)

---

(١) الخصائص ١/٧٠، ٧١ واستدل أيضاً على مخالفة المنطوم للمنثور بالوقوف بالتنوين فى المنظوم دون المنثور.

(٢) الكتاب ١/١٩٠.

(٣) الكتاب ١/٣٠.

(٤) البيت من الطويل والشاهد قوله (لنفسه) أراد : لنفسهى، فيحذف الياء ضرورة فى الوصل تشبيها بها فى الوقف يصف ضيفا قدم إليه ما عنده من القرى وحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه فيقنع بذلك.

وقول الشماخ:

له زجـــل كأنه صـــوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمـــير(١)

وقول حنظلة بن فاتك:

وأيقن أن الخيل إن تلتبس به يكن لفسيل النخل بعده آبر(٢)

وقول رجل من باهله:

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبى عن وليَتهِ ما حج رَبَّهُ فى الدنيا ولا اعْتَمَرا(٣)

وكذا ذكر المبرد أيضاً أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الياء أو الواو(٤) ثم قال:

" وأشد من هذا فى الضرورة أن يحذف الحركة كما قال: (٥)

فظلت لدى البيت العتيق أُرِيغُه ومطواى مشتاقان لهْ أرقان"(٦)

وخلاصة هذين النصين لسيبويه والمبرد أنه إذا كان قبل الهاء متحرك فليس فيه إلا إثبات حرف الإشباع واوا كان أو ياء إلا أن يضطر الشاعر

(١) البيت من الوافر والشاهد قوله (كأنه) أصلها كأنهو بالمد فحذف المد للضرورة فى الوصل تشبيها بها فى الوقف.

(٢) البيت من الطويل والشاهد قوله (بعده) آراد بعدهو فحذف الواو فى الوصل إجراء له مجرى الوقف.

(٣) البيت من البسيط والظهر المعبر : الكثير الوبر. ينبئ عن وليته يجعلها تنبوعنه لسمته ووفرة وبره، والولية البرذعة والشاهد (ربه) الأصل ربهو والقول فيه كالقول فيما قبله وهو من شواهد لسان العرب مادة (ع ب ر).

(٤) المقتضب ٧٧/١.

(٥) البيت من الطويل ليعلى بن الأحول الأزدي خزانة الأدب ٢٦٩/٥، ٢٧٥، ولسان العرب (ها) وبلا نسبة فى الخصائص ١٢٩/١، ٣٧١، ٣٧٢، والشاهد قوله (لهْ) بتسكين الهاء وهو ضرورة عند المبرد ولغة عند الأخفش وابن جنى.

(٦) المقتضب ٧٩/١.

فيحذف إلا أن ما عرضاه من الشواهد حذف فيه الحرف مع بقاء حركة الهاء بل جعله المبرد أشد من هذا في الضرورة لو سكن الهاء.

وقد ذكر الأخفش فى معانى القرآن أن هذا الحذف مع بقاء الحركة قليل قبيح ثم نسب تسكين الهاء لأَسَدِ السَّراة قال:

" ومن العرب من يحذف الواو والياء فى هذا النحو أيضاً وذلك قليل قبيح يقول: " مررت بِهِ قبلُ" و(بِهٌ) قبلُ يكسرون ويضمون ولا يلحقون واوا ولا ياء فيقولون رأيتهُ قبلُ؛ فلا يلحقون واوا، وقد سمعنا بعض ذلك من بعض العرب الفصحاء قد قرأ بعض القراء (فيهْ هدى) فادغم الهاء الأولى فى هاء هدى لأنهما التقتا وهما مثلان، وزعموا أن من العرب من يؤنث الهدى، ومنهم من يسكن هاء الإضمار للمذكر قال الشاعر [يَعْلَى الأحْوَل الأزْدي]:

فظلت لدى البيت العتيق أخيلُهُ ومطواى مشتاقان لَهْ أرِقَانِ

وهذا فى لغة أَسَدِ السراة – زعموا – كثيرٌ "[1].

وقد تعقب ابن جنى سيبويه فى حذف حرف الإشباع مع بقاء الحركة وقول سيبويه : " فهم يجرونه فى الوصل على حاله فى الوقف" قال ابن جنى:

" ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب:

له زجل كأنه صوت حاد ..... البيت

فقوله : "كأنه" بحذف الواو وتبقية الضمة – ضعيف فى القياس، قليل فى الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف وذلك أن الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه، كما تمكنت فى قوله فى أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة منه جميعا، وتسكين الهاء فيقال: (كأنَّهْ)، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتين الوصل والوقف، وهذا موضع ضيق، ومقام زلج لا يتقيك بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس.

(١) ٢٨/١.

وقال أبو إسحاق فى نحو هذا: "إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وليس الأمر كذلك، لما أريتك من أنه لاعلى حد الوصل ولا على حد الوقف"[١].

كما عد ابن جنى تسكين الهاء وإشباعها لغتين ولم يعتد بما عداهما فقال فيما استشهد به المبرد على كون التسكين أشد فى الضرورة من قوله: [٢]

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواى مشتاقان له ْ أرقان

قال :

" فهاتان لغتان : أعنى إثبات الواو فى (أخيلهو) وتسكين الهاء فى قوله: (له) لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزْد السراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس إسكان الهاء فى (له) عن حذف لحق بالصنعة الكلمة، لكن ذاك لغة....

أما قول الشماخ: [٣]

لـه زجـل كـأنه صـــوت ..... البـيت

فليس هذا لغتين؛ لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة وينبغى أن يكون ذلك ضرورة وصنعة لا مذهبا ولغة وكذلك يجب عندى وينبغى ألا يكون لغة؛ لضعفه فى القياس .

ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل، ولا مذهب الوقف".[٤]

وحكى فى لسان العرب عن الكسائي فى هاء الضمير لغات عدة

" قال الكسائي سمعت أعراب عقيل وكلاب يتكلمون فى حال الرفع والخفض[٥]، وما قبل الهاء متحرك، فيجزمون الهاء فى الرفع ويرفعون بغير تمام، ويجزمون فى الخفض ويخفضون بغير تمام، فيقولون : ﴿الشُّعَرَاءُ النَّمْلُ

(١) الخصائص ١/١٢٨، ١٢٩.
(٢) سبق تخريج البيت
(٣) سبق تخريج البيت
(٤) الخصائص ١/٣٧١، ٣٧٢
(٥) يعني الضم والكسر، وكذا يقصد بالجزم التسكين.

لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾[1] بالجزم، ولربِّهِ لكنود بغير تمام، ولهُ مال ولهْ مال وقال: التمام أحب إلى "[2].

وإن وليت ساكنا غير لين:

أما إن وليت ساكنا غير لين فقد اختار سيبويه الإشباع قال:

" قد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنا ؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين فى أين ونحوهما كرهوا أن لا يكون بينهما حرف قوى، وذلك قول بعضهم : منهُ يافتى، وأصابتهُ جائحة. والإتمام أجود ؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك"[3].

وذهب مذهب سيبويه أبو الحسن الأخفش قال:

" وقد قال قوم: ﴿ ٱلْبَلَدِ ٱلشَّمْسِ ٱللَّيْلِ ٱلضُّحَىٰ ٱلشَّرْحِ ﴾[4] فألقوا الواو وشبهوا الساكن بـ(الياء) و(الواو) و(الألف) وهذا ليس بجيد فى العربية وأجوده (منهو نذير)؛ يلحق (الواو) وإن كانت لا تكتب"[5].

وخالفهما المبرد فسوى بين الوجهين قال:

" فإن كان قبل الهاء ساكن من غير حروف المد واللين، فأنت مخير : إن شئت أثبت وإن شئت حذفت.

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك[6]، وأما الحذف، فلأن الذى قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن وهى خفية، فكرهوا أن يجمعوا بينهما كما كرهوا الجمع بين

---

(١) سورة العاديات الآية ٦

(٢) لسان العرب (ها) ٤٥٩٦/٦، شرح الكافية ١١/٢، شرح التسهيل ١٣٢/١، ١٣٣.

(٣) الكتاب ١٩٠/٤

(٤) الذاريات : من الآية ٥٠، ومن الآية ٥١.

(٥) معانى القرآن للأخفش ٢٧/١

(٦) أى على الأصل ؛ لأن الهاء حرف متحرك على الحقيقة

الساكنين، وذلك قولك : ﴿ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ ﴾ [1] وإن شئت (منهو آيات) وعنهو أخذت"[2].

والذى يفهم من كلام ابن مالك أنه على قول المبرد حيث قال:

" ورجح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، ورد ذلك أبو العباس ويعضده السماع الشائع"[3].

وإن وليت ساكنا حرف لين:

أما إذا كان الساكن الذى قبل الهاء حرف لين فقد استحسن سيبويه الحذف فى الوصل قال:

" فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما فى المد، وهى اختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك: عليه يافتى ولديه فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى، وأحسن القراءتين ﴿الرَّحِيمِ بِسْمِ﴾ [4] و﴿ الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ ﴾[5]

(١) آل عمران : من الآية ٧
(٢) المقتضب ٧٧/١
(٣) شرح التسهيل ١٣٢/١
(٤) الإسراء : من الآية ١٠٦
(٥) الأعراف: من الآية ١٧٦

و﴿ النَّمْلُ الْقَصَصُ الْعَنكَبُوتُ ﴾[1] و﴿ النَّازِعَاتُ عَبَسَ التَّكْوِيرُ ﴾[2] والإتمام عربى"[3].

وورد فى لسان العرب عن الكسائي فيها أربعة لغات قال " وقال الكسائي هى لغات يقال فيه وفيهى وفيهُ وفيهو، بتمام وغير تمام، قال : وقال لا يكون الجزم فى الهاء إذا كان ما قبلها ساكنا"[4].

وقال الزجاج فى قوله تعالى: ﴿ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ ﴿٤٣﴾ ﴾[5] "فالقراءة بالكسر بغير ياء فى " عليه " هى أجود هذه الأربعة ولا ينبغى أن يقرأ بما يجوز إلا أن تثبت به رواية صحيحة أو يقرأ به كثير من القراء"[6].

ونسب السيرافى للمبرد فى تقريراته على الكتاب التسوية بين الساكن الذى قبل الهاء إذا كان حرف لين أو ليس كذلك بأنه يختار فيه الحذف وصححه السيرافى فقال ما ملخصه:

" فصل سيبويه بين الهاء التى قبلها واو أو ياء ساكنة أو ألف، فجعل الاختيار فيها أن تحرك ولا توصل بحرف، نحو عليه وألقى عصاه، وخذوه بغير حذف، واختار فى الهاء التى قبلها ساكن غير الواو والياء والألف أن توصل بالواو نحو " منهو آيات" " وأصابتهو جائحة".

واختار أبو العباس حذف الصلة فى منه وأصابته، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره، وهذا هو الصحيح؛ لأن أكثر القراء والجمهور على ﴿ الْخَلَ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ ﴾[7])[1]

---

(١) يوسف : من الآية ٢٠
(٢) الحاقة : من الآية ٣٠
(٣) الكتاب ١٨٩/٤، معانى القرآن للأخفش ٢٧/١
(٤) لسان العرب (ها) ٤٥٩٦/٦، معانى القرآن للزجاج ٥١/١
(٥) آل عمران : من الآية ٧٥
(٦) معانى القرآن وإعرابه ٥١/١
(٧) آل عمران : من الآية ٧

والمتتبع لنصوص المبرد يجد أنه اختار مع حروف اللين الحذف وسوى بين الحذف والإشباع مع غير حروف اللين قال:

" فإن كانت هذه الهاء بعدها واو أو ياء ساكنتين أو ألف.

فالذى يختار حذف حرف اللين بعدها تقول عليه مال يافتى بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت مع الكسرة، ومن لزم اللغة الحجازية قال: عليهُ مال وهذا أبوه...." (٢).

وعلل ذلك بقوله :

"إنما حذفت الياء والواو لأن الهاء خفية، والحرف الذى يلحقها ساكن، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفى لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفى.

وإن شئت ألحقت الياء والواو على الأصل ؛ لأن الهاء حرف متحرك فى الحقيقة وذلك قولك على قول العامة (عليهي مال) وعلى قول أهل الحجاز: (عليهو مال) ﴿غَثَآءً عَصَاهو ٱلشُّورَىٰ ٱلزُّخْرُفُ﴾(٣) وهذا أبوهو فاعلم"(٤).

ثم قال فى الساكن إن لم يكن حرف لين:

"فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير إن شئت أثبت وإن شئت حذفت..." (٥)

وسوى الرضى بين كون الساكن الذى قبل الهاء حرف لين أو ليس كذلك بأن المختار فيه اختلاس الحركة قال:

---

(١) تقريرات السيرافى على الكتاب هامش الكتاب ١٨٩/٤، وكذا نسب السيوطى للمبرد التسوية بينهما مع كون الفصح الاختلاس همع الهوامع ٥٩/١

(٢) المقتضب ٧٧/١.

(٣) الشعراء : من الآية ٣٢.

(٤) المقتضب ٧٧/١.

(٥) المقتضب ٧٧/١.

"وإن وليت هاء الضمير ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه أو غيره كمنه، فالمختار اختلاس الحركة أى ترك الوصل ؛ لأن الهاء حرف خفى فكأنه التقى ساكنان"(١).

وكذا سوى بينهما الدسوقى فى حاشيته حيث جعل المختار فيهما اختلاس الحركة قال:

" أما إن وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه، وكذا إن كان صحيحا على الأصح نحو منه عنه وقرأ ابن كثير بإشباع فيهما وكذا حفص فى قوله تعالى :﴿صَدَقَ ٱللَّهَ﴾ (٢)،(٣)

حكم الهاء إذا حذف الساكن قبلها لعارض:

وإن كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم أو وقف جاز فيها الأوجه الثلاثة الإشباع نظرا إلى اللفظ لأنها بعد حركة، والاختلاس نظرا إلى الأصل لأنها بعد ساكن والإسكان نظرا إلى حلولها محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلا قال الرضي:

" وإن حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله أو وقفا نحو فألقه واغزه جاز إشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها فى اللفظ، وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا، وجاز إسكان الهاء إجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز "(٤).

(١) شرح الكافية ١١/٢.
(٢) الفرقان من الآية :٦٩.
(٣) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٣١٦/٢.
(٤) شرح الكافية ١١/٢.

الهاء ضمير رفع عند الكوفيين:

نسب صاحب الإنصاف للكوفيين القول بأن الضمير من (هو، وهى) الهاء وحدها وإنما زيدت الواو فى (هو) والياء فى (هي) تكثيرا للاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد.

وهم فى ذلك مخالفون للبصريين حيث ذهبوا إلى أن الضمير مجموعهما الهاء والواو فى الأول، والهاء والياء فى الثانى وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بحذف الواو والياء فى التثنية (هما) قالوا: لو كانتا أصلا لما حذفتا بل وحذفتا فى الإفراد فى قول العجير السلولى:

فبيناه يشرى رحله قال قائلٌ ∴ لمن جَمَلٌ رخو المِلاَطِ نجيبُ[1]

أراد بينا هو.

وقال الآخر:

بيناه فى دار صدق قد أقام بها ∴ حينا يعللنا وما نعلله[2]

أى بينا هو.

وقول الآخر:

إذاهُ سيم الَخسْفَ آلى بقسمْ ∴ باللهِ لا تَأْخُذُ إلا ما احْتكمْ [1]

---

(١) البيت من بحر الطويل، والاستشهاد بالبيت فى (فبيناه) فإن الأصل فيه (فبيناهو) حذفت الواو من (هو) وهذا دليل الكوفيين على زيادة الواو وأن الضمير الهاء وحدها وهو من شواهد شرح المفصل ٦٨/١، ٩٦/٣، لسان العرب (ها) الإنصاف ٦٧٨/٢.

(٢) البيت من بحر البسيط الشاهد فى البيت قوله (فيناه) والقول فيه كالقول فى سابقه وهو من شواهد سيبويه ٣١/١، ولم ينسبه إلى قائل ووجه استشهاد سيبويه أنه ضرورة يتحملها الشعر، ولم ينسبه الأعلم أيضاً.

اراد إذا هو.

وقال الآخر : * **دار لسعدى إذهِ من هواكا** *[٢]

أراد إذ هى، فحذف الياء، فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرا كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد.

كما استدل البصريون على أن الضمير مجموعهما بأنه ضمير منفصل فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد، لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا وذلك محال فوجب ألا تكون الهاء وحدها هى الاسم[٣].

مذهب الكسائي:

هكذا ذكر أبو البركات ابن الأنباري رأى الكوفيين ولم يستثنن منهم الكسائي الذى ورد عنه فى لسان العرب أن أصل هذا الضمير أن يكون ثلاثيا هُوَّ، ومن العرب من يخففه قال فى لسان العرب:

" قال الكسائي" هو أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل أنت فيقال هُوَّ[٤] فعل ذلك، قال : ومن العرب من يخففه فيقول : هُوَ فعل ذلك. قال

---

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز، ورد فى لسان العرب عن الكسائي (ها) ولم ينسبهما لقائل معين والرواية عنده فى صدر الأول إذاه سام الخسف " وتقول سام فلانا الخسف إذا أراد إذلاله وظلمه وهو من شواهد الإنصاف ٦٧٨/٢.

(٢) هذ البيت من مشطور الرجز ذكر البغدادى فى الخزانة ٢٢٨/١ أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التى لم يعلم قائلها ولا يعرف له ضميمة. ثم قال : ورأيت فى حاشية اللباب أن ما قبله:

* **هل تعرف الدار على تبراكا*** وتبراك بكسر التاء وسكون الباء فمكان لبنى العنبر، أو هى إحدي بلاد بنى عمير.

وهو من شواهد سيبويه ٢٧/١، ابن يعيش ٩٧/٣، الإنصاف ٦٨٠/٢.

(٣) الإنصاف ٦٧٩/٢ بتصرف.

(٤) التشديد لهمدان إحدى قبائل اليمن وذلك فى الواو والياء أما الواو فشاهدها.

قوله من الطويل :

وإن لسانى شُهدة يشفى بها وهُوَّ على من صبه الله علقهم

اللحيانى : وحكى الكسائي عن بنى أسد وتميم وقيس هُوْ فعل ذلك بإسكان الواو وأنشد لعبيد:

وَرَكْضُك لـولا هُـوْ لقيَـت الـذى لقـوا ∴ فأصبحْتَ قد جازوت قوما أعاديـا[١]

وقال الكسائي: وبعضهم يلقى الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة فيقول: حتاه فعل ذلك وإنّماه فعل ذلك، وأنشد بيت العجير السلولى

" فبيناه بشرى رحــله "

وغيره من الشواهد...

قال الكسائي : لم أسمعهم يلقون الواو والياء عند غير الألف"[٢].

وهذا الرأى الذى روى فى لسان العرب عن الكسائي يجعلنا ننسب الرأى للكوفيين إلا الكسائي لنكون أكثر دقة فى النسبة.

رَدُّ البصريين أدلة الكوفيين:

رد البصريون ما استدل به الكوفيون بأنه ضرورة، وقد أورده سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر قال:

"اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام من صرف مالاينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا.... وأنشد من هذه الشواهد

*** دار لسعدى إذه من هواكا ***[٣]

وقوله: [٤]

وأما الياء فشاهدها قوله من البسيط

والنفس ما أُمرت بـالعنف آبية وهِيَّ إن أمرت بـاللطف تـأتمر

(١) البيت من الطويل نسبه فى اللسان لعبيد بن الأبرص وفى الدرر: لم أعثر على قائله ٣٧/١، والشاهد فيه قوله (هو) حيث سكن الواو على لغة قيس.

(٢) لسان العرب (ها) ٤٥٩٥/٦، ٤٥٩٦.

(٣) سبق تخريج الشاهد

(٤) سبق تخريج الشاهد

* **بيناه فى دار صدف قد أقام بها** *...." [1]

وكذا أخرجه ابن جنى على الضرورة وتشبيه الضمير المنفصل بالضمير المتصل قال:

و" واو هو فى الضمير المنفصل ثابتة فى الوقف والوصل فأما قوله:

فبيناه يشرى رحله قال قائل .....البيت

فللضرورة، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وفتاه".[2]

وقد صححه ابن يعيش من عدة أوجه قال:

"والصواب مذهب البصريين ؛ لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد، لأن المضمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولاسيما الواو وثقلها، ولا دليل فى البيت لقلته فهو من قبيل الضرورة"[3].

ونقل الرضي هذا الخلاف غير أنه ذكر أن الواو والياء عند الكوفيين زيدتا للإشباع ثم اختار رأى البصريين فقال:

"فالواو والياء فى هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما منهما والأول هو الوجه ؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصلح

(١) الكتاب ٢٦/١.
(٢) الخصائص ٧٠/١.
(٣) شرح المفصل ٦٩/٣.

كونها ضميرا متفصلا إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون"[1].

نظرة متأنية فى هذه الآراء:

هذا ما ورد فى هذه القضية من آراء نحاول إمعان النظر فيها بما يلى:

١) لم ينص الكوفيون على كون الهاء التى هى عندهم ضمير للرفع أنها ضمير منفصل بحيث يرد ذلك البصريون باستحالة انفصاله وأنه لابد للابتداء من حرف وللوقف من حرف آخر، ولا يرد على الذهن أن الكوفيين الذين كان منهم أكثر القراء يخفى عليهم هذا الأمر الساذج وليس غريبا على اللغة أن يكون هناك ضمير للرفع متصلا كالتاء والواو والألف، ولا مانع من أن يتحد لفظ الضمير بين المحال الثلاثة وهو موجود فى اللغة فى (نا)، أما قولهم إن الواو والياء تزادان لتكثير الحروف كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد أى إذ أريد انفصالهما زيد هذان الحرفان، وهذا يتفق مع الغرض من أصل وضع الضمير على الاختصار.

٢) أما ما ذكره ابن يعيش بأنه لا دليل فيه لقلته فإن الشواهد الواردة فى حذف الواو ليست بالقليلة بل هى شواهد متعددة يختلف ورودها زيادة ونقصا من مرجع إلى مرجع.

٣) ما ذكره الرضي من أن هذه الحروف عند الكوفيين للإشباع ثم لكونها بعيدة عن أن تكون للإشباع لكونها متحركة ولكونها ثابتة فى وصل ووقف أخذ يرد قولهم بهذه الأوجه، وما ذكر فى الإنصاف أنهم قالوا زائدة تكثيرا للحروف كراهية أن يظل الاسم على حرف واحد ولم يثبت ابن الأنباري قولهم بأنها للإشباع والذى يفهم من قولهم إنهم زادوها إذا أرادوا انفصاله لقولهم "كراهية أن يبقى الاسم على حرف" ولايكره ذلك إلا فى الاستقلال والانفصال.

---

(١) شرح الكافية ٢/١٠.

ولست أذكر ذلك دفاعا عن مذهب الكوفيين هنا لاعتقادى إياه وإنما أردت أن أناقش ماذكره النحاة بشيء من التوضيح أما ما استدل به الكوفيون من حذف الواو والياء فى التثنية (هما) فقد أجاب عنه ابن الأنباري بأن (هما) ليس بتثنية على حد قولك فى زيد: زيدان، وعمرو، عمران.

وإنما هى صيغة مرتجلة للتثنية كأنتما قال:

"ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم زيدان وعمران لقالوا فى تثنية هو: "هوان" وفى تثنية أنت "أنتان" ولكان يجوز أن يدخل عليها الألف واللام فيقال الهوان والأنتان كما يقال الزيدان والعمران، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغ مرتجلة للتثنية، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم حجة فيه؛ لأن الحرف الأصلى قد يحذف لعلة عارضة...." (١).

(١) الإنصاف ٢/٦٨١.

رتبة ضمير الغائب بين الضمائر وبين المعارف وحكمه من حيث التعريف والتنكير

اقترنت الضمائر بوجه عام بأحوال تجعلها لا لبس فيها، وذلك أغناها عن الصفات[١] التى يحتاج إليها الظاهر عند الالتباس، قال سيبويه:

"واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا، من قبل أنك تضمر حين ترى أن المحدَّث قد عرف من تعنى"[٢].

وهذه الأحوال التى تغنيها عن الصفات هى حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذى يصير به بمنزلة المشاهد الحاضر فى الحكم.

قال صاحب الهمع:

"أخص الضمائر أعرفها، فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب لقلة الاشتراك"[٣].

وبناء على ذلك يكون أعرف المضمرات المتكلم لأنه لا يوهم غيره، ثم المخاطب فهو تلو المتكلم فى الحضور وأضعفها تعريفا ضمير الغائب وإنما كان الغائب أضعف الضمائر تعريفا لأنه مرهون بالمفسر الذى يحتمل أن يكون متقدما أو يكون متأخرا[٤].

كما يحتمل أن يكون معرفة أو نكرة، والنكرة محدودة أو مبهمة ولذلك كانت مسألة البحث فى تعريفه وتنكيره مسألة شائكة لأنها يحوطها اعتبارات متعددة، كما تعددت أقوال النحاة فيها ومن هذه الاعتبارات:

---

(١) بخلاف العلم فإنه يقع فيه الشركة ويميز بالصفة.

(٢) الكتاب ١١/٢.

(٣) همع الهوامع ٦٢/١.

(٤) يعود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة وذلك فى عدة مسائل نص عليها النحاة وسأذكرها فى موضعها – إن شاء الله –.

(١) وقوعه فى موضع يجب تنكيره كأن يكون مجرورا برب نحو ربه رجلا أو ليس كذلك نحو جاء رجل فأكرمته.

(٢) تحديد العائد إليه الضمير أمعرفة هو أم نكرة، ثم تحديد النكرة من حيث الاختصاص وعدمه.

(٣) تعيين العائد إليه الضمير عند التعدد مما يتسبب عنه الإبهام نحو جاء زيد وعمرو فأكرمته وإن كان عوده إلى الأقرب أرجح.

(٤) تقدم المفسر وتأخره.

فهذه الاعتبارات قد استخلصتها من كلام النحاة وسوف أذكر ما ترتب عليها من تعريف أو تنكير وفق ما ذكره النحاة.

رتبه ضمير الغائب بين المعارف:

القول بترتيب المعارف إنما هو على افتراض كونها متفاوتة فى التعريف، وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية ؛ لأن المعرفة لاتتفاضل إذ لا يصح أن يقال هذا أكثر من هذا.

وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر، وعلى القول بالتفاوت[١] اختلف فى أعرف المعارف، فأكثر النحاة على أن الضمير أعرف المعارف[٢] يليه العلم، لأن المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة.

وذهب آخرون إلى تقديم العلم على المضمر وهو مذهب الكوفيين وإليه ذهب أبو سعيد السيرافى واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه فى أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها ؛ قالوا والمضمر يصلح لكل مذكور

(١) همع الهوامع ٥٥/١.

(٢) ينسب هذا الرأى لسيبويه وإليه ذهب الزمخشري وابن يعيش والأشمونى شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية صـ٢٧.

فلايخص شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه ولذلك تدخل عليه رب.

وذهب أبوبكر بن السراج إلى تقديم المبهم[١] عليه واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لاغير، ورده ابن يعيش بأنه ضعيف قال:

" وهو ضعيف ؛ لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، أما المخاطب فلا علم له بما فى نفس المتكلم".[٢]

وهذه الآراء السابقة تجعل المضمر كله فى مرتبة واحدة سواء تقدم على العلم أو تأخر عنه، أو تأخر عن المبهم.

أما ابن مالك فلم يجعل الضمائر كلها بين المعارف فى رتبة واحدة بل جعل أعرفها ضمير المتكلم يليه المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام.

قال:

" وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم، لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله ولعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله، ثم العلم ؛ لأنه يدل على المراد به حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام

(١) المبهمات أسماء الإشارة والموصولات، وإنما سميت مبهمات وإن كانت معارف لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب ؛ لأن بحضرة المتلكم أشياء يحتمل أن تكون مشارا إليها وكذا الموصولات دون الصلات مبهمة عند المخاطب شرح الكافية ١٣٠/٢.

(٢) شرح المفصل ٨٧/٥.

نحو: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه فى التعريف"(١).

والسلامة من الإبهام كما فهم من تحديد ابن مالك فى هذا النص أن يكون مفسر الضمير معينا، وبذلك كان الإبهام بأن يتقدم اسمان أو أكثر وبذلك يكون الضمير ناقص الاختصاص وإن كان رجوعه إلى الثانى راجحا.

وإلى هذا التفسير لمعنى السلامة من الإبهام ذهب صاحب التصريح فقال: " يعنى يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة "(٢).

وفى حاشية الصبان:

"ويحتمل تفسيرها – يعنى السلامة من الإيهام –بأن يرجع إلى معرفة أو نكرة معينة بالصفة"(٣).

وهذا الاحتمال لا أرجحه إذ فسر الإيهام بالتنكير وعد السلامة منه أن يعود الضمير إلى المعرفة أو مايقاربها من نكرة معينة.

وفرق بين الإيهام والتنكير، فالإبهام تحير فى مرجع الضمير، ولا يعنى ذلك كونه نكرة نحو جاء زيد وعمرو فأكرمته وكاسم الإشارة فإنه فيه إبهام حتى يتحدد المشار إليه وليس فيه تنكير.

يقول ابن الحاجب:

"المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهى المضمرات والأعلام والمبهمات ..."(٤).

---

(١) شرح التسهيل ١١٦/١.

(٢) ٩٥/١ وقال الرضي : " هو للأقرب لاغير إلا مع وجود القرينة نحو جاءنى عالم وجاهل فأكرمته" شرح الكافية ٤/٢ وعلى ذلك فلاإبهام فيه.

(٣) ١٠٧/١.

(٤) الكافية بشرح الرضى ١٢٨/٢.

وقال الرضي:

" ويعنى بالمبهمات أسماء الإشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما، وإنما سميت مبهمات وإن كانت معارف ؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب ؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارا إليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب"(١).

تغليب الأخص من الضمائر عند اجتماعها:

علم مما تقدم أن رتبة ضمير الغائب تأتى بعد قسيميه المتكلم والمخاطب وقد ترتب على ذلك أنه يُغلَّب غيره عليه دائما عند الاجتماع قال ابن مالك:

" وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال : أنا وأنت فعلنا، وأنت وهو فعلتما، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى فعلتما ولا فى الثانى فعلا"(٢).

ولا فرق فى ذلك إن تقدم الأخص أو تأخر قال السيوطى:

"وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أم تأخر، فيقال أنا وأنت، أو أنت وأنا فعلنا ولا يقال فعلتما، وأنت وهو أو هو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا"(٣).

(١) شرح الكافية ١٣٠/٢.
(٢) شرح التسهيل ١٦٧/١.
(٣) همع الهوامع ٦٢/١.

حكم ضمير الغائب من حيث التعريف والتنكير

كما سبق أن بينت أن مسألة تعريف ضمير الغائب وتنكيره يحوط بها اعتبارات متعددة، والمفهوم من كلام سيبويه أن الضمير قد يعرض له ما يجريه مجرى النكرة، وذلك إذا أضيف إلى متوغل الإبهام كغير ومثل، فإن المضاف من هذه الأسماء قد تعطل عن اكتساب التعريف فجرى الضمير فى ذلك مجرى النكرة[١] وكذا إذا كان مضافا إلى واجب التنكير نحو رب رجل وأخيه .

يقول سيبويه :

" وأما رب رجل وأخيه منطلقين، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له، والمنطلقان عندنا مجروران[٢] من قبل أن قوله وأخيه فى موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو وأخ له.

فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل معرفة ولكنها أجريت مجرى النكرة، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهى توصف بها النكرة وتقع موقعها، ألا ترى أنك تقول رب مثلك.

ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة...

ثم احتج سيبويه بقول الأعشى:

وكَـمْ دُونَ بيتِـكَ مـن صَفْصَـفٍ ∴ ودَكْـــداكِ رَمْـــلٍ وأَعْقَادِهـــا
ووضْـــعِ سِـــفَاءٍ وإحقابِـــه ∴ وحَـلٍّ حُلـوسٍ وإغْمـا دِهـا[١]

---

(١) ليس حديث سيبويه هنا يختص بضمير الغائب فحسب لجواز إضافة مثل وغير للمتكلم أو المخاطب نحو غيرى وغيرك ومثلي ومثلك.

(٢) جر المنطلقين هنا يدل على كون أخيه نكرة مع كونه مضافا إلى الضمير ؛ لأن المنعوتين إن اختلفا تعريفا وتنكير وجب قطع النعت ففى التبعية دليل على تنكيره.

قال:

" هذا حجة لقوله : رب رجل وأخيه،فهذا الاسم الذى لم يكن ليكون نكرة وحده، ولايوصف به نكرة، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرة، ولا يقع فى موضع لايكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرة، ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة ويصير بمنزلة مثلك ونحوه..." (٢).

هذا تقديم قد أردت أن أوضح به أن الضمير قد يعرض له ما يجعله يجرى مجرى النكرة كما هو مفهوم من نصوص سيبويه أى أن يقع فى موضع يجب له التنكير وسوف أتناول هذه المواضع بالبحث والدراسة لأقف من خلالها على حكم تعريفه وتنكيره.

وقوع ضمير الغائب مجرورا برب(٣):

من وقوع الضمير موقع ما يجب له التنكير وقوعه مجرورا برب مع اختصاصها بالدخول على النكرات ويكون حينئذ مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز.

قال سيبويه :

---

(١) البيتان من بحر المتقارب، والصفصف: المستوى من الأرض لا ينبت.
والدكداك ما تكبس واستوى والأعقاد جمع عَقدً بالتحريك كفرِح وهو المتراكم، والسقاء القربة، ووضعه حطه عن الراحلة وإحقابه وضعَه على الحقيبة، وهى مؤخرة الرحل، والحلوس جمع حلس وهو مِسح من الشعر يوضع تحت الرحل من مؤخرة البعير، وإغمادها شدها تحت الرحل والشاهد فيه (أعقادها وإحقابه وإغمادها) حيث حملت كلها على معنى التنكير، لأنها معطوفة على (صفصف) الواقعة موقع المنصوب على التمييز – الكتاب ٥٦/٢.

(٢) الكتاب ٥٥/٢،٥٤.

(٣) رب حرف جر معناه التقليل على الصحيح، وذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أن رب اسم مثل كم واستشهدوا بقول العرب رب رجل ظريف برفع ظريف قالوا: هى خبر عن رب، شرح المفصل ٢٧/٨.

"قرب لا يقع بعدها إلا نكرة"(١).

وقال فى موضع آخر:

"ولا يجوز لك أن تقول نِعْمَ ولا ربه وتسكت ؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الذكر"(٢).

ومن ذلك قول الشاعر : (٣)

رُبَّــهُ فِتْيَــةً دعَــوْتُ إلى مــا ∴ يُــورِثُ المجْــدَ دائِبــاً فأجَــابوا

وهذا الضمير الذى تدخل عليه رب قد اجتمع عليه ثلاثة أمور:

(١) تنكير موضعه باعتباره مجرورا لرب مع اختصاصها بالدخول على النكرات.

(٢) تأخر مفسره حيث إنه إضمار شريطة التفسير.

(٣) تنكير مفسره حيث ينصب على التمييز(٤).

وهذه الأمور قد جعلت النحاة يختلفون فى حكمه من حيث التعريف والتنكير على عدة أقوال على النحو التالى :

---

(١) الكتاب ٤٢٧/١، ٢٧٤.

(٢) المرجع السابق ١٧٦/٢.

(٣) البيت من الخفيف ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل ١٨٤/٣، أوضح المسالك ١٥٨/٢، الهمع ٢٧/٢، والدرر اللوامع ٢٠/٢، المساعد ٢١٩/٢، وفيه يورث الحمد بدلا من يورث المجد، الأشمونى ٢٠٨/٢، والشاهد فى البيت (ربه فتية) حيث جرت رب ضمير الغائب ونصبت فيتة على التمييز والضمير المجرور برب يلزم الإفراد والتذكير مهما كان التمييز مثنى أو مجموعا فكلمة فتية جمع فتى، ومذهب الكوفيين أن الضمير يرجع إلى مذكور تقديرا فيثن ويجمع ويؤنث على حسب المميز شرح الشواهد للعينى ٢٠٨/٢.

(٤) تنكير التمييز على رأى البصريين وأجاز الكوفيون تعريفه.

حكم الضمير المجرور برب تعريفا وتنكيرا :

أطلق الكوفيون على الضمير المجرور برب الضمير المجهول، بينما أطلق عليه الزمخشري التنكير وتردد ابن يعيش فذكر أنه فى حكم النكرة فى موضعين من شرح المفصل ثم ذكر فى موضع آخر أن دخول رب على الضمير من الشذوذ قال ابن يعيش:

« اعلم أنهم قد يدخلون رب على المضمر، وإذا فعلوا ذلك جاءوا بعده بنكرة منصوبة تفسر ذلك المضمر فيقولون ربه رجلا...

ويسمي الكوفيون هذا الضمير المجهول لكونه لايعود إلى مذكور قبله وقد أطلق عليه صاحب الكتاب التنكير، وغيره لا يرى ذلك من حيث كان مضمرا، والمضمرات لاتنفك من التعريف ؛ ولذلك لايوصف كما لا يوصف سائر المضمرات وإنما هو فى حكم المنكور، إذ كان المعنى يؤول إلى النكرة ، وليس بمضمر مذكور تقصده ، ولذلك ساغ دخول رب عليه ، ورب مختصة بالنكرات » .[1]

وقال فى موضع آخر :

« وإنما دخلت رب على هذا المضمر ورب مختصة بالنكرات من حيث كان ضميرا لم يتقدمه ذكر فكان مبهما مجهولا يحتاج إلى ما يفسره ويبينه فأشبه النكرات فساغ دخولها عليه لذلك » .[2]

وذهب فى موضع آخر إلى أنه معرفة وأن دخول رب عليه من الشذوذ قال :

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٨ .

(٢) المرجع السابق ١١٨/٣ .

« وأما قولهم إنه قد يعود إلى النكرة فيكون نكرة فنقول لا نسلم أنه يكون نكرة لأنا نعلم قطعا من عنى بالضمير، وأما دخول رب عليه فى ربه فهو شاذ مع أنه يفسر بما بعده فصار بمنزلة النكرة المتقدمة » . (١)

والمفهوم من كلام ابن الحاجب أنه معرفة وخالفه الرضى فذهب إلى أنه نكرة .

قال ابن الحاجب فى تعريف المعرفة :

« ما وضع لشئ بعينه وهى المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرف بالألف واللام وبالنداء والمضاف إلى أحدها معنى » . (٢)

فقد عد ابن الحاجب الضمائر ضمن المعارف دون استثناء .

وقال الرضى :

« ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتها ، لأنهما وضعا لشئ معين ، ويدخل المضمر فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق أنه منكر » . (٣)

وكذا أيضاً ابن هشام يرى أنه نكرة محتجا بعوده على متأخر مع كونه المتأخر نكرة فقال :

« فإن قلت : فإنك تقول : ربه رجلا وقال الشاعر : (٤)

ربـــــه فتيـــــة دعـــــوت إلى مـــــا ∴ .....البيـــت

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه رب فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة ، وذلك

---

(١) شرح المفصل ٨٧/٥ .
(٢) الكافية بشرح الرضى ١٢٨/٢ .
(٣) شرح الكافية ١٢٨/٢ .
(٤) سبق تخريج البيت .

لأن الضمير فى المثال والبيت راجع إلى ما بعده من قولك (رجلا) وقول الشاعر (فتية) وهما نكرتان » . (١)

والمفهوم من كلام ابن مالك أنه ممن يذهبون إلى كونه معرفة وبناء على ذلك عد دخول رب عليه من النادر فقال فى الألفية :

ومـــا رووا مـــن نحـــو (ربـــه فتـــى) ∴ نـــزر..... (٢)

وجعله ابن عقيل شاذ قال :

« وقد شذ جرها ضمير الغيبة » . (٣)

حكم الضمير العائد إلى النكرة(٤) تعريفا وتنكيرا :-

حكى ابن يعيش عن بعض النحويين أن كناية النكرة نكرة فقال :

« وأضعفها تعريفا – يعنى الضمائر – كناية الغائب ؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض النحويين كناية النكرة نكرة » . (٥)

وما نقله ابن يعيش عن النحويين يبدو أنه لا يرجحه حيث قال فى موضع آخر :

« وأما قولهم أنه قد يعود إلى نكرة فيكون نكرة فنقول : لا نسلم أنه يكون نكرة لأنا نعلم قطعا من عنى بالضمير » . (٦)

---

(١) شرح شذور الذهب صـ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٢) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ١٠/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢/٣ ، حاشية الصبان ٢٠٨/٢.

(٤) أى النكرة المتقدمة الذكر أما النكرة المتأخرة كتمييز الضمير المجرور برب ومميز فاعل (نعم) المضمر ففيه التأخير والتنكير وسوف أتناوله بالبحث عند الكلام عن تأخر المفسر .

(٥) شرح المفصل ٨٥/٣ .

(٦) حاشية المفصل ٨٧/٥ .

أما الرضى فقد فصل القول بأنه لو كانت النكرة مختصة بحكم بقى على تعريفه بخلاف ما لم تختص قال :

« ولا يعترض على هذا الحد – يعنى حد المعرفة – بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو جاءنى رجل فضربته ؛ لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال .....

أما الضمير فى نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا ؛ لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أولا » . (١)

واختاره الدمامينى وعلله بأن فى الضمير فى الأول – يعنى فى جاءنى رجلا فأكرمته – من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ، ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا » . (٢)

وأورد ابن هشام فى هذه المسألة ثلاثة مذاهب قال :

« وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع إلى النكرة : هل هو نكرة أو معرفة ؟ على مذاهب ثلاثة :

أحدها : أنه نكرة مطلقا ، والثانى : أنه معرفة مطلقا ، والثالث : أن النكرة التى يرجع إليها ذلك المضمر إما أن تكون واجبة التنكير(٣) أو جائزته ، فإذا كانت واجبة التنكير كما فى المثال فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزته ، كما فى قولك جاءنى رجل فأكرمته فالضمير معرفة » . (٤)

تعريف ضمير الغيبة وتنكيره باعتبار تقدم المفسر وتأخره :-

من الاعتبارات التى تؤثر على تعريف ضمير الغيبة تقدم المفسر أو تأخره ، فإن ضمير الغائب معرفة لا بنفسه بل بما يتقدمه من ذكر المفسر الذى يصير به بمنزلة المشاهد الحاضر .

---

(١) شرح الكافية ١٢٨/٢ .

(٢) حاشية الصبان ١٠٨/١ .

(٣) يعنى بها مميز الضمير المجرور برب ومميز فاعل (نعم) المضمر .

(٤) شرح شذور الذهب صـ١٣٠ .

يقول الرضى :

« وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ؛ فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعد، وتنكيره خلاف وضعه » (١).

وقسم ابن مالك المفسر إلى :

مفسر مصرح بلفظه(٢) كزيد لقيته ، ومفسر مستغنى عن لفظه بحضور معناه فى الحس كقوله تعالى : ﴿ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ ﴾(٣) أو بحضور معناه فى العلم كقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ ﴾(٤)، أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر :(٥)

أَمَا وِيّ مـا يُغْنـى الثَّـراءُ عـن الفتـى ∴ إذا حَشْرجتْ يوما وضاق بها الصَّدْرُ

فذكر الفتى مغن عن ذكر النفس ؛ لأنها جزؤه فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء ،

---

(١) شرح الكافية ٥/٢ .

(٢) وهو الأصل وقد يكون متقدما لفظا ورتبة كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ النَّجَابُ الطَّلَاقِ ﴾ [يس من الآية : ٣٩] أو لفظا لا رتبة كقوله تعالى : ﴿ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ ﴾ [البقرة من الآية : ١٢٤] أو رتبة لا لفظا كقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ ﴾ [طه الآية : ٦٧] أو متأخرا لفظا ورتبة وهذا سوف أذكره مفصلا فى موضعه من البحث .

(٣) يوسف من الآية : ٢٦ .

(٤) القدر : الآية ١ .

(٥) البيت من الطويل من قصيدة لحاتم الطائى فى ديوانه صـ١٩٩، الأغانى ٢٩٥/١٧، والحشرجة: العزعزة عند الموت وتردد النفس والشاهد (حشرجت يوما) حيث حذف مفسر الضمير للعلم به أى إذا حشرجت نفسه أى الفتى والبيت من شواهد شرح التسهيل ١٥٧/١ .

ومن هذا قولهم: من كذب كان شرا له، فأضمر فى كان ضمير الكذب؛ لأنه جزء مدلول كذب ، ومثله قوله تعالى : ﴿ الْخَائِنَةَ الْأَحْمَقِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ ﴾[1] فهو عائد إلى العدل .

ويستغنى عنه أيضاً بكونه كلا وكون المذكور جزءا فإن الجزء يدل على الكل ؛ كما يدل الكل على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ﴾[2] فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل والذين يكنزون أصناف ما يكنز ولا ينفقونها .

– وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما ، كالاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طَهَ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3] فعفى يستلزم عافيا، فأغنى ذلك عن ذكره وأعيد الهاء من إليه عليه ، ومن هذا أيضاً قول الشاعر :[4]

فإنَّــك والتــأبينَ عُــرْوَةَ بعــدما ∴ دعــاك وأيــدينا إليــه شَــوارعُ

لكـا لرَّجل الحـادى قـد تَلَع الضُّحى ∴ وطــيرُ المنايــا فــوقهن أوَاقِــعُ

---

(١) المائدة : من الآية ٨ .

(٢) التوبة : من الآية ٣٤ .

(٣) البقرة : من الآية ١٧٨ .

(٤) البيتان من الطويل لم ينسبهما العينى وفى شرح ابن عقيل من الشواهد التى لا يعرف قائلها والتأبين مصدر أبنت الميت إذا أثنيت عليه وذكرت محاسنه وأل فى التأبين عوض عن المضاف إليه أى فإنك وتأبينك عروة ، وشوارع جمع شارعة وهى الممتدة المرتفعة ، وتلع الضحى كناية عن ارتفاع الشمس والشاهد (فوقهن أواقع) حيث عاد الضمير إلى الإبل التى استلزمها قوله الحادى أى سائق الإبل وفيه شاهد آخر للنحاة وهو (التأبين عروه) حيث نصب المصدر المحلى بأل وهو محل خلاف بين النحاة وهو من شواهد شرح التسهيل ١٥٨/١ ، شرح ابن عقيل ٩٦/٣ ، العينى ٢٨٤/٢ .

فالحادى يستلزم إبلا محدوة ، فأغنى ذلك عن ذكرهن وأعاد ضمير فوقهن عليهن .

– وقد استغنى عن ذكره بذكر ما يصاحبه ذكرا واستحضارا ، كذكر الخبر وحده متلو بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده كقول الشاعر :[١]

ومـــا أدرى إذا يَمَّمْـــتُ أمـــرا ∴ أُريـــدُ الخـــبرَ أيهمـــا يليننـــى

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله تعالى : ﴿ الْبَقَرَةَ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةَ الأَنْعَامَ الأَعْرَافِ الأَنْفَالِ التَّوْبَةَ ﴾[٢] (فهى) عائد على الأيدى ؛ لأنها تصاحب الأعناق فى الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها .

ومثله قوله تعالى : ﴿ الْقَدْرِ الْبَيِّنَةِ الزَّلْزَلَةِ الْعَادِيَاتِ الْقَارِعَةِ التَّكَاثُرِ الْعَصْرِ الْهُمَزَةِ ﴾[٣] أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر لأن ذكر المعمر مذكر به، لتقابلها فكان مصاحبه فى الاستحضار الذهنى .[٤]

وسواء كان مفسر الضمير مصرح بلفظه أو غير مصرح به لحضور معناه فى الذهن بطريق ما من الطرق السابقة فهو فى ذلك كله متقدما على الضمير .

وأضاف الشيخ يس أن عود الضمير على متقدم تارة يعود عليه لفظا وتقديرا من كل وجه وهو الغالب نحو زيد ضربته ، وتارة يعود عليه لفظا لا تقديرا نحو عندى درهم ونصفه أى نصف درهم أى درهم آخر لا نصف درهم الأول الذى أخبرت بأنه عندك ومنه قوله تعالى : ﴿ التَّوْبَةَ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ ﴾[٥] يعنى آدم ثم قال – جعلناه نطفة – وهذا لولده؛ لأن

---

(١) البيت من الوافر للمثقب العبدى والشاهد فى البيت (أيهما) حيث أعيد ضمير الاثنين على الخبر المذكور والشر الذى لم يذكر لمصاحبته للخير استحضارا . وهو من شواهد شرح التسهيل ١٥٩/٣، خزانة الأدب ٤٢٩/٤ .

(٢) يس : من الآية ٨ .

(٣) فاطر : من الآية ١١١ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٧/١ – ١٥٩ بتصرف .

(٥) المؤمنون : الآية ١٢ .

آدم لم يخلق من نطفة ، وقوله تعالى : ﴿ الصَّافَّاتِ صَفًّا الزَّجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾[1] ثم قال – قد سألها – يعنى أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة .[2]

مرجع الضمير عند تعدده وتعدد مرجعه :-

لهذا الموضع قاعدتان :

الأولى إنه إذا تعدد ما يصلح لأن يعود عليه الضمير كان عوده على الأقرب راجحا .

والثانية أنه إذا تعددت الضمائر فالأصل توافقها فى المرجع ، وقد يخرج عن هذا الأصل ولا يُخِلُّ ذلك بالفصاحة حيث لا يؤدى إلى لبس كقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صدق الله ﴾[3] فإن الضمير الأول لموسى عليه السلام والثانى للتابوت لقربه خلافا للزمخشرى ومن وافقه حيث ذهب إلى أن الضمائر كلها لموسى قال :

« والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظم .

فإن قلت المقذوف فى البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل قلت ما ضرك لو قلت المقذوف والملقى هو موسى فى جوف التابوت حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذى هو أم إعجاز القرآن والقانون الذى وقع عليه التحدى ومراعاته أهم ما يجب على المفسر » .[4]

وقال الفخر الرازى :

« وقال صاحب الكشاف الضمائر كلها راجعة إلى موسى عليه السلام ... قلنا لا بأس أن يقال المقذوف والملقى هو موسى عليه السلام فى جوف التابوت حتى لا تفترق الضمائر » .[5]

---

(١) المائدة : من الآية ١٠١ .

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٨٥/١ .

(٣) طه : من الآية ٣٩ .

(٤) الكشاف ٤٣٣/٢ .

(٥) مفاتيح الغيب ٤٦/٢٢ .

قد يبدو فى ظاهر هذا النص أنه يذهب مذهب الزمخشرى ولكن إذا أمعنا النظر نجد أن هناك اختلافا بينهما إذ جعله الرازى لا بأس به والمفهوم من ذلك جوازه بينما المفهوم من كلام الزمخشرى وجوب كون الضمائر لموسى عليه السلام من حيث كونها على غير ذلك تؤدى إلى الهجنة تعالى القرآن عنها علوا كبيرا .

وقريب من صنيع الرازى ما ذهب إليه البيضاوى حيث جعله الأولى أى أنه جائز بأرجحية قال:« والأولى أن تجعل الضمائر كلها لموسى....».[1]

قال الشهاب :

« وقوله الأولى أن يجعل الخ إشارة إلى أن بعض الضمائر يحتمل أن يعود إلى التابوت لأنه المقذوف والملقى لكن فيه تفكيك للنظم ولكنه أشار بقوله (الأولى) إلى أنه جائز إذا قامت عليه قرينة أو رجحه مرجح كالقرب هنا لو لم يعارضه أن المقصود بيان أحوال موسى عليه السلام وهذا يحتمل أنه رد على الزمخشرى إذ قال فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظم » .[2]

واستظهر أبو حيان مذهب الزمخشرى فقال :

« والظاهر أن الضمير فى (فاقذفيه فى اليم) عائد على موسى ، وكذلك الضميران بعده إذ هو المحدث عنه لا التابوت ، إنما ذكر التابوت على سبيل الوعاء والفضلة .

وقال ابن عطية الضمير الأول فى اقذفيه عائد على موسى وفى الثانى عائد على التابوت ويجوز أن يعود على موسى ، وقال الزمخشرى الضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة...انتهى .

(١) تفسير البيضاوى بحاشية الشهاب ٦/٢٠٠ .
(٢) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى ٦/٢٠٠ .

ولقائل أن يقول إن الضمير إذا كان صالحا لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحا ، وقد نص النحويون على هذا فعوده على التابوت فى قوله : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله فليلقه ﴾[1] راجح .

والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح ، ولا يلتفت إلى القرب ؛ ولهذا رددنا على أبى محمد بن حزم فى دعواه أن الضمير فى قوله (فإنه رجس) عائد على خنزير لا على لحم خنزير لكونه أقرب مذكور فيحرم بذلك شمحه وغضروفه وعظمه وجلده بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير » .[2]

وقول أبى حيان رددنا على أبى محمد بن حزم هو فى قوله تعالى : ﴿ الرَّعۡدِ إِبۡرَٰهِيمَ الۡحِجۡرِ النَّحۡلِ الۡإِسۡرَاءِ الۡكَهۡفِ مَرۡيَمَ طٰهٰ الۡأَنۡبِيَاءِ الۡحَجِّ الۡمُؤۡمِنُونَ النُّورِ الۡفُرۡقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمۡلِ الۡقَصَصِ الۡعَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقۡمَانَ السَّجۡدَةِ الۡأَحۡزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ ﴾[3] .

وقد حمل ابن حزم على القول بعود الضمير على كلمة خنزير على الرغم من كونها مضافا إليه وأنها بمنزلة التنوين أن يجعل كل ما اتصل بالخنزير محرما .

وقد رده أبو حيان طبقا للقواعد بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير وحقيقة الأمر أن الأصل فى التركيب الإضافي أن يكون الحكم للمضاف لا للمضاف إليه، ومن هنا كان مجئ الحال من المضاف إليه غير جائز إلا فى مواضع مخصوصة ، وقد يستأنس لما نحن بصدده بكون هذا الموضع مما كان المضاف فيه جزء من المضاف إليه كقوله تعالى ﴿ قٓ الذَّارِيَاتِ الطُّورِ النَّجۡمِ الۡقَمَرِ الرَّحۡمَٰنِ الۡوَاقِعَةِ ﴾[4]، ولحم الخنزير جزء من الخنزير أيضاً ومن

(١) طه : من الآية ٣٩ .
(٢) البحر المحيط ٦/٢٤١ .
(٣) الأنعام : من الآية ١٤٥ .
(٤) الحجر : من الآية ٤٧ .

هنا ساغ عود الضمير على الخنزير كما قال ابن حزم ، ويقويه ثبوت ذلك فى السنة المطهرة والإجماع.

ففى صحيح مسلم عن جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: " إن الله ورسوله حرما بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام"(١).

قال الإمام النووى:

" هذا الحديث فيه تصريح بتحريم بيع الخنزير والاستفادة بأى جزء من أجزائه حتى لو كان ذلك بتحويله إلى شيء آخر"(٢).

وقال ابن رشد :

" فأما الخنزير فاتفقوا على تحريم شحمه ولحمه وجلده"(٣).

ورد ابن كثير " ما ذهب إليه ابن حزم، بأن اللحم يعم جميع أجزائه حتى الشحم لا يحتاج إلى تحذلق الظاهرية فى جمودهم ههنا وتعسفهم فى الاحتجاج بقولهم" فإنه رجس أو فسقا" يعنون قوله تعالى ﴿الْأَنْعَامِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ الْعَنْكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانِ السَّجْدَةِ الْأَحْزَابِ سَبَإٍ طٰهٰ﴾ (٤).

أعادوا الضمير فيما فهموه على الخنزير حتى يعم جميع أجزائه وهذا بعيد من حيث اللغة فإنه لا يعود الضمير إلا إلى المضاف دون المضاف إليه والأظهر أن اللحم يعم جميع أجزائه(٥).

وعلى كلا القولين كان الضمير لا يعود على كل ما تقدم لاشتراك الجميع فى كونه محرماً بنص الآية ثم أعاد الضمير إلى الأخير محكوما عليه بأنه رجس تشديدا لحرمته .

---

(١) صحيح مسلم ١٢٠٧/٣ .
(٢) شرح صحيح مسلم للإمام النووى ٩٦/٣.
(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٦٥٣/١ .
(٤) الأنعام : من الآية ١٤٥ .
(٥) تفسير ابن كثير ٧/٢ .

ولا يبعد أن يعود الضمير على كل ما تقدم على حد قوله تعالى : ﴿ الْمُدَّثِّرُ الْقِيَامَةِ الْإِنْسَانِ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الِانْفِطَارِ ﴾[1] ويكون قد أفرد الضمير للفتة بلاغية وهى الدلالة على تحريم كل منها على حده أى نفى شبهة أن يكون التحريم لها مجتمعة والله أعلم .

وقد أورد الشيخ يس عن المبرد وثعلب أن الضمير الأول فى قوله تعالى : ﴿ الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ ﴾[2] لأصحاب الكهف والثانى لليهود ، كما نسب لابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ الْأَعْرَافِ الْأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ ﴾[3] أن المعنى ساء ظنه بقومه . وضاق بأضيافه.

قال الشيخ يس مرجحا ذلك .

« وبه[4] يعلم أنه لا عيب على من جعل فى قوله تعالى : ﴿ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صدق الله ﴾[5] الضمير الأول لموسى والثانى للتابوت ، وأنه لا هجنة[6] فى ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشرى ...

وعجبت من الزمخشرى أيضاً أنه اعترف به فى قوله تعالى : ﴿ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ الْقَلَمِ الْحَاقَّةِ الْمَعَارِجِ نُوحٍ الْجِنِّ الْمُزَّمِّلِ الْمُدَّثِّرِ الْقِيَامَةِ ﴾[7] فإنه أشار[8] إلى أن ما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيصاء الواقع من المحتضر والثالث راجع إلى التبديل وإلى الإيصاء المبدل المفسر....

---

(١) الإسراء : من الآية ٣٦ .
(٢) الكهف : من الآية ٢٢ .
(٣) هود : من الآية ٧٧ .
(٤) الضمير يرجع إلى تفسير ابن عباس وكلام المبرد وثعلب السابق .
(٥) طه : من الآية ٣٩ .
(٦) هذه الكلمة بها تصحيف فى الحاشية حيث كتبت (لا حجة) والصواب (لا هجنة) .
(٧) البقرة : من الآية١٨١ .
(٨) الكشاف ١١٢/١ .

واعلم أن اختلاف مرجع الضمائر إنما يكون مخلا بالفصاحة وموجباً للهجنة إذا أدى إلى التباس فى الكلام واشتباه فى المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام وآية – طه – ليست من هذا القبيل إذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى ». (١)

تأخر مفسر الضمير :

علم مما تقدم حاجة ضمير الغائب إلى مفسر يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد، وهذا الأمر يقتضى تقدم مفسره.

فإن تأخر فقد خالف مقتضى وضعه، ومع ذلك فهناك أبواب تأخر فيها ذلك المفسر وهى أبواب معدودة محصورة عند النحاة.

وقد سمى ابن الحاجب هذه المواضع بالتقدم الحكمى لمفسر الضمير فقال: « المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً ».(٢)

ثم قال :

« أردت بالتقدم الحكمى أنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقلت المفسر فى ذهنك ولن تصرح به للإبهام على المخاطب وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله فذلك المتعقل فى حكم المفسر المتقدم».(٣)

وإذا كان لنا أن نتسائل لم خولف بهذه الأبواب مقتضى وضع الضمير؟

فإن النص السابق ينطق بالإجابة وهى قصد التفخيم وقد أجاب كثير من النحاة عن ذلك أيضاً بأنهم لما أرادوا التفخيم والتعظيم آثروا تأخير المفسر حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد، **قال الرضى** :

« وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده، وتنكيره خلاف وضعه، فإن قلت فأى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه

---

(١) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٨٦/١.

(٢) الكافية بشرح الرضى ٣/٢.

(٣) المرجع السابق ٦/٢.

قلت : قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر، بأن يذكروا أولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون أوقع فى النفس، وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولا، والتفصيل ثانياً فيكون آكد ». [١]

وقد حصر ابن هشام ذلك فى سعبة أبواب :ـ

أحدها : باب ضمير الشأن[٢] نحو هو أو هى زيد قائم أى الشأن والحديث أو القصة، فإنه يفسر بالجملة بعده فإنها نفس الحديث والقصة ومنه ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ﴾[٣] ، ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ٱلْمَعَارِجِ نُوحٍ ٱلْجِنِّ ﴾[٤].

والثانى : أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾[٥] أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

والثالث : الضمير فى باب (نعم رجلا زيد) و ﴿ فُصِّلَتْ ٱلشُّورَىٰ ٱلزُّخْرُفِ ﴾[٦] فإنه مفسر بالتمييز.

الرابع : مجرور (رب) نحو ربه[١] رجلا فإنه مفسر بالتمييز قطعاً.

---

(١) شرح الكافية ٥/٢، شرح المفصل ٢٨/٨، حاشية الصبان ١٠٨/١.

(٢) هو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، ويذكَّر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة، وإنما يؤنث إذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو إنها هند حسنة، ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ٱلْمَعَارِجِ نُوحٍ ٱلْجِنِّ ﴾ [الحج : من الآية٤٦ ۝] ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ حاشية الصبان ٦٠/٢.

(٣) الإخلاص : الآية ١.

(٤) الحجر : من الآية ٤٦.

(٥) الجاثية : من الآية ٢٤.

(٦) الكهف : من الآية ٥٠.

وإنما ظهر المضمر فى باب (رب) ولم يظهر فى باب نعم مع تشابهها وكون كل منهما مميزا بنكرة منصوبة على التمييز لأن المضمر فى باب نعم مرفوع لأنه فاعل والفاعل المضمر إذا كان واحدا لا يظهر والمضمر مع رب مجرور فتظهر صورته.

الخامس : الضمير فى باب التنازع إذا أعملت الثانى[٢] واحتاج الأول إلى مرفوع نحو قاما وقعد أخواك فإن الألف راجعة إلى الأخوين .

وقد فسر الزمخشرى الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم ورب حيث قال فى قوله تعالى: ﴿ الْقِيَامَةِ الْإِنسَانِ الْمُرْسَلَاتِ ﴾[٣].

« والضمير فى (فسواهن) ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا، وقيل الضمير راجع إلى السماء، والسماء فى معنى الجنس، وقيل جمع سماءةَ والوجه العربى هو الأول... ».[٤]

وأول ابن هشام كلام الزمخشرى على أن سبع سموات بدل من الضمير قال:

« وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه ».[٥]

السادس : الضمير المبدل منه ما بعده[٦] كقولك فى ابتداء الكلام ضربته زيدا، وقول بعضهم اللهم صلى عليه الرؤوف الرحيم.

---

(١) حكم الضمير المجرور برب الإفراد والتذكير عند البصريين خلافا للكوفيين.

(٢) إعمال الثانى مذهب البصريين لقربه، وذهب الكوفيون إلى إعمال الأول لسبقه بطلب المعمول. (شرح الكافية ٦/٢).

(٣) البقرة : من الآية ٢٩.

(٤) الكشاف ٦١/١.

(٥) مغنى اللبيب ٥٦٦/٢.

(٦) قال ابن عصفور أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان هو جائز بإجماع. (شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٦٠/٢).

السابع : الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر وهو ضرورة على الأصح كقوله :[1]

جزى ربه عنى عدى بن حاتم ∴ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فأعيد الضمير فى (ربه) إلى (عدى) وهو متأخر لفظا ورتبة.[2]

وهكذا عد ابن هشام المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر سبعة مواضع وكذا السيوطى فى الهمع، وعدها الأشمونى ستة وكذا فى الكواكب الدرية وذلك بحذف الموضع السابع ؛ لأنه عند الجمهور شاذ وعده ابن هشام ضرورة، ونسب الرضى[3] إجازته للأخفش والمبرد وأجازه ابن جنى فى الخصائص فى باب نقض المراتب إذا عرض عارض وأورد عليه بحثا مفصلا وعرض فيه عدة شواهد ثم قال :

« وقالوا فى قول النابغة :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم ∴ .....

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، وكل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله :

*** جزى ربه عنى عدى بن حاتم ***

(١) اختلفوا فى نسبة هذا البيت فنسبه الأعلم لأبى الأسود وكذا أبو على الفارسى وابن عقيل ونسبه ابن جنى للنابغة الذبيانى وأبو عبيدة لعبدالله بن همارق حتى قال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعا. والشاهد قوله (جزى ربه عدى) حيث عاد الضمير من الفاعل إلى المفعول المتأخر وعده ابن هشام ضرورة وهو عند الجمهور ممنوع مطلقاً فالضمير عندهم يعود على الجزاء الذى دل عليه جزى أى جزى رب الجزاء، واحتج به الأخفش وأبو على الفارسى وابن جنى على جواز زان نوره الشجر وقيل شاذ. (البغداديات ٤٦٥، الخصائص ٢٩٥/١، شرح ابن عقيل ١٠٨/٢، شرح الأشمونى ٥٩/٢، شذور الذهب صـ١٣٣).

(٢) شذور الذهب صـ١٣٢، ١٣٣ بتصرف.

(٣) شرح الكافية ٦/٢.

عائدة على (عدى) خلافا على الجماعة ».[1]

والمفهوم من كلام الرضى[2] جوازه وكذا ابن مالك فقد أجازه فى موضعين من التسهيل قال :

« والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو ضرب غلامه زيدا أسهل من جواز ضربونى وضربت الزيدينَ وضربته زيدا، على إبدال زيد من الهاء وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثانى بإجماع...».[3]

(١) ٢٩٥/١ عرض فيه بحث مفصلا ملتمسا له وجها من القياس.

(٢) شرح الكافية ٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٦١/١، ١٣٥/٢.

نظرة متأنية فى عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

جمع ابن هشام مواضع عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة فى سبعة أبواب وكذا فعل السيوطى فى الهمع[1] بينما جمعها غيرهما فى ستة أبواب كالأشمونى[2] وصاحب الكواكب الدرية[3] وغيرهما. كما تقدم، ولعل مرجع هذا الاختلاف هو مدى الاتفاق والاختلاف بين النحاة فى هذه المواضع، فهناك أبواب خالفت مقتضى وضع الضمير لقصد التفخيم والتعظيم، وذلك عن طريق التفسير بعد الإبهام، بأن يذكر أولاً الضمير مبهما حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يأتى تفسيره فيكون ذلك أوقع فى النفس، ويكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالإجمال أولا، والتفصيل ثانياً فهناك أبواب كان هذا هو الغرض فيها، وهكذا وضعت كضمير الشأن، والضمير المجرور برب، وفاعل نعم وبئس وما جرى مجراهما المضمر، وقريب منها ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير[4]، وكل ما كان هذا شأنه فهو متفق عليه بين النحاة – أعنى ما يحقق الغرض من التفصيل بعد الإجمال – أما باب التنازع الذى يتأخر فيه مفسر الضمير فهذا على مذهب البصريين من إعمال الثانى، وخالفهم الكوفيون كما مر.

وقد انعدم فى هذا الباب قصد التفخيم، ولم يأت المفسر لمجرد التفسير، كما لم يتصل بالضمير اتصاله فى ربه رجلا ونعم رجلا وغيرهما مما تقدم.

---

(١) ٦٦/١.

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٦٠/٢.

(٣) ٥٣/١.

(٤) هذا مذهب الأخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان، ومنعه قوم وقالوا البدل لا يفسر ضمير المبدل منه، ورده أبو حيان بوروده. (همع الهوامع ٦٦/١).

والشأن فى التنازع الشأن فى عود الضمير من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر بل الأمر هنا قد يكون أقل ضعفا، ولكن البصريين التمسوا له فى باب التنازع وجها فقال أبو بكر بن السراج :

« لما كان هنا[1] – أمران مستكرهان عندهم فى الاختيار وهما :

إخلاء الفعل من الفاعل وإضماره قبل ذكره، ولم يكن إلى إخلاء الفعل من الفاعل سبيل اختير الإضمار قبل الذكْر فأضمر ».[2]

ويبدو أن هذا التعليل لم يرق لمن أجازه من النحاة ولم يمنعه من عقد مقارنة بين هذا الموضع وغيره فقال الرضى :

« وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ؛ لأن الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذى بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية فى باب التنازع، قال المصنف : أردت بالتقدم الحكمى أنك قصدت الإبهام للتفخيم فعلقت المفسر فى ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب..... ولا يتم ما ذكر فى باب التنازع إذ لا يقصد هناك التفخيم ».[3]

وقال ابن مالك عاقداً نفس المقارنة :–

« ولأن جواز نحو ضرب غلامه زيدا، أسهل من جواز : ضربونى وضربت الزيدين، ونحو ضربته زيدا، على إبدال زيد من الهاء وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثانى بإجماع، حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما فى: ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة ؛ لأن

(١) يعنى فى التنازع من نحو ضربونى وضربت قومك.

(٢) البغداديات صـ٤٦٦.

(٣) شرح الكافية ٢/٥، ٦.

مفسر واو ضربونى معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز فى الاختيار كثيراً، وقد يجب وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز : ضربونى وضربت الزيدين أن يحكم بأولوية[1] جواز : ضرب غلامه زيدا، لما ذكرناه.

وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسر له غيره نحو : ضربته زيدا، واللهم صلى عليه الرءوف الرحيم ؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر فى الاستعمال على سبيل اللزوم والمفعول ليس كذلك إذ[2] لم يلزم تأخيره ».[3]

حكم الضمير العائد على متأخر تعريفاً وتنكيراً :-

آن لى بعد أن ذكرت مواضع عود الضمير على متأخر ونصوص النحاة فى ذلك أن أعود إلى ما بدأت من أجله وهو موقف هذا الضمير من حيث التعريف والتنكير،

وهل بتأخر مفسره لفظا ورتبة صار نكرة أم هو باق على تعريفه ؟

ذهب فريق من النحاة إلى أنه باق على تعريفه، ولكنه نقص فى التعريف وخالفهم الرضى بأنه نكرة قال الرضى :

« فإن قلت : فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكره لعدم شرط التعريف – أعنى تقدم المفسر– قلت : الذى أرى أنه نكرة، وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان فى الأول ؛ لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام

(١) تصحيف فى شرح التسهيل (بأولية) والصواب بأولوية.

(٢) تصحيف فى شرح التسهيل إذا والصواب إذ.

(٣) شرح التسهيل ١/١٦١، ١٦٢.

الذى فى النكرات، ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات، وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لأنه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذى يكتسب التعريف من المضاف إليه أما الجبران فى (ربه رجلا) و(بئس رجلا) و(نعم رجلا) و(ساء مثلا) فظاهر ؛ لأن الاسم المميز المنصوب لم يؤت به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم، فالجبران فى مثله فى غاية الظهور، وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيدا إذا لم يؤت بالبدل إلا للتفسير.

أما ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أن مقصدهم تفخيم الشأن بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الإتيان به مبهما فهذا التفسير دون الأول،

وأما تأخر المفسر فى باب التنازع نحو ضربنى وضربت زيداً على مذهب البصريين فالحق أنه بعيد ؛ لأن مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلا زيد، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن.

والثلاثة فى ضمير التنازع معدومة – أعنى قصد التفخيم، والإتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر – فضعف فمن ثمه حذف الكسائى[1] الفاعل فى مثله مع أن فيه محذورا أيضاً.

وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا – أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ؛ لأن الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول إذا كان العامل واحدا أكثر من الاتصال الذى بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية فى باب التنازع».[2]

(١) مذهب البصريين فى التنازع إعمال الثانى وإن كان الأول مقتضيا للرفع والثانى مقتضيا للنصب نحو ضربونى وضربت قومك وهذا ممتنع عند الكوفيين وتصحيحه عند الكسائى بالحذف نحو ضربنى وضربت قومك (شرح التسهيل ١٧٤/٢)، وهذا ما ذكره الرضى بأنه فيه محذور لأن الفاعل عمدة.

(٢) شرح الكافية ٦/٢.

❁❁❁❁

حكم اتصال الضمير وانفصاله
عند اجتماع الضميرين[1]

لما كانت الضمائر بوجه عام موضوعة لضرب من الاختصار، وكان المتصل أشد اختصارا من المنفصل فإنه كلما أمكن أن يؤتى به متصلا فلا يجوز العدول عن ذلك بالإنفصال ؛ لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة.

قال سيبويه فى باب علامة المضمرين المنصوبين :ـ

« فإن قدرت على شئ من هذه الحروف فى موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضوع، لأنهم استغنوا بها عن (إيا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها عن أنت وأخواتها ».[2]

وقال أيضاً :-

« فلو قدرت على الهاء فى رأيته لم تقل إياه ».[3]

هذا هو الأصل، وهناك مواضع وجب فيها الاتصال أو وجب فيها الانفصال[4] أو جاز الأمران باختيار لأحداهما.

وقد تحددت هذه الأحكام تبعا لاعتبارات متعددة هى :-

١- اجتماع الضميرين وكونهما منصوبين أو أحدهما مرفوعاً والآخر منصوبا.

٢- تحديد العامل فى الضميرين بأن يكون فعلا أو اسما يشبه الفعل ولكل اعتبار، فالاسم لا يستحكم فيه علامات الإضمار استحكامها فى الفعل وسوف أوضح ذلك فى موضعه.

---

(١) عند عدم اجتماع الضميرين الأصل فيه الاتصال، ويجب الفصل إذا كان لغرض لا يتم إلا بالفصل كالتقدم على العامل أو لوقوعه بعد إلا أو وقوعه فى أسلوب التحذير كإياك والطريق.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٣٥٦.

(٤) لكونه الهاء التى هى أصل البحث لا تكون إلا ضميراً منصوبا أو مجرورا فإن وجوب الفصل هنا للمنصوب فقط حيث لم يكن هناك مجرور منفصل.

٣- تحديد نوع الفعل من حيث التمام والنقض وكونه قلبيا أو ليس كذلك.

٤- كون الضميرين متحدى الرتبة أو مختلفين.

٥- كون السابق منهما أعلى رتبة أو أقل رتبة.

وبناء على هذه الاعتبارات تحدد حكم الضمير من حيث الاتصال والانفصال، وتعددت آراء النحاة تبعا لاختلاف وجهات نظرهم فى هذه الاعتبارات وتبعا لما هو مسموع عن العرب وذلك على النحو التالى :

أولاً اجتماع الضميرين فى الأفعال :-

القسم الأول :- أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً :-

إذا اتصل الضميران بفعل وكان أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا لزم تقديم المرفوع (الفاعل) على كل حال من غير اعتبار الأقرب وذلك نحو ضربتُك وضربتُه، وضربتَنى وضربتَه، وضربنى وضربك وضربِه.

وإنما وجب تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لأنه كجزء منه، ولا يوجد ضمير مرفوع متصل بغير فعل، ولذلك استحكمت علامة الإضمار فى الفعل.

القسم الثانى : اجتماع ضميرين منصوبين :-

إذا اجتمع ضميران منصوبان بعد فعل غير قلبى فإما أن يكون الثانى منهما أنقص فى التعريف أو أعرف أو مساو.

فإن كان الثانى أنقص تعريفا :

فإنه يجب اتصاله عند سيبويه، قال سيبويه فى باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل :

« فأما علامة الثانى التى لا تقع إيا موقعها فقولك أعطانيه وأعطانيك، فهذا إذا بدأ المتكلم بنفسه ».[1]

(١) الكتاب ٣٦٣/٢.

فقول سيبويه لا تقع إيا موقعها أى يجب فيها الاتصال، وقوله : إذا بدأ المتكلم بنفسه أى يكون المتقدم منهما أعلى رتبة فى التعريف.

وقال أيضاً :

« فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التى لا يقع موقعها (إيا)، وذلك قولك أعطيته وقد أعطاكه قال تعالى : ﴿ الْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[1] فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب ».[2]

وأجاز غير سيبويه الاتصال والانفصال نحو أعطاكه وأعطاك إياه قال ابن يعيش :

« فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثان جاز اتصاله وانفصاله نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه ».[3]

وعلل ابن يعيش جواز الأمرين بقوله :

« واتصاله لقوة الفعل وأنه الأصيل فى اتصال المنصوب، ولما كان المتصل أخصر من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل، وأما جواز الإتيان بالمنفصل فلأن ضمير المفعول الثانى لا يلاقى ذات الفعل إنما يلاقى ضمير المفعول الأول وليس كذلك ضمير المفعول الأول لأنه يلاقى ذات الفعل حقيقة فى نحو ضربك، أو ما هو منزل منزلة ما هو حرف من حروف الفعل نحو ضربتك، ألا ترى أنه يلاقى الفاعل والفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ».[4]

وذكر الرضى رأى سيبويه من وجوب الاتصال ورأى غيره من جواز الاتصال والانفصال معللا لهما بعلتين مختلفتين عما ذكره ابن يعيش :

---

(١) هود : من الآية ٢٨.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) شرح المفصل ١٠٥/٣.

(٤) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

قال: « ووجه اتصاله أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف فلا غضاضة على الثانى بتعلقه بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال، ووجه انفصاله أن المتصل الأول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع ».(١)

وأجاز ابن مالك أيضا جواز الأمرين قال :

« ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه»(٢).

غير أن المختار عند ابن مالك هنا الاتصال قال :

« فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه فى كونه ثانى منصوبين بفعل غير قلبى فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود ولذلك لم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى : ﴿النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ﴾(٣).

وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم ويدل على عدم لزومه قول النبى ﷺ(٤): **(فإن الله ملككم إياهم ولو شاء ملكهم إياكم)** ».(٥)

فإن كان الثانى أعرف :ـ

وجب انفصاله عند سيبويه، وقد حكى اتصاله عن النحاة قياسا مع عدم سماعه عن العرب قال سيبويه :

« فإن بدأت بالغائب فقلت : أعطاهوك، فهو فى القبح وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت أعطاه إياك.

---

(١) شرح الكافية ١٨/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٥١/١.

(٣) الأنفال : من الآية ٤٣.

(٤) من خطبة الوداع، الترمذى وصاياه، وابن ماجه وصايا – ٦.

(٥) شرح التسهيل ١٥٣/١.

أما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهونى، فإنما هو شئ قاسوه لم تَكَلَّمْ به العرب، ووضعوا الكلام فى غيره موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً ».[1]

ونسب ابن يعيش للمبرد جواز اتصال الثانى فقال :

« وقد أجاز غيره – يعنى غير سيبويه – من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياساً وهو رأى أبى العباس بن يزيد وكان يسوى بين الغائب والمخاطب والمتكلم فى التقديم والتأخير، ويجيز أعطاهوك وأعطاهونى وأعطاكنى ويستجيده ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب ».[2]

ونسب الرضى للمبرد أيضاً استجادة ما ذهب إليه النحاة وعلل عدم ورود السماع باتصاله هنا بقوله :

« واستجاد المبرد مذهب النحاة، وإنما لم يجئ فى الثانى الاتصال هنا سماعا ؛ لأن الثانى أشرف من الأول بكونه أعرف فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه، والذى جوز ذلك قياساً لا سماعاً نظر إلى مجرد كون الأول متصلاً ».[3]

والمفهوم من كلام ابن مالك أنه يوافق سيبويه فى وجوب الفصل حيث قال:

« فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره نحو أعطيته إياك ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعا على العرب، فلو قلت : أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقا للمسموع واقتصارا عليه وأجازه غيره قياسا

قال سيبويه :

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه».[4]

---

(١) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) شرح المفصل ١٠٥/٣.

(٣) شرح الكافية ١٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

قلت :

« لا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قول العرب : عليكنى لكون الكاف فيه متقدمة على الياء، لأن الكاف فى عليك فاعل فى المعنى، فيتنزل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك أكرمتنى، فلا يجوز أن يجرى مجراها (كاف) ليس لها حظ فى الفاعلية نحو (كاف) أعطاك، ولكن يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك ما روى ابن الأنبارى فى غريبه من قول عثمان ﷺ : (أراهمنى الباطل شيطاناً) فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل ».[1]

أما إن كان الضمير الثانى مساويا للأول :-

فإن كانا غائبين[2] فقد أجاز سيبويه الاتصال ولكنه ليس بالكثير فى كلامهم قال سيبويه :

« فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه جاز وهو عربى ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب، وهذا ليس بالكثير فى كلامهم، والأكثر فى كلامهم أعطاه إياه ».[3]

وعلل ابن يعيش قلة اتصاله بقوله :

« وإنما قل فى كلامهم لأنه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما فى المرتبة ».[4]

وعلل الرضى كون الانفصال هو المشهور بقوله :

« وإنما كان الانفصال ههنا أيضا المشهور ؛ لأنه يأنف الثانى من أن يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وإنما جاز ذلك فى الغائبن لعود كل واحد منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر ».[5]

اجتماع الضميرين فى الأسماء :-

---

(١) شرح التسهيل ١/١٥١، ١٥٢.

(٢) اقتصرت فى المساوى على الغائبين دون المتكلمين أو المخاطبين لعدم دخولهما فى البحث.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) شرح المفصل ٣/١٠٥.

(٥) شرح الكافية ٢/١٨.

إنما يجتمع الضميران مع الاسم إذا كان مما يشبه الفعل نحو ضربيه وضربى إياه، وواقيكه، وواقيك إياه وغيرها كما سيأتى.

أما غيرها من الأسماء فإنما تتصل بضمير واحد مجرور بالإضافة نحو غلامه وغلامك ولا يتصل به ضميران.

ولم تستحكم علامات الإضمار فى الأسماء استحكامها فى الأفعال قال سيبويه :

« ولم تستحكم العلامات هاهنا[1] كما لم تستحكم فى : عجبت من ضربى إياك ».[2]

ومما يدل على ذلك اتصال الضمير البارز المرفوع بالفعل ولا يتصل بالاسم إلا مستترا فإن برز جر بإضافة الاسم إليه كما أن الفعل يجمع بين ضميرين أحدهما فاعل والآخر مفعول من نحو ضربته، ويجب فيه الاتصال كما مر، ويختار فى المصدر انفصال الثانى نحو ضربنى إياه على ما سيأتى.

فكان لحتمية قصور الفروع عن الأصول أثره فى اختلاف حكم اتصال الضمير بالاسم عن اتصاله بالفعل.

قال ابن يعيش :

« واتصال الضميرين فى البيت[3] أقبح ؛ لأنهما اتصلا بالمصدر وهو اسم ولم يستحكم فى اتصال الضمير به استحكام الفعل ».[4]

ويقول الرضى :

« الفعل أقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل ؛ لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته ».[5]

---

(١) يشير إلى اتصال الضميرين بالمصدر فى (لضغْمِهِماها) من قول مغلس بن لقيط من الطويل :

وقد جَعلتْ نفسى تَطيبُ لضَغْمةٍ .·. لضغمهماها يَقْرَعُ العظمَ نابُها

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٣) يعنى بيت مغلس بن لقيط السابق ، من قوله: (لضغمهماها).

(٤) شرح المفصل ١٠٦/٣.

(٥) شرح الكافية ١٩/٢.

وقال الصبان :

« والانفصال حينئذ أرجح – يعنى فى معطيكه – لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به ».[1]

أولاً اجتماع ضميرين أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً :-

إذا اجتمع ضميران مع الاسم وكان الأول منهما مرفوعاً ولا يكون إلا متصلا (مستترا) جاز فى الآخر الاتصال والانفصال.

قال الرضى :

« وأما إذا كانا بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون إلا مستتراً نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثانى وانفصاله أيضاً نحو زيد ضارب إياك ».[2]

ثانياً اجتماع ضميرين أحدهما مجرورا[3] والآخر منصوبا :-

إذا كان الضميران المذكوران مع الاسم أحدهما مجرورا والآخر منصوبا

فإن كان المتصل به الضميران مصدرا، فإنه يجوز فيه وجهان الاتصال نحو عجبت من ضربيه، والانفصال نحو عجبت من ضربى إياه، والثانى هو الأجود والمختار.

وإنما كان المنفصل هنا هو الأجود والمختار بخلاف الفعل لوجهين ذكرهما ابن يعيش :

أحدهما : أن ضربا اسم ولا يستحكم فيه علامات الإضمار استحكامها فى الأفعال إذ كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به، ولا بما اتصل به، وإنما يتصل به علامة ضمير المجرور، والذى يشاركه فى ذلك الأسماء التى ليس فيها معنى فعل نحو غلامى وغلامك وغلامه ولا يتصل بالضمير المضاف إليه الغلام ضمير آخر متصل، فكان المصدر الذى هو نظيره كذلك.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١١٧/١.

(٢) شرح الكافية ١٩/٢.

(٣) إنما يكون الجر فيه لفظيا ويبقى محله مرفوعا على الفاعلية.

والوجه الثانى : أن الضمير المضاف إليه المصدر مجرور حال محل التنوين، ونحن لو نونا المصدر لما وليه ضمير متصل نحو عجبت من ضربٍ إياه ؛ ولذلك كان الأجود المختار المنفصل مع المصدر.

وعلل ابن يعيش جواز الاتصال بقوله :

« ويجوز أن تأتى بالمتصل معه جوازا حسنا وليس بالمختار وإنما جاز اتصال الضميرين به وإن كان القياس يقتضى انفصال الثانى من حيث كان اسماً كغيره من الأسماء غير المشتقة نحو غلامه لشبهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذا منه ويعمل عمله فشبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل، فقولك عجبت من ضربى إياه هو الوجه والقياس، وقولك عجبت من ضربيه جائز حسن على التشبيه بالفعل نحو ضربته،

وإذا اتصل الضميران بالمصدر فالأول هو الفاعل والثانى هو المفعول على الترتيب، ويتقدم المتكلم ثم المخاطب ، ثم الغائب نحو عجبت من ضربيك وضربيه وضربكه، فإن كان الفاعل المخاطب وأضيف المصدر إليه والمفعول به المتكلم لم يحسن إلا المنفصل نحو عجبت من ضربك إياى ومَن ضربه إياى ».(١)

وناظر الرضى بين ورود الضميرين مجرورا ومنصوبا مع الاسم بورودهما منصوبين مع الفعل فقال :

« وإن كان الأول مجرورا فإن كان الثانى منصوبا فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب، أى ينظر إلى الثانى هل هو أنقص تعريفا أو أزيد أو مساو، وتقول فى الأنقص ضرْبكها وضَرْبك إياها قال (٢) :

(١) شرح المفصل ١٠٤/٣ بتصرف.

(٢) البيت من الوافر لقحيف العجلى وقيل رجل من تميم، وأبيت اللعن تحية الملوك فى الجاهلية والمعنى أبيت أن تأتى من الأمر ما تلعن عليه، و(منعكها) مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء، خبره يستطاع والشاهد أنه وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد وكان الثانى أقل تعريفا ويجوز انفصال الثانى وهو أولى من الاتصال وهو من شواهد شرح التسهيل ١٥٣/١، شرح الأشمونى ١١٨/١، العينى ١١٨/١ ونص العينى على كون الفصل هو القياس قال : « والقياس منعك إياها ».

فلا تَطْمعْ أبيتَ اللعنَ فيها ∴ ومَنعْكُها بشيءٍ يُسْتَطاعُ.

وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك إياها فهو مثل أعطتكه وأعطيتك إياه، إلا أن الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب ؛ لأن الفعل أقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل، لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته ».[1]

وذكر ابن مالك فى التسهيل اختيار الانفصال فى نحو فراقيها ومنعكها، وأشار بهما إلى ما كان منصوباً بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول قال :

« فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر :[2]

لَئِن كان حُبِّيك لى كاذباً ∴ فقد كان حُبِّيكِ حقاً يقيناً

ومثله قول الآخر :[3]

تَعَزَّيْتُ عنها حِقْبَةً فتركتُها ∴ وكان فِرَاقيها أمرَّ من الصبرِ

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقوله :[4]

فلا تَطْمعْ أبيتَ اللعنَ فيها ∴ وَمَنْعُكها..... البيت

.... والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر:[1]

---

(١) شرح الكافية ١٩/٢.

(٢) البيت من المتقارب وهو من أبيات الحماسة ولم ينسب لأحد، وفى أصل الحماسة لئن كان حبك وكذا أنشده أبو حيان فى شرح التسهيل، واللام موطئة للقسم وحبيك مصدر مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وهو محل الشاهد حيث وصل الضميرين بالاسم مع أن الفصل أرجح والقياس حبك إياى وهو من شواهد شرح التسهيل ١٥٣/١، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١١٧/١، شرح الشواهد للعينى ١١٧/١.

(٣) البيت من الطويل ليحيى بن طالب الحنفى كما فى خزانة الأدب ٣٠٥/١، والشاهد قوله : فراقيها حيث أضيف المصدر للضمير الأول وهو فاعله واتصل به الضمير الثانى وهو مفعوله والمختار فيه الفصل أى فراقى إياها وهو من شواهد شرح التسهيل ١٥٣/١.

(٤) سبق تخريج البيت.

لا تَـرْجُ أو تخْشَ غيَرَ اللـهِ إنَّ أذى ∴ واقيكـــه اللـــهُ لا يَنْفَـــك مأمونـــا

واستعمل الاتصال ؛ لأن الوزن لم يأت إلا به ».[٢]

فإن كان الثانى أزيد فى الرتبة أو مساوياً[٣] فإنه يشذ الاتصال فى الثانى نحو ضَرْبهوك وضربهوه.

وجعل سيبويه اجتماع الغائبين فى الفعل عربى، ولكنه ليس بالكثير ثم قال: على أنه قال الشاعر :[٤]

وقد جعَلَتْ نفسى تطيبُ لِضَغْمَةٍ ∴ لِضَـغْمِهُمَاها يَقْـرَعُ العظـمُ نَابُهـا

ولن تستحكم العلامات هنا كما لم تستحكم فى : عجبت من ضربى إياك ».[٥]

ونص ابن يعيش على أن اتصالهما أقبح من اتصالهما بالفعل فقال فى البيت موطن الاستشهاد :

« فالشاهد فيه أنه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة الأول مجرور بإضافة المصدر إليه، والثانى فى محل نصب بالمصدر، والجيد الكثير لضغمهما إياها فتأتى به منفصلا، واتصال الضميرين فى البيت أقبح لأنهما اتصلا بالمصدر وهو اسم ولم يستحكم فى اتصال الضمير به استحكام الفعل ».[٦]

وعده الرضى من الشذوذ[٧]، وأجازه ابن مالك على ضعف لمغايرة الثانى للأول قال :

---

(١) البيت من البسيط قال العينى استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد ولم أقف على اسم قائله والشاهد فى البيت قوله (واقيكه) حيث أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله الأول واتصل به المفعول الثانى والاختيار انفصاله.

(٢) شرح التسهيل ١٥٣/١، ١٥٤.

(٣) اقتصرت هنا على دراسة التساوى فى الغيبة دون التكلم أو الخطاب لخروجهما عن البحث.

(٤) البيت من الطويل لمغلس بن لقيط شاعر جاهلى يرثى أخاه ويشتكى من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة ؛ لأن من عرضت له الشدة يعض على يديه واللام فى الضعمة بمعنى الباء أى طابت بالضغمة واللام فى لضغمهاها للتعليل = =والضمير الأول فاعل فهو من إضافة المصدر إلى فاعله والثانى فى موضع نصب على المفعولية وهو موضع الشاهد لأن القياس فيه الانفصال وقيل الأول مفعول والثانى فاعل أى تطيب نفسى لأن ضغمتهما ضغمة كما ضغمتنى وهو من شواهد سيبويه ٣٦٥/٢، العينى ١٢١/١، المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٥/٣، شرح المفصل ١٠٦/٣.

(٥) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٦) شرح المفصل ١٠٦/٣.

(٧) شرح الكافية ١٩/٢.

« فإن غاير الأول لفظا جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما روى عن الكسائى من قول العرب : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها[1]، وقول مغلس بن لقيط :

قــد جَعلَــتْ نفســى تَطيــبُ[2] ∴ .....البيـت[3]

(١) الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فإما أن يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة، أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة حاشية الصبان ١٢١/١.

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) شرح التسهيل ١٥١/١.

اتصال الضمير بالأفعال القلبية وكان وأخواتها

جمع بين الأفعال القلبية وكان وأخواتها كونهما ناسخين للابتداء وقد سوى بينهما سيبويه فى حكم اتصال الضمير بهما فاختار الانفصال قال :

« وتقول حسبتك إياه، وحسبتنى إياه، لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل فى كلامهم، وذلك لأن حسبت بمنزلة كان إنما يدخلان على المبتدأ والمبنى عليه، فيكونان فى الاحتياج على حال.

ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذى يقع بعدها كما لا تقتصر بعد ليس وكان، وكذلك الحروف التى بمنزلة حسبت وكان[1]، لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبنى عليه فيما مضى يقينا أو شكا أو علما، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت إنما يجعلان الأمر فى علمك يقينا أو شكا فيما مضى».[2]

ووافق ابن يعيش سيبويه فى اختيار الانفصال فى كان معللا له بقوله :

« وهذا هو الوجه الجيد ؛ لأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه».[3]

كما وافق الرضى سيبويه فى اختيار الانفصال فى خلتك إياه قال :

« والانفصال فى باب خلت أولى منه فى باب أعطيت ؛ لأن المفعول الأول فى باب أعطيت فاعل من حيث المعنى فكأن الثانى اتصل بضمير الفاعل، وفى مفعولى خلت فإذا بعد رايحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب اتصال أولهما لقربه من الفعل، فالأولى فى الثانى الانفصال رعاية للأصل».[4]

---

(١) يقول سيبويه بمنزلة حسبت وكان فيصل الأول بتاء الفاعل ليبين أن الأول تام والثانى ناقص.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٣) شرح المفصل ٣/١٠٧.

(٤) شرح الكافية ٢/١٨.

واختار ابن مالك فى الألفية الاتصال مسويا فى ذلك بين خبر كان والمفعول الثانى لأفعال القلوب مخالفا بذلك سيبويه.

وفرق فى التسهيل بينهما فوافق سيبويه فى اختيار الانفصال فى أفعال القلوب وخالفه باختيار الانفصال فى ضمير خبر كان قال :

« وإذا كان كهاء (خلتكه) فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى ؛ لأنه خبر مبتدأ فى الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحا لا راجحا خلافا لسيبويه ومن تبعه"[1].

(١) شرح التسهيل ١/١٥٤.

لخلاف فى وقوع الهاء بعد لولا وموضعها من الإعراب :-

إذا ولى (لولا) الامتناعية ضمير فالأصل فيه أن يكون أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة قال تعالى : ﴿ الطَّارِقِ الأَعْلَى الغَاشِيَةِ الفَجْرِ ﴾[١] لأنه موضع ابتداء. وهذا هو القياس كما نص عليه سيبويه[٢]، وعده الزمخشرى الشائع الكثير[٣] .

وقال ابن يعيش :

« هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال »[٤] ونص ابن الحاجب على أنه الأكثر ، وقال الرضى : الأولى[٥]، وقال ابن مالك : « فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة ».[٦]

وقال ابن هشام :

« إذا ولى لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع » .[٧]

ولكن ورد عن العرب لولاى ولولاك ولولاه ، قال يزيد بن الثقفى :

وكم موطن لولاى طحتُ كما هوى ∴ بأجر أمه من قُنَّةِ النيق مُنْهوى[٨]

---

(١) سبأ : من الآية ٣١ .
(٢) الكتاب ٣٧٣/٢ .
(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ١١٨/٣ .
(٤) شرح المفصل ١١٨/٣ .
(٥) شرح الكافية ٢٠/٢ .
(٦) شرح التسهيل ١٨٥/٣ .
(٧) المغنى ٣٠٢/١ .
(٨) البيت من الطويل وكم خبرية بمعنى كثير وموطن تمييزه والشاهد فى قوله (لولاى) حيث ورد عن العرب ورود الضمير بعد لولا وبه يرد على المبرد فى إنكار ذلك كما سيأتى وهو من شواهد الإنصاف ٦٩١/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ . وفيه (أنت امرؤ لولاى طحت)

وقال عمرو بن العاص مخاطبا معاوية :

أتطمــع فينــا مــن أراك دماءنــا ∴ ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَنْ[1]

وقال : [2]

*** لولاه ما قلت لدى الدراهم ***

وقد أنكر المبرد هذا الاستعمال قال ابن يعيش :

« وكان أبو العباس ينكر هذا الاستعمال ويقول إنه خطأ والذى استغنواهم بيت الثقفى وفى قصيدته اضطراب .

وانكار مثل هذا لا يحسن ؛ إذ الثقفى من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقات فلا سبيل إلى منع الأخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفى نحو بيت عمر وهو قوله : [3]

شرح التسهيل ١٨٥/٣ ، المساعد ٢٩٢/٢ ، ابن عقيل ٩/٣ ، الأشمونى ٢٠٦/٢ ، العينى ٢٠٦/٢ .

(١) البيت من الطويل ، والهمزة فيه للاستفهام الإنكارى وتطمع من أطمع وحسن هو الحسن بن على رضي الله عنهم أجمعين والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله وهو من شواهد الإنصاف ٦٩٣/٢ ، شرح المفصل ١٢٠/٣، الأشمونى ٢٠٦/٢ ، العينى ٢٠٦/٢، ابن عقيل ٧/٢.

(٢) عجز بيت من الطويل صدره ***خليلي إن العامريَّ لغارم*** ولم يرد فى المصادر النحوية الأخرى والشاهد فيه كالشاهد فى الأبيات قبله وقال أبو حيان يحتمل أن يكون فلولاه من باب فبيناه بشرب أى فبينا هو يشرب وقال فى الدرر اللوامع لم نعثر على قائله – الدرر اللوامع ٨٢/٢.

(٣) عجزت بيت من السريع صدره:

*** أومت بعينيها من الهودج ***

وقد نسبه ابن يعيش لعمر بن أبى ربيعة بينما نسبه قوم للعرجى وأومت معناه أشارت وأصله أومأت فسهل الهمزة لفتحها وفتح ما قبلها ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين والشاهد فيه قوله لولاك حيث دخلت لولا على الضمير المتصل فجرته محلا على مذهب سيبويه كما سيأتى ، وهو من شواهد الإنصاف ٦٩٣/٢ ، ابن يعيش ١١٩/٣ ، شرح الكافية ٢٠/٢، قطر الندى صـ٢٨٠ .

*** لولاك هذا العام لم أحجج ***

ومنه قول الآخر : [١]

أتطمــع فينـــا مـــن أراق دماءنـــا ∴ .....البيت»[٢]

وقال الرضى :

« والصحيح وروده وإن كان قليلاً » . [٣]

وقال ابن مالك :

« وزعم المبرد أن ذلك لا يوجد فى كلام من يحتج بكلامه وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين وأنشد سيبويه رحمه الله :

وكم موطن لولاى طحت ..... ∴ .....

وأنشد الفراء :

أتُطْمِــعُ فينـــا مـــن أراق دماءنـــا ∴ .....» [٤]

وقال السيوطى :

« وقال المبرد هو لحن ورد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب » . [٥]

وقال الأشمونى :

« وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم » . [٦]

---

(١) سبق تخريج البيت .
(٢) شرح المفصل ١٢٠/٣ .
(٣) شرح الكافية ٢٠/٢ .
(٤) شرح التسهيل ١٨٥/٣ .
(٥) همع الهوامع ٣٤/٢ .
(٦) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٠٦/٢ ، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٧/٣ .

موضع الهاء من الإعراب :-

اختلف النحاة فى موضع الضمير المتصل الواقع بعد لولا ، فذهب سيبويه إلى أنه فى موضع جر حيث تكون لولا حرف جر إذا وليها الضمير المتصل فقال فى باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم :

« وذلك لولاك ولولاى[1] ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال ﷻ : ﴿ الطَّارِقِ الأَعْلَى الغَاشِيَةِ الفَجْرِ ﴾[2] ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا .

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال يزيد بن الحكم :

كم موطن لولاى طحت كما هوى ∴ .....البيت[3]

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس » .[4]

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الضمير فى موضع رفع بالابتداء ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا .

قال ابن يعيش :

---

(١) نص سيبويه على ضميرى المتكلم والمخاطب وكذا فعل ابن الأنبارى والزمخشرى وابن يعيش ويأخذ ضمير الغائب حكمهما بالقياس وقد نص عليه ابن مالك وابن هشام وابن عقيل والأشمونى والسيوطى ، الكتاب ٣٧٣/٢ ، الإنصاف ٦٨٧/٢ ، المفصل بشرح ابن يعيش ١١٨/٣ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، شرح التسهيل ١٨٥/٣ ، المغنى ٣٠٢/١ ، شرح ابن عقيل ٧/٣ ، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٠٦/٢ ، همع الهوامع ٣٣/٢ .

(٢) سبأ : من الآية ٣١ .

(٣) سبق تخريج البيت .

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢ .

« وقال الأخفش وهو قول الفراء إن الكاف والياء فى لولاك ولولاى فى موضع رفع واحتج بأن الظاهر الذى وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع قال: وإنما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجر فى قولهم ما أنا كأنت ، وأنت من علامات المرفوع ، وهو ههنا فى موضع مجرور ، وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما فى لولاى ولولاك من علامات المرفوع ويؤيد ذلك أنك تجد المكنى يستوى لفظه فى الخفض والنصب فتقول ضربتك ومررت بك ويستوى أيضا فى الرفع والنصب والخفض فتقول ضربنا ومر بنا وقمنا فتكون النون والألف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع أنت وأنت فى موضع الكاف ويفرق بين إعرابها بالقرائن ودلالات الأحوال .

وقد رد سيبويه هذه المقالة وقال لو كان موضع الياء والكاف فى لولاى ولولاك رفعا وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب إذا قلت معك وضربك لفصل بينهما فى المتكلم فكنت تقول فى الرفع لولانى وفى الجر لولاى كما تقول فى النصب ضربنى وفى الجر معى » . (١)

كما رد المبرد قول الأخفش بالبينونة بين الجر والرفع فقال :

« وكذلك قول الأخفش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع فى (لولاى) فليس هذا القول بشئ ولا قوله :(أنا كأنت) ولا (أنت كانا) بشئ ، ولا يجوز هذا، إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما فى التثنية والجمع ، وفى حمل المخفوض الذى لا يجرى على لفظ النصب(٢) ، مثل قولك : مررت بعُمرَ استوى فيه الخفض والنصب وأدخلت الخفض على النصب كما أدخلت النصب على الخفض(٣) فهذان متواخيان . والرفع بائن منهما » . (٤)

(١) شرح المفصل ١٢٢/٣ ، الأزهية فى علم الحروف صـ١٧١ ، ١٧٢ .
(٢) أى جر الممنوع من الصرف بالفتحة إجراء للجر فيه على النصب .
(٣) اما إدخال النصب على الخفص ففى جمع المؤنث السالم حيث حمل نصبه على جره أى بالكسرة .
(٤) المقتضب ٦١/٣ ، ٦٢ .

ونقل ابن الأنبارى عن البصريين :

« قالوا : فلا يجوز أن يقال إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لابد أن تتعلق بفعل فبأى فعل تتعلق ؟ لأنا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشئ كقولك بحسبك زيد ومعناه حسبُك ...

وكقولهم هل من أحد عندك أى هل أحد عندك ....

وكذلك لولا إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى بحسبك و(من) في هل من أحد، ولا فرق بينهما – قال ابن الأنبارى – « والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون » . (١)

وفرق ابن الأنبارى بين الباء ومن فى بحسبك ومن أحد وبين لولا بأن الباء ومن فى نية الإطراح إذ لا فائدة لهما بخلاف لولا حيث جاءت لمعنى ولم يكن زائدا فلابد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل .

والذى يتضح من كلام الرضى أنه يرجح مذهب الكوفيين أيضا قال بعد أن نص على مذهب سيبويه :

« وفى قوله نظر وذلك أن الجار إذا لم يكن زائدا كما فى بحسبك فلابد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك لم أفعل ظاهرا ولا يصح تقديره .

وقال أبو سعيد السيرافى الجار والمجرور أى لولاك فى موضع الرفع بالابتداء كما فى بحسبك درهم وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار وإذا لم يكن زائدا فلابد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ ...

وإن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف الأخفش فإنه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا

---

(١) الإنصاف ٦٨٩/٢ .

الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر إذا كان مستعملا أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل».[١]

ورد ابن هشام قول الأخفش والكوفيين بأنه وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت فى المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا . [٢]

وقال فى موضع آخر :

« وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهرة » . [٣]

رأى أبى البقاء العكبرى :

ومن غريب ما ورد فى موضع هذا الضمير ما ذهب إليه أبو البقاء من كون الضمير بعد لولا لا موضع له لتعذر العامل كضمير الفصل[٤] أو يكون فى موضع نصب بلا عامل وقد أورد ذلك عنه السيوطى فى الكتاب الثانى من كتاب الاقتراح وهو الإجماع قال : « قال ابو البقاء فى التبيين : جاء فى الشعر (لولاى ولولاك) فقال معظم البصريين : الياء والكاف فى موضع جر ، وقال الأخفش والكوفيون : فى موضع رفع قال أبو البقاء : فعندى أنه يمكن أمران آخران :

أحدهما ألا يكون للضمير موضع ، لتعذر العامل ، وإذا لم يكن عامل لم يمكن عمل ، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل .

---

(١) شرح الكافية ٢٠/٢ .

(٢) معنى اللبيب ١٧٤/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٠٣/١ .

(٤) هذا رأى البصريين فى ضمير الفصل أنه لا محل له وهو حرف عند أكثرهم وعند الخليل اسم أما الكوفيون فيرون أن له محلا إما بحسب ما بعده وهذا على رأى الكسائى وإما بحسب ما قبله على رأى الفراء . مغنى اللبيب ١٠٦/٢ .

والثانى : أنه ممكن أن يقال : موضعه نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص ، ألا ترى أن التمييز فى نحو عشرين درهما لا ناصب له على التحقيق ، وإنما هو مشبه بالمفعول ، حيث كان فضلةَ ، وكذلك قولهم لى ملؤه عسلا ، فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق ، وإنما هو مشبه بما له عامل ، ومثل ذلك يمكن فى (لولاى) وهو أن يجعل منصوباً ، من حيث كان من ضمائر المنصوب .

فإن قيل : الحكم بأنه لا موضع له ، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع ، إذ الإجماع منحصر فى قولين : إما الرفع وإما الجر ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع ، وخلاف الإجماع مردود .

فالجواب عنه من وجهين :-

أحدهما أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت ، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث ، وإنما سكتوا عنه ، والإجماع هو :الإجماع على حكم الحادثة قولا .

والثانى : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ، هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة .... » .(١)

هذا هو النص الوارد عنه وقد آثرت نقله كاملا لغريب ما ورد به وذلك فى قوله : « ألا يكون للضمير موضع لتعذر العامل ، وقد علم أنه عند التجرد من العوامل بكون الرفع وذلك ثابت فى رفع المبتدأ عند البصريين ورفع المضارع عند الكوفيين .

أما قوله : « أنه من ضمائر المنصوب ولا يلزم أن يكون له عامل مخصوص » فإن الضمائر الواقعة بعد لولا يشترك فيه لفظ المنصوب والمجرور ، وفرق بين الضمير بعد لولا والمنصوب على المييز من حيث كون الأول عمدة والثانى فضلة .

---

(١) الاقتراح صـ١٥٠ .

مناقشة رأى أبى البقاء لغريب ما ورد به :-

الذى يتضح من قوله عدم العامل أنه لا يذهب مذهب سيبويه من كون لولا حرف جر ولما كانت الهاء ليس لها سوى محلى النصب والجر وكانت لولا عنده ليست من عوامل الجر يلزم على قوله أن تكون فى محل نصب أو كما ادعى أنها لا محل لها .

أما أن يكون محلها النصب أو أن يكون لا محل لها فهذا من غريب ما ورد .

وأما مناظرته بين الضمير الواقع بعد لولا وضمير الفصل من حيث كونه لا موضع له فهذه مناظرة بعيدة بعض الشئ ؛ لأن ضمير الفصل بين ركنى الإسناد وأفاد أمراً معنوياً وهو التوكيد أما الضمير هنا فهو واقع بعد حرف إلا إذا كانت مناظرته من هذه الناحية أى من كونه بعد لولا يؤدى أمراً معنوياً وهو الدلالة على الخطاب أو التكلم أو الغيبة .

وأما المناظرة الثانية بينه وبين التمييز فالذى يبدو لى أنه لم يقصد منها سوى وجود نصب بلا ناصب أى عن تمام الكلام وإلا فلا مناظرة بين التمييز وبين ما نحن بصدده إذ التمييز يأتى بعد إبهام فى المفرد أو فى الجملة وليس بعد لولا هنا إبهام .

مع ملاحظة أن ضمير الرفع المنفصل أكد به كل ضمير متصل نحو مررت به هو ورأيته هو .

إن كان هناك تجرد لتعذر العامل كما قال كان الأحرى به أن يذهب مذهب الأخفش والكوفيين من كونه وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع وهذا فى الضمائر موجود ومستقر كتوكيد المرفوع المنفصل لكل ضمير متصل نحو مررت به هو ورأيته هو .

آراء النحاة فى وقوع الضمير المنصوب بعد عسى :-

إذا وقع الضمير بعد عسى فالأصل فيه أن يكون ضميراً مرفوعاً متصلا[١] نحو عسيتُ وعستَ وزيد عسى أن يقوم على تقدير نقصانها وتحملها للضمير ، وقد يتصل ضمير النصب بعسى قليلا ومنه الهاء نحو : عساه .

قال ابن مالك :

« ومن العرب من يقول عسانى وعساك وعساه » . [٢]

وقد اختلف النحاة فى ضمير النصب المتصل بعسى على ثلاثة مذاهب فذهب سيبويه إلى أنها أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بـ(أن) ومعناهما الطمع والاشفاق .

قال سيبويه :

« وأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة قال الراجز وهو رؤبة :

* **يا أبتا علك أو عساكا** *[٣]

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (نى) قال عمران بن حظان :

---

(١) تعمل عسى عمل كان فى رفع اسمها ولكن لا يكون خبرها إلا مضارعا فيكون فى موضع نصب نحو عسى زيد أن يقوم وندر مجيئه اسما كقوله :

* **لا تكثرنْ إنى عسيت صائما** *

ويكثر اقتران خبرها بأن وتجريده من (أن) قليل قال تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ﴾ [الإسراء من الآية : ٨] .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٦/١ .

(٣) من الرجز وقبله :

* **تقول بِنْتَى قد أَنَى إناكا** *

والشاهد قوله : عساك حيث اتصلت الكاف منصوبة المحل بعسى تشبيها لها بلعل لأنها فى معناها والبيت من شواهد المقتضب ٦٠/٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، شرح شواهد المغنى ٤٣٣/١ ، شرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، شرح الكافية ٢١/٢ ، مغنى اللبيب ١٧٥/١ ، همع الهوامع ١٣٢/١ .

ولى نفسٌ أقولُ لهـا إذا مـا ∴ تنـازعنى لعلـى أو عسـانى (١)

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساى ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لِعل فى هذا الموضع .

فهذان الحرفان(٢) لهما فى الإضمار هذا الحال كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها ، وكما أن لات إذا لم تعملها فى الأحيان لم تعملها فيما سواها فهى معها بمنزلة ليس فإذا جاوزتها فليس لها عمل » . (٣)

ومقتضى نص سيبويه أنه أقر المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد إلا أنه عكس العمل حملا لعسى على لعل بجامع الطمع والرجاء فيهما مستدلا على ذلك بنموذجين الأول منهما لدن واختلاف حالها مع عذوه عن غيرها ، واختلاف لات مع الحين عن غيره وعلى ذلك فالضمائر جارية على القياس وذكر السيوطى رأى سيبويه مستشهداً له بقوله :

« وقد صرح به – أى العمل المعكوس – فى قوله : (٤)

* **فقلت عساها نارُ كأس وعَلها** *

برفع نار » . (٥)

---

(١) البيت من الوافر والشاهد فيه قوله عسانى حيث اتصل ضمير النصب للمتكلم ودخول نون الوقاية دليل على أنه ضمير نصب ؛ لأن النون والياء علامة المنصوب وهو من شواهد المقتضب ٦١/٣ ، الخصائص ٢٧/٣ ، شرح المفصل ١٠/٣ ، شرح التسهيل ٣٩٧/١ .

(٢) يعنى بالحرفين الكلمتين أى لولا وعسى .

(٣) الكتاب ٣٧٤/٣ ، ٣٧٥ .

(٤) صدر بيت من بحر الطويل لصخر بن جعد الخضرى وتمامه :

* **تشكَّى فآتِى نحوها فأعوذُها** *

والشاهد عكس عمل عسى بأن ينصب الأول ويرفع الثانى وهو من شواهد المغنى ١٧٥/١ ، شرح شواهده ٤٤٦ ، الدرر اللوامع ١٥٩/٢ ، شرح التصريح ٢١٣/١ ، المقاصد النحوية ٢٢٧/٢ ، الجنى الدانى ٤٦٩ .

(٥) همع الهوامع ١٣٢/١ .

ورد المبرد كلام سيبويه بأنه غلط لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر وذهب إلى أنها باقية على عملها ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس قال :

« فأما قول سيبويه : إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة لعل .

مع المضمر فتقول : عساك وعسانى – فهو غلط منه ؛ لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر فأما قوله :[١]

تقول بنتى : قد أنى إناكا ∴ يا أبتى علك أو عساكا

ولى نفس أقول لها إذا ما ∴ تخالفنى : لعلى أو عسانى[٢]

فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمر كأنه قال : عساك الخيرُ أو الشرُّ وكذلك : عسانى الحديثُ ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: [٣] (عسى الغوير أبؤسا) ». [٤]

وقول المبرد المفعول مقدم والفاعل مؤخر يحيل به إلى قوله قبل ذلك (عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولهما ...)[٥]. ولعل المبرد يعنى بذلك أن عساه أن يفعل بمنزلة قاربه الفعل كما كان عسيت أن تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا .

وقد استدل الرضى بذلك على أن المبرد يرى جواز حذف الفاعل كالكسائى . [٦]

---

(١) سبق تخريج البيت .

(٢) سبق تخريج البيت .

(٣) الغوير تصغير غار ، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة يضرب المثل للرجل يقال له لعل الشر يأتى من قبلك جمهرة الأمثال ٥٠/٢، العقد الفريد ١١٧/٣ . لسان العرب (غ و ر) و (ب أ س) ، مجمع الأمثال للميدانى ١٧/٢ .

(٤) المقتضب ٦٠/٣، ٦١.

(٥) المرجع السابق ٥٩/٣ .

(٦) شرح الكافية ٢١/٢ .

وبذلك يرد على من رده بأن أحدهما جثة والآخر حدث كما سيأتى فى قول ابن مالك .

وعلى ذلك فلا خلاف بين سيبويه والمبرد فى كون الضمير فى موضع النصب لكن سيبويه يرى أنه اسمها إجراء لها مجرى لعل ، بينما يرى المبرد أنه خبرها مقدما على القلب .

ورد ابن مالك قوليهما – بأنه يلزم على قول سيبويه حمل فعل على حرف فى العمل ولا نظير لذلك .

كما يلزم المبرد أيضاً مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

الثانى : وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك إذا قلت فى عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل إياك لم يجر ، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز فى الحالة الفرعية . (١)

ويبدو أن قول المبرد بالقلب إنما هو قلب للإعراب لا للمعنى يفهم ذلك من قول ابن هشام فى المغنى مدافعا عن قول المبرد :

« ورد باستلزامه فى نحو قوله : (٢)

*** يا أبتا علك أو عساك ***

الاقتصار على فعل ومنصوبه ، ولهما(٣) أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع فى المعنى ، إذا مدَّعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله » . (٤)

---

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/١ بتصرف .

(٢) سبق تخريج البيت .

(٣) يعنى المبرد والفارسي حيث نسب إليها القول بالقلب.

(٤) المغنى ١٧٥/١ .

وذهب الأخفش إلى أن الضمير فى موضع رفع وأن لفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظ الجر فى لولاى ولولاك . (١)

ورد سيبويه هذا القول فقال :

« ولا تقل وافق الرفع النصب فى عساى كما وافق النصب الجر فى ضربك ومعك لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك(٢) كما ذكرت لك .

وزعم ناس أن الياء فى لولاى وعسانى فى موضع رفع ، جعلوا لولاى موافقة للجر ، و (نى) موافقة للنصب ، كما اتفق الجر والنصب فى الهاء والقاف وهذا وجه ردئ لما ذكرت لك ، ولأنك لا ينبغى لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر وقد يوجه الشئ على الشئ البعيد إذا لم يوجد غيره وربما وقع ذلك فى كلامهم ، وقد بين بعض ذلك » . (٣)

واختار ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش فقال بعدما رد مذهبى سيبويه والمبرد بما سبق ذكره :

« وقول الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته عن عدم النظير ، إذ ليس منه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له وذلك موجود ».(٤)

ورد ابن هشام مذهب الأخفش بأمرين :

أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل لا المتصل .

والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله : (٥)

فقلتُ عَسَاهَا نارُ كأسٍ وعلَّها ∴ تَشَكَّى فآتِى نحوها فأعودُها(١)

---

(١) شرح المفصل ١٢٢/٣ ، شرح الكافية ٢١/٢ ، شرح التسهيل ٣٩٧/١ .
(٢) يعنى لزوم نون الواقية فى عسانى ولا تلحقه إلا إذا كان الضمير منصوبا .
(٣) الكتاب ٣٧٩/٢ .
(٤) شرح التسهيل ٣٩٧/١ .
(٥) سبق تخريج البيت .

والذى أرجحه من هذه الآراء هو رأى سيبويه وذلك لعدة وجوه :-

١- ورود الخبر ظاهر الرفع يرد قول الأخفش .

٢- إن التقارض فى اللغة موجود ومستقر كاستعمال على بمعنى عن واستعمال عن بمعنى على وكذا ما نحن بصدده فقد حملت لعل على عسى فأتى خبرها مضارعا نحو قوله : (٢)

* **لعلك يوما أن تُلم ملمة** *

كما حملت عسى عليها فى نصب اسمها .

مع كون الشواهد الواردة يغلب عليها الاقتصار على عسى والضمير مع حذف الخبر وذلك مستأنس الوقوع فى لعل مما يدل على حملها عليها .

وقال الرضى :

« وقد يقال عساك تفعل من غير أن واستعماله أكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل فى اسمه فأجروا خبره أيضا فى طرح أن مجرى خبره » . (٣)

٣- ما استأنس به سيبويه من اختلاف لدن مع غدوة فلها معها حال يختلف عن غيرها وكذا لات مع الحين .

---

(١) مغنى اللبيب ١/١٧٥ بتصرف .

(٢) صدر بيت من الطويل تمامه :

* **عليك من اللائى يدعنك أجدعا** *

وهو لتميم بن نويرة وهو من شواهد المقتضب ٣/٦٢ ، لسان العرب (ع ل ل) ، شرح المفصل ٨/٨٦ ، شرح شواهد المغنى ٢/٥٦٧ ، ٦٩٥ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/١٩١ ، وتلم تصيب وتنزل ، والأجدع مقطوع الأنف والاذن .

والشاهد فيه قوله : (لعلك يوما أن تلم) حيث حملت لعل على عسى فاقترن خبرها بأن وقد أتى خبرها مضارعا .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٠ .

٤- ما يلزم على قول المبرد مع حذف أن والفعل من الاقتصار على الفعل ومنصوبه فضلا عما يراه من كونه فاعلا باعتبار أن معناه قاربه الفعل فيلزم من ذلك حذف الفاعل ولا دليل عليه .

٥- كما يلزم على قول المبرد جعل خبر عسى اسما صريحا وذلك نادر .

وأما ما ذكره ابن مالك من أنه يلزم على قول سيبويه حمل فعل على حرف فى العمل ولا نظير له فنقول إنه سوغ ذلك اتحادهما معنى وكون عمل الحرف لا ينقص عن عمل الفعل إلا أنه تقدم منصوبه على مرفوعه فحسب .

ولهذه الأوجه جملة أرجح مذهب سيبويه والله أعلم .

القيمة الوظيفية لضمير الغيبة :-

تأتى الضمائر على وجه العموم لضرب من الإيجاز والاحتراز من الإلباس قال ابن يعيش :

« فأما الإيجاز فظاهر ؛ لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم ، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم فى زيد الثانى أنه غير الأول » (١) .

ومن هنا استخدمت الضمائر على وجه العموم لتؤدى وظيفة كبرى وهى الربط بين الجمل والمفردات كالجملة الواقعة خبرا إن لم تكن عين المبتدأ وكذا الواقعة صفة وحالا وصلة للموصول الاسمى .

بل يقوم بالربط بين المفردات بعضها البعض كالضمير الرابط بين ألفاظ التوكيد المعنوى والمؤكد وبين البدل والمبدل منه إن لم يكن بدلا مطابقا وكذا بين النعت السببى ومنعوته ولقلة اختصاص ضمير الغائب عن قسميه المتكلم والمخاطب وكونه أشمل أذ يعود على كل اسم ظاهر(٢) فإنه له النصيب الأكبر فى أداء هذه الوظيفة .

وقد أوضح الرضى أهمية الضمير كوسيلة للربط بين الصلة والموصول وذلك عند حديثه عن تعريف الموصول قال :

« فإن قيل إن الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلمنا أيضاً فالمخصص فى الحقيقة تقييد الموصول بالصلة ....

وقال بعضهم وإنما كانت الصلة معرفة لأجل ضميرها الذى هو معرفة وفيه نظر فإن قصدوا بذلك أنها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول

---

(١) شرح المفصل ٨٤/٣ .

(٢) بل قد يحل محل قسيميه فى نحو أنا الذى فعل وأنت الذى فعل .

لم يجز ؛ لأن الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة أيضاً ، وإن قصدوا أنه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لأنها لم يكن لها به إذن تعلق بوجه نحو مررت[١] بالذى ضرب عمرو فصحيح » . [٢]

وهذه الوظيفة الكبرى قد تقتصر عليه فى بعض الأبواب كما فى ألفاظ التوكيد والبدل ، وقد يشترك معه روابط أخر كما فى الجملة الواقعة خبرا والواقعة حالا ، وسوف أعرض أنماطا لذلك على النحو التالى :

أولاً : ما اقتصر فى ربطه على الضمير :-

١- الجملة الموصوف بها لا يربطها إلا الضمير ، وقد يكون مذكورا كقوله تعالى : ﴿ يٰسٓ ۚ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝ ﴾[٣] ، أو مقدرا كقوله تعالى : ﴿ ٱلْمُلْكُ ۝ ٱلْقَلَمِ ۝ ٱلْحَآقَّةُ ۝ ٱلْمَعَارِجِ ۝ نُوحٍ ۝ ٱلْجِنِّ ۝ ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ ﴾[٤] أى لا تجزى فيه .

٢- جملة صلة الموصول : ولا يربطها غالبا[٥] إلا الضمير مذكورا كقوله تعالى : ﴿ ٱلطُّولِ ۝ ٱلْبَحْرِ ۝ ٱلْقَبَّارِ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ۝ ﴾[٦] أو مقدرا كقوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ ۝ ﴾[٧] .

٣- الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ولا يربطها إلا الضمير نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلدُّخَّانِ ۝ ٱلْجَوَارِ ۝ ٱلْأَحْقَافِ ۝ مُحَمَّدٍ ۝ ﴾[٨] أو ملابسه نحو زيد ضربت أخاه .

---

(١) كلمة مررت سقطت من نص الكافية.

(٢) ٣٦/٢ .

(٣) الإسراء من الآية ٩٣ .

(٤) البقرة من الآية : ٤٨ .

(٥) قولى غالبا لأنه قد يربطها الظاهر خلفا عن الضمير كقوله :

فيـــا رب ليلـــى أنـــت فـــى كـــل مـــوطن ∴ وأنـــت الـــذى فـــى رحمـــة الله أطمـــع

أى أنت الذى فى رحمته أو فى رحمتك .

(٦) الزخرف من الآية : ٧١ .

(٧) فصلت من الآية : ٣١ .

(٨) النحل من الآية : ٥ .

٤- بدل البعض والإشتمال ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظا نحو : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم ﴾[١] ، و ﴿ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ ﴾[٢] ، أو مقدرا نحو : ﴿ ٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ﴾[٣] أى منهم[٤] ، ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾[٥] أى فيه[٦] .

٥- معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير ملفوظا نحو زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو زيد حسن وجها أى منه .

٦- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه إلا الضمير مذكورا نحو : ﴿ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ﴾[٧] أو مقدرا نحو : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى : ﴾ ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم ﴾[٨] أى منه أو فى حجه .

٧- ألفاظ التوكيد ولا يربطها إلا الضمير الملفوظ به[٩] نحو جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم .

---

(١) المائدة من الآية : ٧١ .

(٢) البقرة من الآية : ٢١٧ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ ٱلسَّجۡدَةِ ٱلۡأَحۡزَابِ سَبَإٖ فَاطِرٖ يٰسٓ ٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ٱلزُّمَرِ غَافِرٍ ﴾ [آل عمران من الآية : ١٩٧] .

(٤) التبيان فى إعراب القرآن ٢٨١/١ .

(٥) البروج الآية ٤ ومن الآية ٥ .

(٦) وقيل أل فى (النار) خلف عن الضمير أى ناره .

(٧) المائدة من الآية : ١١٥ .

(٨) البقرة من الآية : ١٩٧ .

(٩) خلافاً للفراء والزمخشرى حيث ذهبا إلى أن (كلا) فى قراءة بعضهم « إنا كلا فيها » توكيد . معانى القرآن ١٠/٣ ، الكشاف ٣٧٤/٣ ، وللهروى فى الذخائر حيث قال تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد .

ثانياً : ما يشترك فيه الضمير مع غيره :

١- الجملة الواقعة خبرا وهو الأصل فى الربط ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومقدرا كالسمين منوان بدرهم أى منوان منه وذلك إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ فإن كانت عين المبتدأ استغنت عن الربط وقد اشترك مع الضمير فى ذلك عدة أشياء منها إعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى : ﴿ فَطِرَ يبَ الصَّافَّاتِ ضِ الزَّجْرِ ﴾[١] .... .

٢- الجملة الواقعة حالا :

ويربطها بصاحب الحال إما الواو والضمير كقوله تعالى : ﴿ الشُّعَرَاءَ النَّمْلَ القَصَصَ العَنكَبُوتَ الرُّومَ ﴾[٢] أو الواو فقط نحو : ﴿ المُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الِانفِطَارُ ﴾[٣] أو الضمير فقط نحو : ﴿ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[٤] .

(١) الحاقة الآيتين : ١ ، ٢ .
(٢) النساء من الآية : ٤٣ .
(٣) يوسف من الآية : ١٤ .
(٤) الزمر من الآية : ٦٠ .

حذف عائد الصلة المنصوب وا لمجرور

أولاً : حذف العائد المنصوب :-

يفتقر الموصول الاسمى أبدا إلى جملة الصلة صريحة كانت أو مؤولة، كما يفتقر أبدا إلى عائد أو خلفه .

وهذا العائد يغلب أن يكون ضميرا غائبا(١) ، والأصل فيه أن يكون مذكورا ، وقد كثر حذفه منصوبا ومجرورا(٢) وذلك إذا لم يكونا عائدا (أل) ، فإن عائد صلة (أل) عند الجمهور لا يجوز حذفه .

وعلله الرضى بقوله :

« عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولا لخفاء موصليتها والضمير أحد الدلائل على موصوليتها » . (٣)

---

(١) وقد يكون ضميرا للمتكلم قياسا كقول على ﷺ :

* **أنا الذى سمتنى أمى حيدرة** *

أو ضمير مخاطب قياسا كقول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الخيول رءوسها ∴ إليك وللأيتام أنت تطعمها

فجعل العائد ضمير إليك حملا على المعنى ، وربما خلفه الاسم الظاهر كقوله :

أيا رب ليلى أنت فى كل موطن ∴ وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته الكواكب الدرية . شرح متممة الأجرومية ٧٢/١ ، شرح الفواكه الجنينة على متممة الأجرومية صـ٣٧ .

(٢) ذكر النحاة تفصيلا لحذف العائد المرفوع لم أتطرق إليه لخروجه عن نطاق البحث لكون الهاء فيه غير مفردة على الصحيح .

(٣) شرح الكافية ٤٢/٢ ، حاشية يس على قطر الندى ٢٢٣/١ .

وفى حاشية الخضرى :

« لأنه يدل على اسميتها الخفية ، أما قوله : [١]

مـا المسـتفز الهـوى محمـود عاقبـة ∴ ولـو أتـيح لـه صـفو بـلا كـدر

أى المستفزه فشاذ ، فإن عاد إلى موصول قبلها جاز كجاء الذى أنا الضارب أى الضاربه » . [٢]

ولم يشترطه ابن مالك فى الألفية واشترطه فى شرح التسهيل ، ثم عرضه بصيغة يفهم منها التقليل قال :

« يجوز حذف عائد غير الألف واللام ... وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام » . [٣]

ومثل له فى شرح التسهيل بالبيت السابق .

وقد اعتذر الصبان عن ابن مالك فى هذه العبارة بأنه يمكن حملها على منصوب صلة (أل) العائد إلى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور » . [٤]

ولا أظن أن هذا مقصود ابن مالك بدليل أنه مثل له بالبيت السابق .

ولحذف كل من العائد المنصوب والمجرور شروط أفصلها فيما يلى :

أولاً : شرط حذف العائد المنصوب :-

---

(١) البيت من البسيط قال فى الدرر ٦٨/١ لم أعثر على قائله ، والشاهد فيه قوله : المستفز حيث حذف صلة (أل) وهو شاذ عند الجمهور قليل عند ابن مالك وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، والأشمونى ١٧٠/١ ، حاشية الخضرى ٨٢/١ ، العينى ١٧٠/١ .

(٢) حاشية الخضرى ٨٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٠٧/١ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧١/١ .

اشترط النحاة لحذف العائد المنصوب شروطاً على النحو التالى :-

١- أن يكون متصلاً ، والمفهوم من كلام ابن مالك ما ليس بواجب الانفصال قال :

« وقيد المنصوب بالاتصال احترازا من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه ، إذ لو حذف جهل كونه منفصلا » . (١)

فقوله : (إذ لو حذف جهل كونه منفصلا) هذا للواجب الانفصال وقد فسر ذلك الخضرى قال :

« قوله (منفصلا) أى وجوبا إما لتقدمه أو لحصره لأن حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازا فيحذف نحو : ﴿ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ﴾(٢) أى أتاهم إياه ، ولا يقدر متصلا لأن اتحاد رتبة الضميرين فى الغيبة يضعف الوصل فلا يحمل عليه القرآن » . (٣)

٢- أن يكون منصوبا بفعل تام أو وصف :

فإن كان منصوبا بغير فعل أو بفعل ناقص امتنع الحذف الأول نحو جاء الذى إنه منطلق ، والثانى نحو جاء الذى كانه زيد(٤) . وعلله فى حاشية الخضرى بكونه حينئذ عمدة والحرف لا يستقل بدونه(٥) وهو للفعل الناقص

---

(١) شرح التسهيل ١٦٩/١ .

(٢) الطور من الآية : ١٨ .

(٣) حاشية الخضرى ٨٣/١ بتصرف ، حاشية الصبان ١٧٠/١ .

(٤) مثل به ابن عقيل باعتبار تقدم خبر كان على اسمها .

(٥) قد يحذف المنصوب بالحرف تبعا لحذف الحرف كقوله تعالى : ﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [القصص من الآية: ٦٢ ، ٧٤] فإن قدر تزعمونهم فلا إشكال فيه وإن قدر تزعمون أنهم شركائى فإنما حذف تبعا لحذف الحرف قال الخضرى رب شئ يجوز تبعا ولا يجوز استقلالا . حاشية الخضرى ٨٢/١ .

كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين أنه لمجرد الزمان لا حدث له أصلا . (١)

٣- واشترط ابن عصفور أن يكون العائد متعينا للربط فإن لم يكن متعيناً لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره(٢) ووجه اشتراط ابن عصفور لهذا الشرط أنه فى خلو جملة الصلة من ضمير مع وجوب العائد دليل على الحذف ، وقد اشترطه ابن يعيش بقوله :

« وأن يكون على حذفه دليل وذلك أن يكون ضميراً واحدا لابد للصلة منه فتقول الذى ضربت زيد فتحذف العائد الذى هو الهاء ، ؛ لأن الكلام والصلة لا يتم إلا بتقديره ولو قلت جاء الذى ضربته فى داره زيد لم يجز حذف الهاء لأن الصلة تتم بدونه فلا يكون فى اللفظ ما يدل عليه » . (٣)

وقد كثر حذف العائد المنصوب بالفعل ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ٱلْمَعَارِجِ نُوحٍ ٱلْجِنِّ ﴾(٤) ، ﴿ غَٰفِلِ فُصِّلَتْ ٱلسُّوَرَى ٱلزُّخْرُفِ ٱلدُّخَانِ ﴾(٥) واحتملت بعض المواضع الحذف وعدمه نحو قوله تعالى : ﴿ ﴾(٦) فإنه يحتمل الحذف أى تسرونه وتعلنونه ، كما يحتمل أن تكون ما مصدرية أى يعلم سركم وعلانيتكم . (٧)

والمجوز للحذف هنا هو استطالة الصلة وكون الضمير فضلة كما يفهم من كلام ابن يعيش والرضى .

---

(١) حاشية الخضرى ٨٢/١ .
(٢) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٢٥/١ ، الأشمونى ١٧١/١ .
(٣) شرح المفصل ١٥٢/٣ ، شرح الكافية ٤٢/٢ .
(٤) المدثر من الآية : ١١ .
(٥) الفرقان من الآية : ٤١ .
(٦) التغابن من الآية : ٤ .
(٧) الكواكب الدرية ٧٣/١ .

قال ابن يعيش :

« وإنما حذفوا العائد من الصلة ؛ لأن الذى وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كل موصول وصلته كاسم واحد فكأنهم استطالوا الاسم أن يكون أربعة أشياء كشئ واحد فكرهوا طوله ...

كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفا وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول لأنه هو الاسم ولا إلى حذف الفعل لأنه هو الصلة ولا إلى حذف الفاعل لأن الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع » . (١)

ومن المنصوب بالصفة قوله : (٢)

مـا الله موليـك فضـل فـا حمدنـه بـه ∴ فمـــا لـــدى غـــيره نفـــع ولا ضـــرر

أى الذى الله موليكه .

ولا يستوى حذف المنصوب بالوصف فى الكثرة مع حذف المنصوب بالفعل ، وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية :

..... ∴ **والحـــذف عنـــدهم كـــثير منجلـــى**

فـــى عائـــد متصـــل إن انتصـــب ∴ بفعل أو وصف : كمن نرجو يهب(٣)

---

(١) شرح المفصل ١٥٢/٣ ، شرح الكافية ٤٣/٢ ، حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٣٥٩/٣ .

(٢) البيت من البسيط ولم يعرف قائله وكلمة ما موصولة فى محل الرفع على الابتداء وخبره فضل وقوله (الله موليك) جملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره موليكه أى موليك إياه من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، الأشمونى ١٧٠/١ ، العينى ١٧٠/١ .

(٣) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ١٦٤/١ .

وعلله الأشمونى بأنه لم ينبه للعلم بأصالة الفعل وفرعيه الوصف ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف(١).

بل عده الفاكهى فى الوصف قليلا جدا قال :

« وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جداً وإن اشتركا فى الجواز وليسا متساويين فى الحذف كما توهمه عبارة الألفية » . (٢)

توكيد العائد المحذوف والعطف عليه ومجئ الحال منه :-

إذا حذف العائد المنصوب بشروطه فإن فى توكيده والعطف عليه خلاف نسب ابن هشام للأخفش منع ذلك قال ابن هشام فى الشرط الثالث من شروط الحذف :

« الثالث : أن لا يكون – أى المحذوف – مؤكَّدا وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش ، منع نحو الذى رأيت زيد أن يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه ؛ لأن المؤكدِّ مريد للطول ، والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى....

وتبع أبا على أبو الفتح فقال فى الخصائص : لا يجوز (الذى ضربت نفسه زيد) كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض – وهو الإلحاق بأحرنجم –

وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه(٣) أيضاً ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧١/٣ بتصرف .
(٢) شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ .
(٣) الكتاب ٦٠/٢ .

بتقديرهما صاحباى أنفسهما ، وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة ... » . (١)

وبينما ذكر ابن هشام اشتراط الأخفش عدم التوكيد نسب إليه الأشمونى جواز ذلك هو والكسائى ونسب المنع لابن السراج قال :

« أجازه الأخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة » . (٢)

أما مجئ الحال منه فقد اتفق على جوازه إذا كانت الحال مؤخرة نحو هذا الذى عانقت مجردا ، أى عانقته .

فإن كانت الحال متقدمة نحو هذا الذى مجردا عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام . (٣)

حذف العائد المجرور :-

أما العائد المجرور فإنه يتفق مع العائد المنصوب فى جواز حذفه وكثرته .

والعائد المجرور على نوعين : مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف أما المجرور بالإضافة فإنه يحذف بشرط أن ينجر بإضافته لصفة ناصبة له تقديرا نحو الذى أنا ضارب زيدا أى ضاربه .

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْفَتَّٰحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (٤) أى قاضيه (٥) وقول الشاعر: (٦)

---

(١) مغنى اللبيب ٦٩٨/٢ .

(٢) الأشمونى ١٧٢/١ .

(٣) المرجع السابق ١٧٢/١ بتصرف .

(٤) طه من الآية : ٧٢ .

(٥) شرح الكافية ٤٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧٢/١ ، شرح ابن عقيل للفية ابن مالك ١٧٣/١ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢٢٤/١ ، حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٢٤/١ .

(٦) البيت من الطويل وهو لسعد بن ناشب من بنى مازن ، وتلادى بكسر التاء ما تحبه أنت من مال وخصه لأن النفس أضن به ، وانثنيت انصرفت والشاهد قوله (طالبا) حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه أى طالبه وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، الأشمونى ١٧٢/١ ، العينى ١٧٢/١ .

ويَصُــغُر فــى عينِــى تِــلادِى إذا انثنــتْ

يمينــى بــإدراك الــذى كنــتُ طالبــا

أى طالبه ، وقوله : (١)

لَعَمْرُك ما تدْرِى الضواربُ بالحصى ∴ ولا زاجِــرتُ الطيرمَــا اللهُ صــانعُ

أى صانعه ، واستشهد له ابن هشام فى القطر بقول الشاعر : (٢)

ستُبْدِى لـك الأيـامُ مـا كُنْتَ جـاهلا ∴ ويأتِيـكَ بالأخبـارِ مـن لم تُـزَوَّدِ

أى ما كنت جاهله . (٣)

فإن كان الضمير مجرورا بإضافة غير وصف نحو جاء الذى وجهه حسن أو بإضافة العمل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس امتنع الحذف، وكذا إذا كان اسم مفعول من فعل متعد لمفعول واحد نحو جاء الذى أنا مضروبه ولو توافرت فيه شروط العمل لكون الضمير عمدة بنيابته عن الفاعل .

ومثل ابن مالك لإثبات الضمير فى هذا الموضع بقوله تعالى : ﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ (٤) .

وأما المجرور بالحرف:

فقد اشترط له الرضى أن يتعين حرف الجر حتى لا يلتبس قال الرضى :

---

(١) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة يرثى بها أخاه أربد والشاهد قوله صانع حيث حذف العائد المجرور بالإضافة إلى الوصف أى صانعه وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٥/١ .

(٢) البيت من الطريل لطرفة بن العبد البكرى من معلقته المشهورة والشاهد فيه قوله : ما كنت جاهلا حيث حذف العائد المجرور بالإضافة . قطر الندى صـ١٣١ .

(٣) قطر الندى صـ١٣١ .

(٤) الأحزاب من الآية : ٣٧ ، شرح التسهيل ٢٠٥/١ .

« أو ينجر[١] بحرف متعين وإنما شرط التعيين لأنه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً إذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ... » .[٢]

وطريقة تعينه عند الرضى أن يجر الموصول أو الموصوف به بنفس الحرف قال :

« ويتعين حرف الجر قياسا إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت أى به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ، ومثال الموصوف مررت بزيد الذى مررت » .[٣]

وهذا ما اشترطه ابن مالك ومثل له بقوله تعالى : ﴿ مَرْيَمَ ٱبْنَتَ ٱلْأَبْنَآءِ ﴾[٤] قال :

« ومثله قول الشاعر :[٥]

نُصَلِّى للذى صلتْ قُرَيشُ ∴ ونَعْبدُه وإن جَحَدَ العُمُومُ

أراد نصلى للذى صلت له فحذف العائد المجرور باللام . لأن الموصول مجرور بمثلها معنى ومتعلقا ، وكذا إذا كان أحد المتعلقين فعلا والآخر بمعناه كقوله :[٦]

وقَدْ كُنْتَ تَخْفَى حُبَّ سمراءِ حِقْبَةً ∴ فَبُح لان منها بالذى أنْتَ بائحٌ

---

(١) (أو) لتقسيم المجرور بين مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف .
(٢) شرح الكافية ٤٢/٢ ، ٤٣ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) المؤمنون من الآية : ٣٣ .
(٥) البيت من الوافر وأورده فى التسهيل والقطر وشرح الجمل وكذا معجم الشواهد العربية والشاهد قوله : للذى صلت قريش أى صلت له فحذف العائد المجرور بالحرف وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، قطر الندى صـ١٣٢ .
(٦) البيت من الطويل لعنترة بن شداد العبسى ، وسمراء اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء معناه مدة طويلة وانتصابها على الظرفية وأصلها فى اللغة تطلق على ثمانين عاما والشاهد بالذى أنت بائح حيث حذف العائد المجرور بالحرف ، وقد جر الموصول بحرف مثله وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٦/١ ، الأشمونى ١٧٣/١ ، العينى ١٧٣/١ .

وكذا لو كان الموصوف مجرورا بها كقوله : [١]

إن تُعْـنَ نفسُـك بـالأمر الـذى عُنِيَـت ∴ نفـوسُ قـومٍ سَمَوْا تظفـر بمـا ظفـروا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها » . [٢]

واشترط الفاكهى ألا يكون العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه فى لبس

فإن لم يتعين العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره ، أو جرا معا بغير حرف كجاء غلام الذى أنت غلامه ، أو لم يجر الموصول أصلا كجاء الذى مررت به ، أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به وكانت إحدى الباءين للسببية والأخرى للالصاق ، أو لفظا ومعنى لا متعلقاً نحو زهدت فى الذى رغبت فيه ، أو كان محصورا كمررت بالذى ما مررت إلا به ، أو نائبا عن الفاعل كمررت بالذى مُرَّ به ، أو كان حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف . [٣]

فإن حذف العائد خاليا من تلك الشروط فقد خرجه ابن مالك على القليل قال فى التسهيل : « وقد يحذف المجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف »[٤] .

وقال فى شرحه :

« ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلا ، ومنه قول حاتم :

ومـن حسـد يَجُـورُ علَّـى قـومى ∴ وأى الـدهرِ ذو لم يحسـدونى[١]

---

(١) البيت من البسيط قال فى التسهيل لم أعثر على قائله والشاهد فى قوله بالذى عنيت فحذف العائد المجرور بالحرف لجر الموصول بنفس الحرف . شرح التسهيل ٢٠٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ .

(٣) شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٢٤/١ ، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧٣/١ بتصرف، حاشية الخضرى ٨٢/١ .

(٤) ٢٠٣/١ .

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقا كقول الشاعر : [٢]

وإن لسـانيِ شُـهْدَةٌ يُشْـتقى بهـا ∴ وهُـوَّ علـى مـن صَـبَّه اللـهُ علقـمُ

أراد من صبه الله عليه » . [٣]

وحكم الأشمونى على هذين البيتين بالشذوذ.[٤]

كيفية حذف العائد المجرور بالحرف وآراء النحاة فيها :-

مما لا شك فيه أنه إذا حذف المجرور فلابد من حذف الجار إذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور .

ومذهب الكسائى فى مثله التدرج فى الحذف وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه .

ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حذف جر الجر قياساً فى كل موضع ، والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها . [٥]

---

(١) البيت من الوافر ، وذو بمعنى الذى وهى ذو الطائية وصلتها جملة لم يحسدونى وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور مع كون شروطه لم تكتمل وهذا شاذ وقيل قليل نادر وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٦/١ ، الأشمونى ١٧٤/١ ، العينى ١٧٤/١ .

(٢) البيت من الطويل لرجل من همدان لم يسم وشهدة بضم الشين العسل المشمع وهوَّ بتشديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تأويل مر وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور مع اختلاف المتعلق إذ التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه وهذا شاذ وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، الأشمونى ١٧٤/١ ، العينى ١٧٤/١، الدرر ٣٨/١ ن حاشية الخضرى ٨٣/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ .

(٤) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧٤/١.

(٥) شرح الكافية ٤٣/٣ .

ومقتضى قول الكسائى بحذف حرف الجر أولا فيصير منصوبا فيصح الحذف أنه ينكر حذف المجرور وبذلك يجوز على مذهبه الذى مررت زيد مع كون الحرف غير متعين لجواز مررت به وله ومعه باعتبار التدرج فى الحذف إذ يصير حذفا للمنصوب بينما يفهم من رأى سيبويه والأخفش أنهما حذفا دفعة واحدة وسوغ الحذف استطالة الصلة .

قال الصبان :

« تظهر فائدة الخلاف فى نحو : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[1] أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسي ؛ لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول ، بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف » . [2]

ولنا هنا أن نقول إنه إنما اشترط جر الموصول بنفس الحرف حتى يتعين الجار المحذوف قال الرضى :

« ويتعين حرف الجر قياسا إذا جر الموصول أو مصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان ... » . [3]

وغير ذلك من النصوص التى تؤكد ذلك وهنا معلوم أن المبشر به لا يجر إلا بالباء فتعين المحذوف دون أن يجر الموصول فكان المصير إليه أولى قال الخضرى :

---

(١) الشورى من الآية : ٢٣ .
(٢) حاشية الصبان ١٧٤/١ .
(٣) شرح الكافية ٤٢/٢ .

« لكن أنت خبير بأن المبشر به لا يجر إلا بالباء ، فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره يبشر فيه يأباه أن مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخريج الآية على هذا أولى فتأمل » . (١)

وذكر الشيخ يس أن الشروط المنصوص عليها للحذف إنما هى للحذف القياسي أما الآية محل الاستشهاد فلتعيين الحرف يكون جائزا سماعا لا قياسا قال :

« واعلم أن هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ (٢) حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول ؛ لأن الحذف فيه جائز غير قياسى ، وإنما كان جائزا لأن الحرف متعين ، والحرف إذا كان متعيناً جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك.

ونازعه أبو حيان بأنهم إنما ذكروا ذلك فى الخبر لا الصلة فلا يذهب إليه إلا بسماع ، ولا ينبغى القياس .

وذهب يونس ومن تبعه إلى أن (الذى) فى الآية موصول حرفى ولا حذف ، وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لأن الضمير عبارة عن الموصول ، والجار لهما من جهة المعنى واحد ، فإذا حذف الجار مع المجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وما كأنه بدل عنهما » . (٣)

فقول يونس ومن تبعه هو من الموصول الحرفى أى لا ضمير له وذلك لكونه يرى أن جر الموصول المفقود هنا ليس لتعيين حرف الجر فقط بل لكونه كالبدل من المحذوف .

(١) حاشية الخضرى ٨٣/١ .
(٢) الشورى من الآية : ٢٣ .
(٣) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٢٤/١ .

الفصل الثانى

الهاء المختلف فيها بين الاسمية والحرفية

هاء إياه بين الاسمية والحرفية :-

لما كان الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدى معناه كلما أمكن ذلك[١] فإذا تعذر[٢] أن يأتى متصلا خلفه الضمير المنفصل .

وقد خلف ضمير النصب عند الانفصال (إيا) مضافا إليها ما يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب .

قال سيبويه :

« اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التى فى رأيتك ... والهاء التى فى رأيته ... فإن قدرت على شئ من هذه الحروف فى موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع » .[٣]

والذى يعنينى هنا لاتصاله بصميم البحث هو الهاء من إياه من حيث كونها ضميرا أو حرفا دالاً على الغيبة أو أن ضمير النصب للغائب هو (إياه) بكمالها .

وقد تعددت الآراء وكثر اختلاف العلماء فى ضمير النصب المنفصل قال ابن يعيش :

« اعلم أن هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه » .[٤]

---

(١) باستثناء المسائل التى يجوز فيها الاتصال والانفصال من نحو سلنيه وسلنى إياه .

(٢) وذلك فى عدة مواضع نص عليها النحاة منها ضرورة الشعر وتقدم الضمير على عامله لداع كالحصر نحو : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة من الآية: ٥ ٍ] أو كون عامله اللفظى محذوفا نحو إياك والكذب .

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢ .

(٤) شرح المفصل ٩٨/٣ .

فمنهم من ذهب إلى أن (إيا) هى الضمير وأن ما بعده من اللواحق حروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة .

وهذا المفهوم من مذهب سيبويه كما يتضح من نصه السابق وقال أيضاً :

« لأن إيا وأنت علامتا الإضمار » . (١)

ونسبه ابن جنى لأبى الحسن قال :

« فأما الهاء فى (إياه) فهى على مذهب أبى الحسن حرف جاء لمعنى الغيبة كما أن الكاف فى إياك عنده حرف جاء لمعنى الخطاب » . (٢)

ونسبه السيوطى للفارسى أيضا ، وعزاه صاحب البديع للأخفش وكذا ابن يعيش .

وقال أبو حيان : وهو الذى صححه شيوخنا . (٣)

وإليه ذهب الزمخشرى وابن يعيش وابن هشام والصبان(٤) قال الزمخشرى :

« والحروف التى تتصل بإيا من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه » . (٥)

وقال ابن يعيش :

« هو أسد الأقوال إذا أمعن النظر » . (٦)

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢ .
(٢) سر صناعة الأعراب ٢ ، ٢٢٢ .
(٣) همع الهوامع ٦١/١ ، الكواكب الدرية ٥٣/١ .
(٤) حاشية الصبان ١٩٢/٣ .
(٥) المفصل بشرح ابن يعيش ٩٨/٣ .
(٦) شرح المفصل ٩٨/٣ .

وقال ابن هشام فى الهاء المفردة :

« الثانى أن يكون حرفا للغيبة وهى الهاء فى (إياه) فالحق أنها حرف لمجرد الغيبة ، وأن الضمير (إيا) وحدها » . (١)

وذهب الخليل إلى أن (إيا) ضمير النصب يليه دليل ما يراد به اسما مضافا إليه قال سيبويه :

« قال الخليل : لو أن رجلا قال : إياك نفسِك لم أعنفه ، لأن هذه الكاف مجرورة

وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول(٢): إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » . (٣)

والمفهوم من هذا النص أن الخليل استدل على اسمية الكاف فى ذلك بأنه يجوز توكيدها من نحو : إياك نفسك ، ويجوز وقوع الظاهر مخفوضاً بالإضافة موقعها (الشواب) وبناء على ذلك فهى اسماء .

ونسبه ابن يعيش للخليل وللمازنى أيضا كما نسبه ابن مالك للخليل والمازنى والأخفش واختاره ابن مالك قال :

« وهو الصحيح » . (٤)

ورد ابن يعيش هذا المذهب بأنه فاسد . قال :

« وهو قول فاسد ، لأنه إذا سلم أنه مضمر لم يكن سبيل إلى إضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الإضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصا ، وما أضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويل التنكير...

---

(١) مغنى اللبيب ٤٠١/٢ ، شذور الذهب صـ١٣١ .

(٢) مثل عربى ينسب لعمر بن الخطاب وهو يذكر فى كتب النحو مثالا للتحذير الشاذ .

(٣) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٤٥/١ ورد كون هذه اللواحق حروفا بستة أمور لا يتسع البحث لذكرها .

والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال فلا يمكن إضافتها وأما قولهم وإيا الشواب فمحمول على الشذوذ ، وذلك أسهل من القول بإضافة المضمر ، أما قوله لو أن قائلا قال إياك نفسك لم أعنفه فليس ذلك رواية رواها عن العرب ولا محض إجازة بل هو قياس على ما رواه من قولهم وإيا الشواب ، وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ولم تكثر ولم يجز القياس عليها فلم يجز إياك وإيا الباطل ولم يستحسن الجميع إضافة هذا الاسم إلى الظاهر » . (١)

ورده أبو حيان بأن (إيا) لو كانت مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما أدعوا إضافتها إليه والمبنى إذا لزم الإضاف أعرب كأى ، بل أولى لأن إيا لا تنفك عن الإضافة وأى قد تنفك عن الإضافة » . (٢)

ونسب صاحب الإنصاف وابن يعيش وابن مالك والسيوطى للزجاج(٣) القول بأن إيا اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده ، وأخذوا يدللون على عدم صحته فقال ابن الأنبارى :

« وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنها فى موضع جر بالإضافة » . (٤)

ثم قال فى إبطال هذا الرأى :

---

(١) شرح المفصل ١٠٠/٣ ، الهمع ٦١/١ .

(٢) همع الهوامع ٦١/١ ، ارتشاف الضرب ٩٣٠/١.

(٣) ونسبه أبو حيان للخليل قال: ذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور إلى أن إيا اسم ظاهر واللواحق ضمائر أضيف إليها إيا فهن فى موضع خفض بالإضافة ارتشاف الضرب ٩٣٠/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٩٣٠/١.

« وأما من ذهب إلى أنه مظهر فباطل ، لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمر.... » . (١)

وبالرجوع إلى معانى القرآن وإعرابه نجد أن الزجاج سماه اسم للمضمر المنصوب ولا يعنى ذلك أنه يقصد كونه اسما ظاهرا قال فى قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (٢) :

« وموضع إياك نصب بوقوع الفعل عليه وموضع الكاف فى (إياك) خفض بإضافة (إيا) إليها ، وإيا اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات نحو إياك ضربت وإياه ضربت وإياى حدَّثت ، ولو قلت (إيا زيد) كان قبيحا لأنه خص به المضمر وقد روى عن بعض العرب رواه الخليل : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ....

والدليل على إضافته قول العرب : « إذا بلغ ... » يا هذا وإجراؤهم الهاء فى إياه مجراها فى عصاه » . (٣)

وهذا النص للزجاج ينفى ما ينسب إليه من كون إيا عنده اسما ظاهراً حيث قال اسم للمضمر المنصوب ، وعلى ذلك فهو على مذهب الخليل ومما يؤكد ذلك أنه قال فى أول النص « وموضع إياك نصب بوقوع الفعل عليه» والموضع إنما يكون للمبنيات ولو كان اسما ظاهرا لم يكن هناك سبب لبنائه وقوله اسم للمضمر المنصوب هو نفسه لو قلنا (هو) اسم للمضمر المرفوع وقد استخدم الأنبارى هذا التعبير ولم يعن به أنه اسم ظاهر قال :

« وذهب الخليل بن أحمد إلى أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء » . (٤)

---

(١) الإنصاف ٦٩٧/٢ .

(٢) سورة الفاتحة من الآية : ٥ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١ .

(٤) الإنصاف ٦٩٥/٢ .

ولم يقصد بها أن الخليل يرى كونها اسما ظاهرا فما الفرق بين هذا التعبير وبين قول الزجاج اسم للمضمر المنصوب ؟!

أما مناظرته بين الهاء فى إياه والهاء فى عصاه إنما هى مناظرة للضمير فقط وليس بين إيا وعصا كما يتضح من كلامه وربما كانت هذه المناظرة وإطلاقه كلمة اسم للمضمر كان لهما الأثر فى نسبة ما نسب إليه .

ونسب الأنبارى للكوفيين[١] القول بأن الكاف والهاء والياء فى (إياك وإياه وإياى) هى الضمائر المنصوبة ، وأن (إيا) عماد وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، وذهب بعضهم إلى أن (إياك) بكماله هو الضمير .[٢]

وعرف الصبان العماد بأنه حرف زائد يعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل .[٣]

وقد رجحه الرضى عند الكلام عن أصل الضمير المرفوع أنت وقول بعضهم أنه التاء دعمت بـ (أن) لتستقل قال : « كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان فى إياك وأخواته وهو أن الكاف المتصرفة كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا إيا عماد لها فالضمائر هى التى تلى إيا وإيا عماد وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب » .[٤]

ورد الزجاج كون (إياك) بكماله هو الضمير فقال :

(١) نسبه السيوطى للفراء همع ٦١/١ .
(٢) الإنصاف ٦٩٥/٢ م ٩٨ .
(٣) حاشية الصبان ١١٥/١ .
(٤) شرح الكافية ١٠/٢ .

« ومن قال إن (إياك) بكماله الاسم ، قيل له : لم نر اسما للمضمر ولا للمظهر يضاف وإنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد » .[1]

أى يقال إياه وإياها ... فتبقى إيا ويتغير ما بعدها وهو يعتبره جزءاً منها.

الخلاصة :-

اختلف قول النحاة فى الهاء من إياه فمنهم من ذهب إلى أنه حرف يدل على الغيبة جئ به لتمييز ضمير النصب لما اتحد لفظه مع المتكلم والمخاطب والعائب ، ومنهم من ذهب إلى كونه اسما مضمرا أضيف إلى (إيا) التى هى ضمير النصب ونسب إلى الزجاج أن (إيا) اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده وعلى ذلك يكون ما بعده اسما مضمرا ولم يثبت ذلك عن الزجاج فيما قرأت بل سماه اسما للمضمر المنصوب .

ومنهم من قال أن الضمير هو الهاء وإيا عماد ، ومنهم من قال (إياه) بكمالها ضمير نصب وعلى ذلك تكون الهاء جزء كلمة .

❀❀❀❀

(١) معانى القرآن وإعرابه ٤٩/١ .

الفصل الثالث
الهاء الحرفية (هاء التأنيث)

هاء التأنيث ورأى النحاة فى تعينها:ـ

لما كان المذكر أصلا[1] والمؤنث فرعا عليه استغنى الأصل عن علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق، واحتاج المؤنث لفرعيته إلى علامة تدل عليه.

ومن العلامات الدالة على التأنيث هاء التأنيث، وإنما يطلق عليها هاء التأنيث باعتبار الوقف عليها، وهكذا سماها سيبويه قال:

« هذا باب هاءات التأنيث ».[2]

وقال أبو بكر ابن الأنبارى:

« وأما الهاء فإنها فاصلة بين المذكر والمؤنث، كقولك قائم وقائمة وقاعد وقاعدة، وطلحة وحمزة وثمرة، وتكون فى الوقف عليها وفى الخط هاءاً، وفى الدرج تاءا ».[3]

وقد عدها ابن هشام ضمن أوجه الهاء المفردة حيث قال:

« الخامس: هاء التأنيث نحو رحمهْ، فى الوقف ».[4]

وهذه الهاء تكون فى الوصل تاء ومن هنا عدها البصريون الأصل وإنما تبدل منها الهاء فى الوقف.

وذهب الكوفيون إلى أن الهاء الأصل والتاء مبدلة منها قال ابن يعيش:

---

(١) الكتاب ٣/٢٤١.

(٢) المرجع السابق ٣/٢٢٠.

(٣) المذكر والمؤنث ١٩٨، ١٩٩.

(٤) مغنى اللبيب ٢/٤٠٢.

« وفى هذه التاء مذهبان أحدهما: وهو مذهب البصريين أن التاء الأصل والهاء بدل منها.

والثانى: وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هى الأصل.

والحق الأول، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير ».[1]

وذهب مذهب البصريين الفراء من الكوفيين قال:

« إنما وقفوا فى أخت وبنت على التاء، ولم يقفوا على الهاء؛ لأن الحرف الذى قبل التاء ساكن، وكل حرف يسكن ما قبله ينوى به الابتداء والاستئناف، فلما كان فيه هذا المعنى أخرج على أصله؛ لأن التاء هى الأصل، والهاء داخلة عليها.

والدليل على هذا أنك تقول: قامت وقعدت، فتجد هذا هو الأصل الذى يبنى عليه قائمة وقاعدة، وترى التاء ثابتة فى الأصل والهاء ثابتة فى الفرع؛ فلذلك وقفوا على التاء فى أخت، ولأنها أخرجت عن الأصل لما سكن ما قبلها، ووقفوا على الهاء فى طلحة؛ لأنها لما تحرك ما قبلها كانت فرعا».[2]

ونسب الرضى القول بكونها فى الأصل تاء لسيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة وعلله عندهم بقوله:

« لكنها تقلب فى الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين: الاسمية والفعلية أو بين الاسمية التى للتأنيث كعفرية والتى لغيره كما فى عفريت وعنكبوت، وإنما قلبت هاء لأن فى الهاء همسا ولينا

(١) شرح المفصل ٨٩/٥، سر صناعة الإعراب ١٧١/١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأبنارى صـ٢٠٠.

أكثر من التاء، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ولذلك تزاد الهاء فى الوقف فيما ليس فيه – أعنى هاء السكت ».[1]

وقد حمل الكوفيين إلى القول بأن أصلها الهاء ما بين الهاء والألف من مشابهة مع كون الألف من علامات التأنيث قال الرضى:

« وقال الكوفيون الهاء أصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للألف. وليس بشئ؛ لأن التاء فى الوصل والهاء فى الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف».[2]

ونسبه الرضى فى شرح الشافية لثعلب معللا إياه عنده بعلة أخرى وهو أنها لو خليت فى الوصل هاء وهو أصلها التبست عند التنوين بهاء المؤنث قال:

« وقال ثعلب: إن الهاء فى تأنيث الاسم هو الأصل وإنما قلبت تاء فى الوصل إذ لو خليت هاء لقيل: رأيت شجرهاً بالتنوين، وكان التنوين يقلب فى الوقف ألفا كما فى (زيدا) فيلتبس فى الوقف بهاء المؤنث، فقلبت فى الوصل تاء لذلك، ثم لما جئ إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء ».[3]

أما ابن مالك فقد أطلق عليها هاء فى باب الممنوع من الصرف، ثم أطلق عليها تاء فى باب التأنيث قال فى الأول:[4]

كـــذا مؤنـــث بهـــاء مطلقـــا وشـــرط منـــع العـــار كونـــه ارتقـــى

فـــــوق الـــــثلاث.....

وقال فى الثانى:[5]

(١) شرح الشافية ٢/٢٨٨.

(٢) شرح الكافية ٢/١٦١.

(٣) شرح الشافية ٢/٢٨٩.

(٤) ألفية ابن مالك بشرح الأشمونى ٣/٢٥٢.

(٥) المرجع السابق ٤/٩٤، ٩٥.

علامــة التأنيــث تــاء أو ألــف وفــى أســام[1] قــدَّروا التــا كــالكتف

مما حمل الأشمونى على الاستدراك على البيت الأول فى التنبيه السابع بقوله:

« الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء، فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء، والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف، وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل فى التسهيل ».[2]

وحقيقة الأمر أن ابن مالك عندما أطلق عليها التاء فى باب التأنيث إنما يقصد مطلق علامة على التأنيث فيشمل بذلك التاء الساكنة فى الفعل والمتحركة فى الاسم قال الأشمونى فى باب التأنيث:

« وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء مبدلة فى الوقف فرعها وعكس الكوفيون ».[3]

وحكى الفراء عن الطائيين الوقف على كل تاء للمؤنث بالتاء قال ابن الأنبارى:

« قال الفراء: والطائيون يقفون على كل تاء للمؤنث بالتاء، ولا يقفون بالهاء، فيقولون: هذا طلحت، وهذا حمزت وأنشد بعضهم:[4]

*** حداء غبراء كظهر الحَجَفَت * ».**[5]

---

(١) جمع اسم.

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣/٢٥٥.

(٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤/٩٥.

(٤) هذا بيت من مشطور الرجز لسؤر الذئب كما فى لسان العرب وشرح الشافية وروايتها فيهما:

*** بل جوز تيهاء كظهر الحجفت *** =

= وكذا فى الخصائص ومفازة جدَّاء: يابسة، والحجفة الترس من الجلد قال عبد القاهر يقولون: تيهاء كظهر المجن – يريدون الملاسة، ويريد أنها ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسة، وجداء منصوب بفعل محذوف يفسره قطعتها بعده، والشاهد فيه الوقوف بالتاء إجراء للوقف مجرى الوصل وهو من شواهد اللسان مادة (ح ج ف)، الخصائص ١/٣٠٥، شرح الشافية ٢/٢٧٧، المذكر والمؤنث لابن الأنبارى صـ٢٠٠.

(٥) المذكر والمؤنث صـ٢٠٠.

اختيار موضع الهاء من الكلمة:ـ

اهتم العرب بالمعانى اهتماما كبيرا حتى كان بعض الكلم واجب الصدارة ليدل من أول الأمر على المعنى المقصود منه، ومن هذا المنطلق اهتموا بالحروف الدالة على المعانى فقدموها كحروف المضارعة أوسطوها كألف التكسير وياء التصغير، وإنما كانوا يقصدون بذلك أن تبتعد عن الأطراف التى هى محل الحذف والتغيير.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب علينا أن نوضح لم تأخرت هاء التأنيث فوقعت طرفا ؟

أجاب عن ذلك ابن جنى فى باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى قال:

« وعلى هذا حشوا بحروف المعانى فحضوها بكونها حشوا، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف، وذلك كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ودريهم وقماطر وقميطر...

فإن قلت: فقد نجد حرف المعنى آخرا، كما نجده أولا ووسطا وذلك تاء التأنيث... فما ذلك؟

قيل: ليس شئ مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مقنع، وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت فى طلحة وبابها آخرا من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو، وما مذكره، فجاءوا بصورة التذكير، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث، فجمعوا بين الأمرين، ودلوا على الغرضين، ولو جاءوا بعلم التأنيث حشوا لانكسر المثال، ولم يعلم تأنيث أى شئ هو ».[1]

ويمكن أن نضيف إلى ما ذكره ابن جنى أن الهاء فى تقدير الانفصال فهى بمنزلة اسم ضم إلى اسم كما عبر سيبويه ومن هنا وقعت طرفا قال سيبويه:

(١) الخصائص ١/٢٢٦، ٢٢٧.

« الهاء ليست عندهم فى الاسم، إنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسما واحدا نحو حضرموت...

ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط ولا الأربعة بالخمسة لأنها بمنزلة عشر وموت[1] وكرب فى معد يكرب ».[2]

وهذا الأمر قد منحها قوة بحيث لا تحذف إلا لوجود علامة تأنيث أخرى[3] كما هو الحال فى المجموع بالألف والتاء من نحو مسلمة ومسلمات وكالنسب إلى ما فيه الهاء كفاطمة وفاطمى حتى لا يجتمع علامتا تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، وكذا وقع التصغير على ما قبلها نحو حنبظلة.

وحسبى هنا أن أوضح الحكمة من اختيار موقعها من الكلمة مع الإشارة إلى أنها احتفظت بحقها فى آداء معناها حيث كانت فى تقدير الانفصال.

ما اختصت به الهاء:ـ

لما كان وضع الهاء على العروض[4] والانفكاك اختصت بجواز حذفها لفظا مع تقدير وجودها قال الرضى:

(١) يشير بهذين العجزين إلى ما ذكره قبل (وخمسة عشر حضرموت).

(٢) الكتاب ٣/٢٢٠.

(٣) ذكر ابن جنى فى الخصائص بابا لطيفا سماه التراجع عند التناهى: ذكر فيه أن الاسم إذا كان مؤنثاً وأريد تأنيثه رجع به إلى التذكير ثم أنث وذكر فيه أنه إذا أريد تأنيث قائمة ومسلمة رجع به إلى التذكير ثم جمع بالألف والتاء. الخصائص ١/٢٤٥.

(٤) هذا هو الأصل، وقد تلزم كما فى العلم المؤنث كفاطمة، أو لتأكيد التأنيث كناقة ونعجة. شرح الكافية ١/٤٨.

« ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظا وتقدر بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها فى التصغير نحو هنيدة وقديرة.

وأما الزائد عن الثلاثى فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثى، إذ هو الأصل، وقد يرجع التاء فيه أيضا شاذا نحو قديديمة ووريئة...

وتاء التأنيث فى الاسم أصل وما فى الفعل فرعه؛ لأنه يلحق الفعل لتأنيث الاسم أى فاعله، وأصل العلامة أن تلحق كلمة هى علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفا بتحملها للحركات وبانقلابها فى الوقف هاء».[1]

وقال الأشمونى:

« اعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف؛ لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف، فإنها تلتبس بغيرها[2] فيحتاج إلى تمييزها ».[3]

يفهم من النصوص السابقة أن الهاء اختصت بعدة أمور هى:

١- أنها فى تقدير الانفصال فهى بمنزلة كلمة انضمت إلى أخرى.

٢- اختصت من جملة العلامات بجواز حذفها لفظا وتقديرها.

٣- أنها أكثر تصرفا مما تلحق بالفعل حال تأنيث فاعله وذلك لتحملها الحركة وانقلابها فى الوقف هاء.

٤- أنها أظهر دلالة على التأنيث من الألف؛ لأنها لا تلتبس بخلاف الألف.

---

(١) شرح الكافية ١٦١/٢، حاشية الخضرى ١٤٥/٢.

(٢) أى تلتبس بألف الإلحاق كأرطى، أو لتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى.

(٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٤/٤، همع الهوامع ١٧٠/٢.

حكم هاء التأنيث فى التثنية والجمع:

تحددت سلامة هاء التأنيث فى المثنى والمجموع بالألف والتاء تبعا لكراهية الجمع بين علامتى تأنيث، فلما كان المجموع بألف وتاء يشتمل على علامة تأنيث كرهوا الجمع بين علامتى تأنيث وقد ذكر ذلك ابن جنى فى باب سماه الامتناع من نقض الغرض قال فيه:

« ومن ذلك امتناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه، حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا: مسلمات، ولم يقولوا: مسلمتات؛ لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها. وذلك أن إلحاق علامة التأنيث إنما هو ليخرج المذكر قبله إليه وينقله إلى حكمه، فهذا أمر يجب عنه وله أن يكون ما نقل إلى التأنيث قبل نقل إليه مذكرا، كقائم من قائمة وظريف من ظريفة. فلو ذهبت تلحق العلامة العلامة لنقضت الغرض. وذلك أن التاء فى قائمة قد أفادت تأنيثه، وحصَّلت له حكمه فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى فتول: قائمتات لنقضت ما أثبت من التأنيث الأول، بما تجشمته من إلحاق علم التأنيث الثانى له؛ لأن فى الثانى إيذانا بأن الأول به لم يكن مؤنثا، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه، وهذا هو النقض والبداء البتة ».[1]

وقال ابن الأنبارى:

« ألا ترى أن الأصل أن تقول فى جمع مسلمة مسلمتات وصالحة صالحتات إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث كرهوا أن يجمعوا بينهما؛ لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجمع فى اسم واحد علامتا تأنيث فحذفوا الأولى فقالوا مسلمات وصالحات.

وكان حذف الأولى أولى؛ لأن فى الثانية زيادة معنى، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على التأنيث والجمع، وهى حرف الإعراب، فلما كان فى الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى».[2]

---

(١) الخصائص ٢٣٨/٣.

(٢) الإنصاف ٤٣/١ اللمع صـ١٠٦، ١٠٧، المقتصد ٢٠٤/٢.

وقال ابن مالك:

« إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفا ولا همزة ممدودة مبدلة كقولك فى مسلمة وجارية وعرقوة وقارئة وقراءة: مسلمات وجاريات وعرقوات وقارئات وقراءات... ».[1]

أما فى التثنية فلعدم اشتمال علامة التثنية على علامة تأنيث فإنها لا تحذف[2] ولكن مع فقدها للوقوف عليها بأن تلتها علامة التثنية تقلب تاء قال ابن يعيش:

« ولا فرق فى ذلك بين المذكر والمؤنث، فإن كان فى المؤنث علامة تأنيث فإنها تثبت ولا تحذف كما حذفت فى الجمع نحو مسلمات وصالحات بل تأتى بها فتقول قائمتان وقاعدتان فتثبت التاء لما ذكرته[3] ولأن التاء علم التأنيث فلو حذفت لالتبس بالمذكر وليس كذلك الجمع فى مثل مسلمات وقائمات؛ لأن التاء الثانية تغنى عنها فى الدلالة ».[4]

وخلاصة الأمر أن هاء التأنيث حذفت فى الجمع بما فى الجمع من علامة للتأنيث ولم تحذف من المثنى لعدم وجود علامة فيه ولكونه فى معنى العطف كما يتضح ذلك من النصوص السابقة.

حكم هاء التأنيث من حيث المنع من الصرف:

(١) شرح التسهيل ٩٦/١، همع الهوامع ٢٣/١.

(٢) حذفت شذوذا فى خُصيان وأليان والقياس خُصيتان وأليتان لأن الواحدة خصية وألية. شرح المفصل ١٤٣/٤، همع الهوامع ٤٣/١، النهاية فى شرح الكفاية ٥٠٠/٢.

(٣) أى من كون التثنية فى معنى العطف، فكما لا يتغير المعطوف عليه فى حال العطف فكذا لا يتغير فى حال التثنية.

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٤، همع الهوامع ٤٣/١.

لما كانت علة المنع من الصرف مشابهة الاسم لفرعيه الفعل من حيث كون الفعل فرعا على الاسم فى اشتقاقه من المصدر[1] وهذه فرعية ترجع إلى اللفظ، ومن حيث احتياجه إلى الفاعل وهذه فرعية ترجع إلى المعنى، فإن الاسم يمنع من الصرف إذا شابه الفعل فى هاتين الفرعيتن – أعنى فرعية ترجع إلى اللفظ وفرعية ترجع إلى المعنى – أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين.[2]

والأصل فى الاسم التذكير، ولذا لم يحتج إلى علامة تميزه وكذا التنكير قال سيبويه:

« فالتذكير أول وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة هى أشد تمكنا من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم فالأول هو أشد تمكنا عندهم ». [3]

ولما كان الأمر كذلك كان التأنيث والتعريف فرعيتان تمنع الاسم من الصرف، فقد منع الاسم من الصرف إذا كان علما بهاء التأنيث يقول سيبويه:

« اعلم أن كل هاء كانت فى اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة ». [4]

فسيبويه يبين بهذا النص أن ما كان فيه الهاء يشترط فيه للمنع من الصرف العلمية، وإنما اشترط سيبويه العلمية لكون التأنيث المعتد به فى المنع من الصرف إنما هو التأنيث اللازم كما نص عليه الزمشخرى فى مفصله قال:

« وإنما تصير الهاء لازمة مع العلمية من حيث كانت العلمية تجعل الكلمة مصونة عن النقصان[5] وبذلك تلزم التاء ». [6]

---

(١) هذا على مذهب البصريين وهو الصحيح.

(٢) العلة التى تقوم مقام العلتين هى ألف التأنيث مقصورة وممدودة وصيغة منتهى الجموع.

(٣) الكتاب ٣/٢٤١.

(٤) الكتاب ٣/٢٢٠.

(٥) إلا فى ترخيم كما يحذف الحرف الأصلى.

(٦) ١/٥٨.

قال ابن يعيش:

« وإنما المانع من الصرف التأنيث اللازم، فإن سمى بشئ مما ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجز سقوطها ».(١)

وعلله الرضى بأن التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة.(٢)

وقال الرضى:

« والتأنيث بالتاء على ضربين أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة أو مؤنثا حقيقا كعزة أو لا هذا ولا ذاك كغزة فالعلمية شرط تأثيره متختما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الأصلى والتأنيث بالتاء، فالخلل لم يجئ إلا من التأنيث؛ لأن شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل، وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث فى الأصل على العروض تقول فى قائمة قائم فلم يعتديا بالعارض ».(٣)

وقال فى التصريح:

« لم تؤثر فى الصفة نحو قائمة لأنها فى حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها ».(٤)

وقال الأشمونى:

« وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ».(٥)

---

(١) شرح المفصل ٥٩/١.

(٢) شرح الكافية ٤٩/١.

(٣) شرح الكافية ٤٨/١.

(٤) شرح التصريح ٢١٧/٢.

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٥٣/٣.

الفرق بين هاء التأنيث وألفه فى المنع من الصرف:-

احتاجت هاء التأنيث التى هى فرعية فى اللفظ إلى فرعية أخرى فى المعنى وهو كون الكلمة التى بها الهاء علما ليتحقق بذلك لزومها الذى تحقق به مع العلمية علتا المنع من الصرف.

بينما تمنع ألف التأنيث مطلقا من الصرف أى مقصورة وممدودة سواء فى نكرة كذكرى وصحراء أم فى معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مثلت أم جمع كجرحى وأصدقاء، اسم كما مر أو صفة كحبلى وحمراء.

وإنما استقلت ألف التأنيث بالمنع من الصرف لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لكون الألف لازمة لما هى فيه يقول سيبويه:

« اعلم أن كل هاء كانت فى اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة.

قلت: فما باله انصرف فى النكرة، وإنما هذه للتأنيث وهلا ترك صرفه فى النكرة كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث ؟

قال: من قبل أن الهاء ليست عندهم فى الاسم، وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسما واحدا نحو حضر موت، ألا ترى أن العرب تقول فى حبارى حُبَيِّر وفى جحجبى جُحَيْجِب، ولا يقولون فى دجاجة إلا دجيجة ولا في قرقرة إلا فريقره كما يقولون فى حضرموت وفى خمسة عشر خميسة عشر فجعلت هذه الهاء بمنزلة هذه الأشاء.

ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط... وإنما تلحق بناء المذكر ولا يبنى عليها الاسم كالألف ».[1]

وعلله ابن الأنبارى ببعد ما فيه الألف عن مذكره قال:

(١) الكتاب ٣/٢٢٠.

« والفرق بين الألف والهاء أن الذى فيه الهاء خرج بها من التذكير إلى التأنيث والأصل التذكير، وذلك أنك تقول: قائم وقائمة وجالس وجالسة فتكون الهاء مزيدة على بناء المذكر، والذى فيه ألف التأنيث هو مصوغ للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الإجراء فى المعرفة والنكرة لبعده من المذكر الذى هو الأصل، ألا ترى أن قائمة على بناء قائم وحمراء ليست على بناء أحمر وعطشى وسكرى ليستا على بناء عطشان وسكران».[1]

وقال فى أسرار العربية:

« وأما ما كان آخره ألف التأنيث، فإنما لم ينصرف لأنه مؤنث وتأنيثه لازم، فكأنه أنث مرتين، فلهذا لا ينصرف لأن العلة فيه قامت مقام علتين».[2]

وقد عبر عنه الزمخشرى بتكرار السبب الواحد.[3]

قال ابن يعيش:

« إنما كان هذا التأنيث وحده كافيا فى منع الصرف؛ لأن الألف للتأنيث وهى تزيد على تاء التأنيث قوة[4] لأنها يبنى معها الاسم وتثير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران سكرى وأحمر حمراء فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست التاء كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة...

فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذى ذكرناه كانت لها مزية على التاء فصارت مشاركتها لها فى التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان ».[5]

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى صـ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) صـ٣١١.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٥٨/١.

(٤) تزيد الألف على التاء قوة فى المنع من الصرف لا فى الدلالة على التأنيث وأما فى الدلالة على التأنيث فالتاء أقوى لأنها لا تلتبس بخلاف الألف فإنها تلتبث.

(٥) شرح المفصل ٥٩/١.

والعبرة فى هاء التأنيث كما يفهم من النصوص السابقة باعتبار أصلها على العروض، وإلا فإنها صارت بالعلمية لازمة قال الرضى:

« فإن قيل فإذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة أنه قائم مقام سببين كالألف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا تكون سببا قلت: لما ذكرنا من أن وضع التاء فى الأصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الألف التى وضعها على اللزوم ».[1]

وذهب فى التصريح إلى أن وجود ألف التأنيث فى الكلمة علة لزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية قال:

«وهو الذى عبر عنه الزمخشرى فى مفصله بتكرار السبب الواحد».[2]

وقد اعترض عليه الشيخ يس بأن المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون فى العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى، وتنزيل اللزوم منزلة تأنيث ثان لا يوافق ذلك.[3]

(١) شرح الكافية ١/٤٩.

(٢) التصريح بمضممون التوضيح ٢/٢١٠.

(٣) حاشية يس على التصريح ٢/٢١٠.

الخاتمة

رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين أما بعد...

فإنه لابد لكل عمل فى نهايته من نتائج تسجل هي ثمرة دراسته وإلا كان عبثا وهباء منثورا، وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج أوجزها فيما يلى:

– إن الهاء حرف تفرد بصفات فرضت عليه فروضا ، كما أهلته لتأدية وظائف معينة.

أما عن صفاته فهى كون هذا الحرف ألين الحروف الصحاح كما نص عليه الخليل ، الأمر الذى جعله واسطة بينها وبين حروف اللين، وبذلك كانت حركته خفية وهذا الأمر قد نص عليه الخليل وسيبويه والمبرد وابن جنى وغيرهم من النحاة وقد نتج عن ذلك أنه عندما استعمل اسما – أعنى مضمرا – وصل بواو لتخرجه من الخفاء إلى الإبانة لأن الواو من الحلق بعد الهاء ، ولأن حركة الهاء الضم وتكسر إذا كان قبلها كسرة أو ياء ، وقلبوا الواو حينئذ ياء لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة وذلك عند غير الحجازيين، أما الحجازيون فيقولون (بهو) و(لديهو) حيث ألزموها الضم على الأصل هذا عند الوصل.

ويسقط حرف الإشباع فى الوقف.

– هذا الخفاء الذى اتسمت به الهاء حتى قال عنها ابن جنى (الحرف المهتوت جعلها ذات تأثر بما جاورها من الحروف ، فإن وليت متحركا فليس عند سيبويه إلا الإشباع.

– وإن وليت ساكنا حرف لين فقد استحسن سيبويه الحذف فى الوصل، وإن كان غير لين اختار فيه الإشباع وخالفه المبرد فسوى بين الوجهين فى الأخير قال ابن مالك ويعضده السماع الشائع.

- وإذا حذف الساكن قبلها لعارض جاز فيها الأوجه الثلاثة الإشباع نظرا إلى اللفظ، والاختلاس نظرا إلى الأصل، والإسكان نظرا لحلولها محل المحذوف ووجهه الإسكان، وهذا كله يؤكد ارتباطها بصفاتها الصوتية.

- والهاء ضمير يشترك بين محلى النصب والجر وذهب الكوفيون إلى أنه ضمير للرفع أيضاً ورده البصريون .

- وكان أقل الضمائر خصوصية ضمير الغائب ومنه الهاء لكونه مرهونا بالمفسر".

- مسألة البت بكون ضمير الغيبة معرفة أو نكرة أمر يحوطه اعتبارات متعددة، وقد فهم من كلام سيبويه أنه قد يعرض له ما يجريه مجرى النكرة كما لو أضيف إلى متوغل الإبهام ، وكذا إذا كان مضافا إلى واجب التنكير ، كالمعطوف على مجرور رب، ووقوعه مجرورا برب .

- وكذا باعتبار تقدم المفسر وتأخره وغيرها من الأمور التى نشب عنها الخلاف فى كونه معرفه أو نكرة.

- وردت الهاء بعد لولا فذهب سيبويه إلى أنه فى محل الجر باعتبار أن لولا حينئذ حرف جر.

- وخالفه الكوفيون والأخفش بأنه فى محل الرفع حيث لا يفرقون بين الظاهر والضمير بعد لولا .

- ورد الرضى قول سيبويه بأن الجار إذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق، وهو غير موجود هنا، ولا يصح تقديره ورجح السيرافى مذهب الكوفيين والأخفش بأن تغيير الضمائر بعضها مكان بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا يجعلها حرف جر.

- بينما رده ابن هشام بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المتصل نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا لشبهها بالأسماء الظاهرة فى الاستقلال .

- ومن غريب ما ورد هنا قول أبى البقاء العكبري من إن الضمير لا موضع له لتعذر العامل كضمير الفصل أو يكون فى موضوع نصب بلا عامل.

- جاءت الهاء فى موضع نصب بعد عسى على رأى سيبويه إجراء لعسى مجرى لعل خلافا للمبرد حيث ذهب إلى قلب الإسناد أى جعل المخبر عنه خبرا.

- وذهب الأخفش على أنه وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، ورده ابن هشام بأن ذلك إنما ثبت فى المنفصل لا المتصل ، وأن الخبر قد ظهر فى بعض الشواهد مرفوعا، والذى نرجحه مذهب سيبويه.

- كان للضمائر على وجه العموم وظيفة كبرى وهي الإيجاز والاحتراز من الإلباس بل والربط بين الجمل والمفردات كما هو الحال فى الجملة الواقعة خبرا وحالا وصلة ، والمفردات بعضها البعض كما فى ألفاظ التوكيد المعنوى والبدل والمبدل منه إن لم يكن بدلا مطابقا، ولقلة اختصاص ضمير الغائب عن قسيمية لكونه يعود على كل اسم ظاهر كان له النصيب الأكبر فى أداء هذه الوظيفة.

- اختلف النحاة فى الهاء من إياه فمنهم من ذهب إلى أنها حرف للغيبة وضمير النصب المنفصل (إيا) وهو مذهب سيبويه والأخفش والفارسي والزمخشري وابن يعيش وابن هشام.

- وذهب الخليل إلى أن (إيا) ضمير النصب وما بعده من ضمائر دليل ما يراد به اسما مضافا إليه مستدلا على ذلك بتوكيده فى نحو إياك نفسك ، ووقوع الظاهر موقعه مجروراً ونسبه ابن مالك للخليل والمازنى والأخفش واختاره ابن مالك .

- ونسب صاحب الإنصاف وابن يعيش وابن مالك والسيوطى للزجاج أن (إيا) اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ، وبالرجوع إلى معانى القرآن وإعرابه تبين أن الزجاج قال : "إيا اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات وعلى ذلك يكون على مذهب الخليل.

- وذهب الكوفيون إلى أن الهاء هى الضمير و(إيا) عماد وإليه ذهب ابن كيسان ، وبعضهم ذهب إلى أن (إياه) بكما لها الضمير.

- أما الهاء الحرفية فهى علامة على التأنيث وقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أن علامة التأنيث التاء وتبدل فى الوقف هاء، وخالفهم الكوفيون بأنها هاء قلبت تاء فى الوصل.

- وقد وقعت هاء التأنيث طرفا وإن كان العرب قدموا حروف المعانى كحروف المضارعة ووسطوها كألف التكسير ويا التصغير لتبتعد أحرف المعانى عن الأطراف التى هى محل التغيير، إما لكونها بمنزلة اسم ضم إلى اسم كما قال سيبويه، أو حفاظاً على صورة المذكر كاملة حتى لا ينكسر المثال وتعلم تأنيث أى شيء هو كما قال ابن جنى.

- على الرغم من أن هاء التأنيث أظهر دلالة على التأنيث من ألفه لأنها لا تلتبس بخلاف الألف إلا أنها احتاجت لمنع الاسم من الصرف إلى علة أخرى تنضم إليها كالعلمية أو الوصفية وقد يبدو ذلك كأنه معكوس الحكم وليس الأمر كذلك، بل استقلت ألف التأنيث بالمنع من الصرف لكونها لازمة لما هى فيه بخلاف الهاء فإنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم.

- فلما كانت الألف على اللزوم والهاء على العروض صارت الألف كافية للمنع من الصرف واحتاجت الهاء إلى علة تنضم إليها للمنع من الصرف.

قائمة أهم مراجع البحث

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي ، د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبدالتواب ، ط الخانجى القاهرة.

(٢) الأزهية فى علم الحروف للهروي ت/ عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٣) أسرار العربية لأبى البركات بن الأنباري ت/ محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

(٤) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطي راجعه وقدم له د/ فايز ترحيني ط/ دار الكتاب العربى بيروت.

(٥) الأصول لابن السراج ت د/ عبدالحسين الفتلى ط/ مؤسسة الرسالة بيروت.

(٦) الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ط/ دار الكتب المصرية.

(٧) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ت/ أد/ حلمى عبدالفتاح مصطفى خليل ط/ مكتبة الآداب.

(٨) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ط/ مكتبة دار التراث القاهرة.

(٩) إملاء ما من به الرحمن لأبى البقاء العكبري ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

(١٠) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري ط/ دار الجيل.

(١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ط/ المكتبة العصرية بيروت.

(١٢) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي ط/ دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان.

(١٣) التبيان فى إعراب القرآن للعكبري ت/ على محمد البجاوى ط/ دار الجيل بيروت لبنان.

(١٤) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط/ دار إحياء الكتب العربية.
(١٥) تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ ابن كثير القرشي الدمشقي ط/ مكتبة التراث الإسلامي سوريا – حلب.
(١٦) تفسير البيضاوى بحاشية الشهاب ط/ دار صادر بيروت.
(١٧) تقريرات السيرافي على كتاب سيبويه / هامش الكتاب ت/ عبدالسلام هارون ط/ مكتبة الخانجى بالقاهرة.
(١٨) جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، عبدالمجيد قطامش ، ط/ المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع القاهرة.
(١٩) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت د/ فخر الدين قباوة د/ محمد نبيل فاضل ط/ دار الآفاق الجديدة بيروت.
(٢٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط/ الحلبي.
(٢١) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ت/ عبدالسلام محمد أمين ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
(٢٢) حاشية الشهاب الخفاجى عل تفسير البيضاوى ط/ دار صادر بيروت.
(٢٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط/ دار إحياء الكتب العربية – الحلبى.
(٢٤) حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح ط/ دار إحياء الكتب العربية ، الحلبى .
(٢٥) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ط/ الحلبى.
(٢٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ت/ عبدالسلام هارون ط/ الخانجى.
(٢٧) الخصائص لابن جنى ت/ محمد عل النجار ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٢٨) الدرر اللوامع على همعالهوامع لأحمد أمين الشنقيطى ط/ دار المعرفة للطباعة والنشر –بيروت.
(٢٩) سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى ت/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاته عامر دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.
(٣٠) شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافي ت د/ محمد على سلطانى ط/ دار المأمون للتراث دمشق.
(٣١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط/ مكتبة دار التراث القاهرة.
(٣٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط/ دار إحياء الكتب العربية – الحلبى.
(٣٣) شرح التسهيل لابن مالك ت/ عبدالرحمن السيد د/ محمد بدوى المختون ط/ هجر للطباعة والنشر.
(٣٤) شرح الشواهد للعينى ط/ دار إحياء الكتب العربية الحلبى.
(٣٥) شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ط/ المكطتبة العصرية صيدا بيروت.
(٣٦) شرح شواهد المغنى للسيوطى ط/ مكتبة الحياة بيروت لبنان.
(٣٧) شرح صحيح مسلم للإمام النووى ط/ دار الكتب العلمية.
(٣٨) شرح الفاكهي على قطر الندى ط / الحلبي.
(٣٩) شرح الفواكه الجنيه على متممة الأجرومية للفاكهي ط/ الحلبى مصر.
(٤٠) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
(٤١) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ط/ مكتبة المتنبى القاهرة.
(٤٢) صحيح مسلم بشرح الإمام النووى ط/ دار الكتب العلمية –بيروت.
(٤٣) العقد الفريد لأبى عمر الأندلسي شرح وخبط وتصحيح أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الابياري، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة.
(٤٤) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ت د/ مهدي المخرومي، د/ إبراهيم السامرائي ط/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.

(٤٥) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ط/ المكتبة العصرية صيدا – بيروت.
(٤٦) الكتاب لسيبويه ت/ عبدالسلام هارون ط/ الخانجى بالقاهرة.
(٤٧) الكشاف للزمخشري ط/ دار المعرفة بيروت –لبنان.
(٤٨) الكافية لابن الحاجب بشرح الرضي ط/ دار الكتب العلمية بيروت.
(٤٩) الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية.
(٥٠) لسان العرب لابن منظور ط/ دار المعارف .
(٥١) اللمع فى العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى ت/ حسين محمد شرف ط/ عالم الكتب.
(٥٢) مجمع الأمثال لأبى الفضل الميدانى ت/ محمد محي الدين عبدالحميد / دار الفكر.
(٥٣) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ط/ الحلبى.
(٥٤) المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ت/ على النجدى ناصف.
(٥٥) المخصص لابن سيده ط/ المطبعة الأميرية – بولاق.
(٥٦) المذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى ت/ محمد عبدالخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
(٥٧) المسائل المنثورة لأبى على الفارسي ت/ مصطفى الحَدَرِى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
(٥٨) المسائل المشكلة المعروفة بالبغدادات ت/ صلاح الدين عبدالله السنكارى ط/ الهانى – بغداد.
(٥٩) المساعد فى تسهيل الفوائد لابن عقيل ت/ محمد كامل بركات المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

(٦٠) معانى القرآن للفراء ت/ أحمد يوسف نجاتى ، محمد على النجار ط/ دار السرور بيروت لبنان.
(٦١) معانى القرآن للأخفش ت/ د/ هدى محمد قراعة ط/ الخانجى القاهرة.
(٦٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج د/ عبدالجليل عبده شلبى ط/ عالم الكتب بيروت –لبنان.
(٦٣) مغنى اللبيب لابن هشام الأنصاري ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ط/ المكتبة العصرية بيروت .
(٦٤) مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي ط/ دار الكتب العلمية بيروت.
(٦٥) المفصل فى علم العربية للزمخشري ط/ مكتبة المتنبى القاهرة.
(٦٦) المقتضب فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ت/ كاظم بحر المرجان ط/ دار الرشيد – الجمهورية العراقية.
(٦٧) المقرب لابن عصفور الإشبيلي ت/ أحمد الجوارى وعبدالله الجبورى ط/ العانى – بغداد.
(٦٨) المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى (الشواهد الكبرى) بهامش الخزانة ط/ بولاق.
(٦٩) الممتع فى التصريف لابن عصفور الإشبيلى ت د/ فخر الدين قباوة ط/ دار المعرفة بيروت.
(٧٠) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ت/ السيد محمد بجر الدين النعسانى ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.